

المبادرة المصرية
للحقوق الشخصية



التنوع الممنوع في دين الدولة

الحرية الدينية للمصريين الشيعة نموذجاً

التنوع الممنوع في دين الدولة

الحرية الدينية للمصريين الشيعة نموذجاً

تقرير تحليلي

عمرو عزت وإسلام بركات

صادر عن وحدة الحريات المدنية

الطبعة الأولى/يونيو 2016

تصميم: محمد جابر

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

14 شارع السراي الكبرى (فؤاد سراج الدين) -جاردن ستي، القاهرة.

تليفون و فاكس: 27960158 / 27960197 (202)+

www.eipr.org - eipr@eipr.org




المؤلف الرئيسي لهذا التقرير هو عمرو عزت، الباحث ومسئول برنامج حرية الدين والمعتقد.

قام إسلام بركات، الباحث المساعد، بإعداد الجزء التوثيقي.

شارك في جمع مادة هذا التقرير كل من محمد الكاشف وأحمد محروس مع فريق العمل الميداني وفريق المحامين بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وسارة المصري وأمير حسين ومحمد مدحت وإبراهيم الشرقاوي، الباحثين المتدربين.

قام عمرو عبد الرحمن، مدير وحدة الحريات المدنية، بالمراجعة الأكاديمية، وقام أحمد الشبيني بالمراجعة اللغوية.

مقدمة

يتناول هذا التقرير بالرصد والتحليل حال الحرية الدينية للمصريين الشيعة ووقائع انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة التي تعرضوا لها والتي جرت فصولها منذ 25 يناير 2011 وحتى مايو 2016.

اتخذ هذا التقرير التحليلي يناير 2011 كنقطة بداية لما يمثله هذا التاريخ من نقلة نوعية في تطورات مشكلات الحرية الدينية للمصريين الشيعة بشكل خاص، ولمشهد الحريات الدينية وتحدياتها بشكل عام، وما يقدمه من دلائل على ارتباط حرية الدين بالسياق الأوسع لسياسات الدولة واستمرار الاشتباك التاريخي بين المجالين الديني والسياسي، ليس فقط على الصعيد الداخلي ولكن أيضًا على الصعيد الإقليمي والعالمي. في هذا السياق، يحاول هذا التقرير تتبع تطورات حالة الحرية الدينية للمصريين الشيعة، ليس فقط باعتبارها تتعلق بحق يجب أن يكون مكفولًا لطائفة دينية من المواطنين، ولكن أيضًا باعتبار ما تواجهه هذه الطائفة من انتهاكات تمثل نموذجًا كاشفًا لطبيعة عوائق ممارسة حرية الدين والمعتقد بشكل عام لباقي الطوائف ولعموم المواطنين.

كما أن هذه الحالة تعتبر كاشفة كذلك لمعضلة حرية التنوع داخل الإسلام وإمكانية فهمه وممارسته بشكل يخالف الرؤية الرسمية والمذهب السائد، باعتبار أن الإسلام يتمتع بوضع خاص كدين للدولة وهو ما يطرح بشكل ملح قضية السياسات الدينية الرسمية للدولة في مصر. كما أن حالة الجدل السني الشيعي، بوصفها حالة خاصة من التنوع داخل الإسلام، تطرح مشكلة الاشتباك الديني السياسي الذي يتجلى في التاريخ وفي التطورات المعاصرة للدولة والمجتمع الإسلاميين ويلقي بظلاله على مستقبل أي تطور ديمقراطي للدول العربية/الإسلامية وهو أمر وثيق الصلة بأي تقدم في مجال حقوق الإنسان عمومًا وحرية الدين والمعتقد بشكل خاص.

رصد ووثق باحثو المبادرة 70 واقعة متصلة بالموضوع وسياقه الواسع ترسم إطارًا للسياسات الدينية للدولة ومطالبات المصريين الشيعة وحركتهم وما يقابلها من الانتهاكات والقيود ووقائع التحريض ضدهم.

كما يركز التقرير الضوء على الوقائع التي تعرض فيها مواطنون بعينهم لانتهاكات مباشرة لعدد من حقوقهم الأساسية خلال الأعوام الخمسة الماضية على يد مؤسسات رسمية مختلفة بسبب اعتقادهم في المذهب الشيعي أو بسبب ممارسات أو تعبيرات تنتمي إليه.

وتركزت هذه الانتهاكات في حقوق سبعة محصنة دستوريًا ودوليًا بمقتضى الاتفاقيات التي صدقت عليها الحكومات المصرية المختلفة والتي تشكل بمقتضى المادة 93 من الدستور المصري مكونًا من مكونات التشريع الوطني، وهي الحق في الحياة والحق في السلامة والأمان الجسدي والحق في حرية التعبير والحق في المحاكمة العادلة والحق في الحريات الدينية والحق في الخصوصية والحق في عدم التمييز.

يضع التقرير هذه الانتهاكات في سياق وقائع التحريض على الكراهية والعنف والتمييز ضد المصريين الشيعة التي صدرت من جهات

متعددة على رأسها المؤسسات الدينية الرسمية، وزارة الأوقاف ومشيخة الأزهر ودار الإفتاء، ووسائل الإعلام المملوكة للدولة، بالإضافة إلى التيارات السياسية الإسلامية الرئيسية، الإخوان المسلمون والدعوة السلفية، ومجموعات أخرى صغيرة تخصص بعضها في نشاط التحريض ضد الشيعة، وكذلك بعض وسائل الإعلام الخاصة التي قدمت تغطيات تتسم بعدم التوازن وباحتوائها على مضمون يحض على الكراهية ويفرد مساحات واسعة لخطاب التحريض على التمييز ضد الشيعة، بل وشارك مراسلو إحدى الصحف الخاصة في انتهاك خصوصية منزل مملوك لأحد القيادات الشيعية بالتعاون مع نشطاء مناهضين للشيعة.

ينقسم هذا التقرير إلى جزأين رئيسين:

الجزء التحليلي ويتضمن أربعة أقسام:

القسم الأول يتتبع جذور المشكلة تاريخيًّا عبر السياسات الدينية المستمرة، عبر محطات التشكل في السياق التاريخي الإسلامي وفي الدولة المصرية الحديثة وما استمر منها من ممارسات تشريعية وسياسية، وهو ما يمثل جذور أزمة الحرية الدينية للمسلمين عمومًا، وللتنوعات التي تخالف المذهب أو التوجه الذي تتبناه الدولة.

القسم الثاني يتناول بالتحليل السياق السياسي والتشريعي والإقليمي التالي لتحولات ما بعد الخامس والعشرين من يناير 2011، مع البروز الملحوظ لمطالبات المصريين الشيعة وحركتهم والجدل الذي ثار حول ذلك وما تلا ذلك من تصاعد في خطابات وممارسات مضادة لهم عبر الإدارات السياسية المختلفة التي تحولت سريعًا من 2011 حتى 2016.

القسم الثالث يحلل أهم وقائع الانتهاك المباشرة التي تعرض لها المواطنون الشيعة، ويرصد أهم أنماطها، علاوة على وقائع التحريض على الكراهية والتمييز والعنف التي تشكل مناخًا خصبًا لاستمرار وتوسع هذه الانتهاكات. ويميز هذا القسم بين نمطين رئيسيين من الانتهاكات: نمط غالب يبدأ بملاحقات أهلية محلية الطابع، أو بتحريض من قوى سياسية أو جماعات دينية منظمة في الكثير من الأحيان، وينتهي بإجراءات رسمية تمييزية أو سالبة للحريات. وتعتمد هذه الإجراءات على تفسيرات محافظة للنصوص الدينية أو القانونية، أو كليهما، تهدر مبدأ حرية الدين والمعتقد أو الحق في عدم التمييز أو الحق في المحاكمة العادلة. أما النمط الثاني، وهو الأقل شيوعًا، فهو نمط الاستهداف الأمني المباشر، استنادًا إلى تحريات لأجهزة جمع المعلومات، والذي عادة ما ينتهي إلى انتهاك نفس حزمة الحقوق المحصنة دستوريًّا استنادًا إلى نفس التفسيرات المحافظة.

والقسم الرابع والأخير يطرح توصيات بإجراءات عاجلة يجب على مؤسسات الدولة والمجتمع المدني اتخاذها لوقف هذه الانتهاكات ولكبح التحريض ومواجهة احتمالات انفجار شرارات طائفية تنتج عنه، وتوصيات بمراجعة جذرية للسياسات الدينية بما يتيح التقدم نحو ضمان حرية الدين والمعتقد لكل التنوعات الدينية.

أما الجزء الثاني، الجزء التوثيقي، فهو سرد تفصيلي للوقائع التي قام باحثو المبادرة برصدها وتوثيقها وبُنِيَ عليها التحليل، سواء وقائع الانتهاكات والتطورات القضائية في حالة وصول الواقعة لساحات القضاء، أو وقائع التحريض التي صدرت من جهات رسمية وأهلية مختلفة، أو وقائع حركة مطالبات المصريين الشيعة أو أحداث سياسية داخلية وخارجية تتصل بهذا السياق.

ومرفق بالتقرير ملحقان: الملحق الأول هو تلخيص وتعريب لاختبار «منظمة المادة 19» السداسي المصمم لكشف خطاب التحريض على الكراهية أو التمييز أو العنف وتحليله مع مثال تطبيقي لهذا الاختبار يخص نموذج من خطاب التحريض ضد المصريين الشيعة.

الجزء الأول

1. جذور الأزمة
2. خمس سنوات منذ يناير 2011: تحولات ومحطات أساسية
3. انتهاكات لسبعة حقوق أساسية في مناخ من التحريض
4. توصيات: إصلاح جذري وإجراءات عاجلة

1 - جذور الأزمة

الحرية الدينية المقيَّدة بقيود الاعتراف والنظام العام وصراعات «الدول/الأئمة»

هناك منظور سائد وشائع في التعامل مع قضية الحرية الدينية للمصريين الشيعة باعتبارها مشكلة طائفة أو «أقلية شيعية»، ولكن التناول الجذري لهذه القضية من منظور حرية الدين والمعتقد يقودنا إلى منظور أوسع وأكثر شمولًا، ينطلق من كونها مشكلة حرية الممارسة الدينية المقيدة بشكل عام بسياسات دينية وممارسة قانونية لا تضمن بالأساس حرية الاعتقاد وما يتصل بها من حريات، مثل حرية التعبير والتجمع والتنظيم وممارسة الشعائر واتخاذ دور العبادة، ولكن هذه السياسات والممارسات تقوم بالأساس على التقييد ثم تسمح وتصرح ببعض هذه الحريات في حدود.

فالحرية الدينية في إطار هذه السياسات الدينية والممارسات القانونية تنطلق من امتداد «سيادة المسلمين على غيرهم»، من ممارسات دولة الخلافة حتى الآن، وأفكار الفقه الإسلامي هي الحاكمة والمقيِّدة للحرية الدينية للآخرين وفق ما تسمح به هذه السيادة (أحكام أهل الذمة/ أهل الكتاب/ أصحاب الأديان السماوية) ووفق ضوابط فقه المسلمين التي تحولت إلى ممارسات إدارية وعادات مرعية انتقلت من دولة الخلافة إلى دولة أسرة محمد علي ثم دولة يوليو وإلى الآن.

والحرية الدينية للمسلمين في هذا الإطار من السياسات والتشريعات تفترض على خلاف الواقع أنهم جماعة دينية موحدة، تقوم الدولة بإدارة شئونهم الدينية وممارسة شعائرهم بشكل مركزي وتضع حدودًا لذلك وتراقب حدود التعبير الديني وتتعامل مع التعدد الديني داخلهم بسياسات ترتكز بالأساس على ضمان الولاء السياسي.

تحتل الدولة، فيما يخص السياسات الدينية، موقع «إمام المسلمين»، دينيًّا وسياسيًّا وتؤكد على شرعيتها وأحقيتها بالإمامة من خلال الهيئات الدينية الرسمية التي هي هيئات تابعة للدولة. هذه الإمامة لها جانبان مترابطان: جانب سياسي يتمثل في تأكيد الشرعية للإدارة السياسية بوصفها الإمام الشرعي للمسلمين الذي لا يخالف الإسلام بل يرعاه، وهذا يقودنا إلى الجانب الديني حيث تقوم الدولة برعاية الإسلام وباحتكاره وتقييد ممارسته في حدود ما تراه الدولة صحيح الدين وتحاول بسط سيطرتها على مجمل المجال الديني، وفي حالة عدم القدرة على ذلك تتعامل مع التعبيرات الدينية المخالفة بشكل يضع لها سقفًا محددًا ويضمن عدم قدرتها على التأثير في الشرعية السياسية، مثلما يحدث مع التيارات السلفية على سبيل المثال.

وباحتلال الدولة موقع «الإمام» السياسي والديني للمسلمين فيما يخص السياسات الدينية فإنها تسمح وتصرح ببعض جوانب الحرية الدينية لبعض الطوائف من موقعها هذا، ولا تزال سياسات التصريح والسماح بالممارسات الدينية وبحق اتخاذ دور عبادة امتدادًا لسياسات

الدولة العثمانية، في «الاعتراف» وفق «نظام الملل» و«الخط الهمايوني»، الذي يسمح بحريات دينية وحرية تجمع وتنظيم واتخاذ دور عبادة لطوائف غير المسلمين داخل دولة الخلافة العثمانية بعد تصريح من الباب العالي/ الخليفة/ إمام المسلمين، وهي سياسات لا تزال سارية في الدولة المصرية إلى هذه اللحظة باعتبار الدولة/ رئيس الجمهورية/ الحكومة قد حلوا محل الخليفة/ إمام المسلمين.

وعمليًّا في هذه اللحظة لا تتاح الحرية الدينية من حيث المبدأ إلا للمسلمين السنة ـ تحت إدارة الدولة أو إشرافها ومراقبتها ـ و بدرجة أقل ووفق ضوابط وقيود تتاح لعدة كنائس مسيحية معترف بها وللطائفة اليهودية. وما عدا ذلك من جماعات طائفية ومذهبية فإنهم من حيث المبدأ يتم التعامل معهم باعتبارهم «خارج الاعتراف»، ويتعرضون من حيث المبدأ للتقييد الذي قد يصل إلى الملاحقة والمحاكمات.

غير أن النزعة المركزية المتصاعدة في نمط الدولة الحديثة وإدارتها قد ضيَّق أكثر على الطوائف التابعة ومساحات الحرية الممنوحة لها بالمقارنة بنمط دولة الخلافة، وحدث تحول في سياسات ضمان الولاء من مجرد إذن أو تصريح من إمام المسلمين يمنحه للطائفة مرة واحدة لممثليها الذين هم في العادة قادتها الدينيون، وتحولت هذه السياسات إلى احتياج للتدخل والإذن المتكرر أو ضبط هذا الولاء عبر أجهزة أمنية تراقب العلاقة بين القادة الدينيين للطوائف والدولة، كما أن التحول لدولة حديثة وما استتبعه من بزوغ فكرة «المواطن الفرد»، الذي يمكنه بشكل أكبر التحرك والتعبير خارج طائفته أو محاولة تشكيل جماعة فرعية جديدة قد عزز من الحاجة إلى الأجهزة الأمنية ومن رقابة الدولة ومن ممارسات قضائية لمواجهة هذه الفعاليات الفردية وإخضاعها للدولة، بل ولطائفتها (مثال لذلك: محاولات الدولة في تعطيل الاعتراف بمحاولات الانسلاخ من الكنيسة الأرثوذكسية ورفضها التصريح لكنائس منشقة عنها) أو في اشتراك أجهزة الدولة مع الهيئات الدينية في محاصرة وقمع التعبيرات الدينية الإسلامية المختلفة عن ما يتم تقديمه باعتباره صحيح الدين، وهو ما يشترك في الوقوع تحت طائلته المنتمون إلى المذهب الشيعي وأتباع المذهب القرآني أو الكتاب والصحفيون الذين يتبنون أفكارًا لا تتسق مع التوجهات السائدة والرسمية[1].

يمكن القول إن محاولة ممارسة الحرية الدينية من قبل المصريين الشيعة تقع تحت طائلة عوائق مركبة مما سبق: مشكلة «الاعتراف»، ومأزق الإمامة ونمط «الدولة الإمام»، وقيود الدولة الحديثة المركزية التي تمتد أذرعها إلى المراقبة والتحكم في ظل غياب تأسيس حماية الخصوصية والحرية الشخصية وحرية الدين والمعتقد.

في تقرير سابق لـ«المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»، صدر في عام 2004، تم تناول الانتهاكات بحق الشيعة باعتبارها بالأساس انتهاكًا للحق في الخصوصية، حيث تم مطاردة عدد من الشيعة ورصد لقاءاتهم واجتماعاتهم الخاصة واعتقالهم لفترات متفاوتة وتعرض بعضهم للتعذيب ولاستجواب يطلب منهم الإفصاح عن عقائدهم وتفاصيلها ومحاولات لانتزاع اعترافات تربط ذلك بما يتيح اتهامهم بالعمالة للخارج وتهديد الأمن القومي، في إشارة إلى العلاقة مع إيران.

غير أن هذه القضايا لم تصل أبدًا إلى ساحة القضاء، وهو ما تغير بعد 2011 وهو ما سيأتي تفصيله لاحقًا.

والتقرير يشير أيضًا إلى محاولة بعض الشيعة التقدم بطلب للحصول على اعتراف رسمي بهم كطائفة دينية لها حق ممارسة الشعائر، وهو الطلب الذي يصل في النهاية إلى الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية للبت فيه، ولكن يحدث ذلك بدون الحصول على رد.

1- لمزيد من التفاصيل عن نقد السياسات الدينية للدولة، يمكن مراجعة: "ترخيص بالصلاة: أزمة حرية اتخاذ دور العبادة في مصر"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2015
http://goo.gl/DaKWB7
و"لمن المنابر اليوم. تحليل سياسات الدولة في إدارة المساجد"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2014
http://goo.gl/j8EMK5

ويعد ذا دلالة بالغة على عمق أزمة «الاعتراف» أن نظام الملل العثماني لم يدرِج أبدًا الطوائف الشيعية في الطوائف التي يجري الاعتراف بحريتها الدينية، في تمسك شديد بافتراض «الوحدة الدينية للمسلمين»، لأنه أحد أعمدة الشرعية السياسية/الدينية في دولة المسلمين. ولأن مكانة الإمام الديني/السياسي تتأثر سلبًا بانقسام جماعة المسلمين بين طوائف مختلفة بدلًا من افتراض كونها «جماعة دينية واحدة» تحت سلطة الإمام/الخليفة. ولكن جرى التغاضي عن الطوائف الشيعية أو مطاردتها أحيانًا بحسب الاعتبارات السياسية، ويعد بعض الباحثين أن تضييق الدولة العثمانية على علماء الشيعة في أوقات كثيرة كان دافعًا كبيرًا إلى هجرة الكثير منهم إلى إيران قبل أن تتبنى رسميًّا المذهب الشيعي الاثنا عشري، وكان هذا أحد عوامل ازدياد نفوذ المذهب الشيعي الاثنا عشري هناك بحيث تبنته لاحقًا الدولة الصفوية بأشكال متفاوتة، وكان ذلك بالتزامن مع صراعها الطويل مع الدولة العثمانية[2].

وهنا تحيلنا مشكلة «الاعتراف» إلى مشكلة «الإمامة»، وهنا تعترض مشكلتان طريق الحرية الدينية للشيعة:

أولًا: الدولة/الإمام تعتبر أن التنوع داخل الإسلام هو تهديد لبعض شرعيتها، حيث إن استمرار سلطتها مرتبط باستمرار سيادة مذهب أو توجه ديني معين يربط الإمام برعيته، وتحاول الدولة إعادة إنتاج هذه السيادة ومقاومة أي إخلال بها أو انتقاص منها، ولذلك يعتبر نشر أو ترويج أي مذهب إسلامي مخالف للنمط السائد تهديد للشرعية الدينية والسياسية للدولة.

ثانيًا: هناك حالة خاصة مما سبق عندما يتعلق الأمر بالتنوع داخل الإسلام فيما يتعلق بالمذهبين السني والشيعي، حيث أنه الانشقاق الأكبر في تاريخ الجماعة المسلمة، وأيضًا لأنه انشقاق حدث بشكل أساسي بخصوص قضية الإمامة وهو ما نتج عنه افتراق أنتج مذهبين دينيين مختلفين في كثير من الجوانب. فالانشقاق التاريخي بين الجيل الأول من صحابة رسول الإسلام وأهل بيته بخصوص الأحق بإمامة المسلمين انتهى بتكوين مذهبين تقوم بعض أسسهما على نظرية دينية/سياسية تخص الأحق بإمامة المسلمين، ففي حين اعتمد التقليد السني على بعض الشروط ذات الطابع الديني إلا إنه يقبل عمومًا وبشكل عملي بإمامة من يفرض سلطانه على المسلمين ما دام على الأقل لا يفرط في الدين كلية أو يناصبه العداء، بينما تبني الشيعة نظريات متفاوتة للإمامة تقوم على ضرورة إمامة المسلمين السياسية والدينية لآل بيت النبي ونسلهم.

وبسبب ذلك ظل الخلاف السني الشيعي خلافًا سياسيًّا/دينيًّا مثلما ظل نمط السلطة في دولة المسلمين كذلك سياسيًّا/دينيًّا. وظلت طوائف الشيعة تعامل باعتبارها طوائف مختلفة دينيًّا ومناوئة سياسيًّا، وظل نشر المذهب الشيعي تهديدًا دينيًّا وسياسيًّا للأغلبية السنية. وبشكل معاصر ظل ذلك في معظم الدول التي نتجت عن تفكك دولة الخلافة ثم تحررت من الاستعمار الأوروبي، وفي إيران ظل الوضع كذلك ولكن بشكل معكوس بين الأغلبية الشيعية والأقلية السنية[3]، وفي بعض الدول كانت هناك أوضاع أخرى بفعل توازن طائفي مثلما هو الحال في لبنان.

ولذلك يمكن اعتبار جزءًا من مشهد الصراع على النفوذ الإقليمي بين إيران وحلفائها وبين باقي الدول العربية السنية هو في جانب منه

2- لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة "المذهبية في الشرق العربي الحديث: الحالة العثمانية- الصفوية"، مجلة "عمران" للدراسات الاجتماعية الإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، العدد 11/3، شتاء 2015.

3- رغم أن الدستور الإيراني ينص على أن الإسلام دين الدولة وفق المذهب الشيعي الاثنا عشري ورغم أنه يعترف نصًّا بأن المذاهب السنية الفقهية الأربعة مذاهب معترف بها ولها الحق في ممارسة الشعائر إلا أن الدستور ينص على أن "المسلمون أمة واحدة" وأن الجمهورية الإيرانية تسعى إلى تحقيق الوحدة للمسلمين، وفي التخصيص الطائفي لبعض مقاعد البرلمان تحظى الطوائف غير الإسلامية بمقاعد ولكن لا تحظى أي طائفة إسلامية بالمثل رغم أن العرب السنة يمثلون نسبة أكبر من هذه الطوائف. المواد 12 و13 و64 من دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

امتداد لأزمة الإمامة أو ارتكاز عليها أو صراعات بين الدول/الأئمة إن جاز التعبير. ففي هذا السياق فإن انتشار المذهب الشيعي في الدول ذات الأغلبية السنية يعد تهديدًا سياسيًّا ودينيًّا لسلطة وشرعية الدولة/الإمام فيها، وجرى اعتباره في التعبير السياسي المعاصر تهديدًا للأمن القومي، والعكس بالمقابل تعتبر الدولة الإيرانية انتشار المذهب السني تهديدًا مماثلًا. وهذه الفكرة تبدو سائدة وطاغية في التعامل السياسي والإعلامي مع قضية الأقليات الشيعية ومحاولتهم نيل حرياتهم الدينية أو حقهم في التعبير والتنظيم، ويبرز على السطح باستمرار أن ذلك يمثل تهديدًا للأمن القومي.

غير أن هناك جانبًا آخر من المشكلة يتم التعبير عنه سياسيًّا وقانونيًّا باعتبار أن الصدام بين أتباع المذهبين يعد تهديدًا للنظام العام، لأن التعبير الديني لكل طرف يمثل استفزازًا للمشاعر الدينية للطرف الآخر مما قد يهدد بصدامات واشتباكات طائفية تهدد المجتمع والدولة. فالصراع التاريخي على الإمامة أنتج أفكارًا وتعبيرات تظل محل صدام بين الكثيرين من أتباع المذهبين. فأتباع المذهب الشيعي يعتقدون بأن بعض صحابة رسول الإسلام قد خانوا وصيته بوجوب إمامة أهل بيته وتتضمن أدبياتهم لعن بعض الصحابة مثل أبي بكر وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان ومعاوية بن أبي سفيان، وفي المقابل تتضمن بعض الأدبيات السنية اعتبار الشيعة أصحاب دين مختلف عن الإسلام وأنهم ستار لمؤامرة يهودية على الإسلام وتفتيت للوحدة الإسلامية أو ستار للمقاومة المجوسية الفارسية لحضارة العرب المسلمين. وهذه التعبيرات تمثل استفزازًا متبادلًا لجماهير الطرفين وأساسًا لكثير من الصدامات الطائفية التي يغذيها الإعلام الرسمي أو الشعبوي وخطاب الهيئات الدينية الرسمية، ولكن تتوجه الممارسات القانونية بدعوى الحفاظ على النظام العام والاستقرار لعقاب وقمع الطرف الأقل والأضعف وليس تعبيرات الطرف الأقوى والأكثر، ففي معظم الدول التي تتبنى المذهب السني هناك تشريعات وممارسات قانونية تستخدم للعقاب على «سب ولعن الصحابة»، وفي إيران يعتبر «قذف الأئمة الاثنا عشر والسيدة فاطمة»، جريمة عقوبتها قد تصل للإعدام[4].

يرسم ما سبق صورة وإطارًا لمشكلة الحرية الدينية للشيعة في سياقها الأوسع وجذورها التاريخية والدينية/ السياسية. وهو الإطار الذي لا يزال حاكمًا لمحنتهم حتى هذه اللحظة، ولكن التطورات السريعة والمتسمة بالحيوية في مصر منذ 2011 تتيح مادة ثرية لاستكشاف التفاصيل المتضمنة في هذا الإطار والكاشفة له.

4- المادة 262 من الكتاب الثاني من "قانون العقوبات الإسلامي" للجمهورية الإسلامية الإيرانية.
http://goo.gl/kqLnlJ

2 - خمس سنوات منذ يناير: تحولات ومحطات أساسية

يمكن تقسيم الفترة من بداية 2011 وحتى صدور هذا التقرير إلى ثلاث مراحل بينها تداخل: المرحلة الأولى 2011-2012 حيث شهدت حراك جماعات من المصريين الشيعة للمطالبة بحقوقهم المدنية والسياسية أو ممارستها بالفعل وما تولد عن ذلك من ردود أفعال شعبية ورسمية، المرحلة الثانية 2012-2013 حيث ساهمت حكومة الإخوان المسلمين ورئاسة محمد مرسي في تصاعد وبروز نشاط التيارات الإسلامية والحركات المناهضة للشيعة وتصاعد ردود الأفعال إلى أحداث دموية وأحكام قضائية أكثر قسوة، والمرحلة الثالثة 2013 وما بعدها، حيث خفت حركة المطالبة من قبل هذه الجماعات الشيعية النشطة ولكن الانتهاكات ضدهم لم تتوقف وإن اتسمت بدرجة من كبح ردود الفعل الشعبية بعد عودة التعامل الأمني إلى الواجهة.

2011 - 2012 محاولات الحصول على اعتراف وردود أفعال شعبية وسياسية

مع يناير 2011 وانحسار دور الأجهزة الأمنية في مقابل الحرية الواسعة لفئات سياسية ودينية واجتماعية مختلفة في التعبير والتنظيم والتجمع، بدأت تحركات من مجموعات من الشيعة المصريين.

فمع التحرر من التضييق الأمني بدأت مجموعات من الشيعة في التجمع وممارسة الشعائر والطقوس الشيعية، وكانت معظم التجمعات في أماكن ومنازل خاصة مملوكة لهم، وفي عدد قليل من هذه الأماكن والمنازل تم وضع علامات وإشارات دينية تدل على أن هذه الأماكن «حسينيات». وكان هذا بداية توترات مع بعض الأهالي وبعض الناشطين السلفيين ولكن لم تتطور هذه التوترات إلى أحداث عنف.[5]

ولكن أثارت هذه التوترات جدلًا في وسائل الإعلام وبخاصة في قرية هربيط[6] - مسقط رأس الشيخ حسن شحاتة - وفي قرية الرجدية حيث تقطن عائلة القيادي الشيعي عماد قنديل.[7] لم تظهر ردود أفعال أمنية في العام الأول من انطلاق الثورة، وقال أحد الناشطين الشيعة لباحثي المبادرة إنه اتصل بالضابط الذي كان يتابعه باستمرار ليستفسر منه عن غياب المراقبة والمتابعة المعتادة وإن كان يمكنهم التجمع وممارسة بعض الشعائر وكان رد الضابط أنه لم يعد معنيًّا بالأمر.[8]

غير أن الحدث الأبرز لمجموعات الشيعة والذي استدعى ردًّا أمنيًّا هو إعلانهم عن نيتهم المشاركة في تأسيس حزب سياسي أطلقوا عليه «حزب التحرير».[9] ويرى العديد من النشطاء الشيعة المشاركين في محاولة التأسيس أنه كان محاولة لممارسة حقوقهم كمصريين في إطار حزب لا يقتصر عليهم ولكنه سيعد أداة أساسية لتأكيد الاعتراف بهم كمواطنين لهم حقوق لا يمكن نكرانها.[10]

5- مقابلة مع محمد غنيم، يناير 2012.

6- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 12.

7- انظرالجزء التوثيقي، فقرة 9.

8- مقابلة مع ناشط شيعي، فضل الاحتفاظ باسمه، ديسمبر 2014.

9- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 1.

10- مقابلة مع محمد غنيم، يناير 2012، ومقابلة مع الطاهر الهاشمي، ديسمبر 2014.

وقال مؤسسو الحزب إن تجربة الحزب التي انتهت بالرفض، والذي تأكد بحكم قضائي، كان وراءه تحرك أجهزة سيادية، خصوصًا جهاز الأمن الوطني، اتصلت بالمحامين المسئولين عن جمع توكيلات الحزب وهددتهم وأعاقت عملية تأسيس الحزب عبر تهديد الأفراد المؤسسين ودفعهم لسحب توكيلاتهم. وفي النهاية تم رفض تأسيس الحزب بدعوى عدم استكماله العدد اللازم من التوكيلات، ولكن أكد راسم النفيس في حوار صحفي أن أفرادًا من الأمن الوطني أكدوا للمؤسسين أنه لن يسمح بتأسيس مثل هذا النوع من الأحزاب لأنه غير مرغوب فيه.[11] وكان رد فعل بعض النشطاء من التيار الإسلامي ومن إعلامييهم، مثل خالد عبد الله، هو اتهام مؤسسي الحزب بالعمالة لإيران وتخصيص حلقات لمناقشة المذهب الشيعي والتشديد على خطورة السماح للشيعة بالتنظيم والتعبير عن أفكارهم.[12]

كذلك تمكن بعض النشطاء الشيعة من المشاركة في تأسيس بعض الجمعيات بعد ممانعة من موظفي وزارة التضامن الاجتماعي الذين تشدد بعضهم في عدم منح الجمعيات أسماء مثل «الحسين» أو «الزهراء» أو «آل البيت» ولكن على سبيل المثال تم إشهار إحدى الجمعيات التي من ضمن مؤسسيها الناشط الشيعي الطاهر الهاشمي تحت اسم «جمعية الثقلين».[13] ولاحقًا بدأ نشاط «مركز مصر الفاطمية» لمجموعة من النشطاء من أتباع التوجه الشيرازي ـ أحد التوجهات الشيعية المناوئة للحكومة الإيرانية والرافضة لولاية الفقيه - والمقربة من الشيخ حسن شحاتة، وكذلك في منتصف 2012 تم افتتاح مركز بحثي تحت اسم «مركز علوم آل البيت».[14]

وكان من أبرز محاولات الشيعة الإعلان عن حقهم في ممارسة شعائرهم هو محاولة التجمع في ذكرى عاشوراء في ضريح وساحة مسجد الحسين، وهي المحاولة التي انتهت في 2011 باحتجاز سبعة من الشيعة منهم الناشط الشيعي البارز محمد الدريني، بعد احتكاكات مع بعض المتواجدين في محيط المسجد، قال النشطاء الشيعة إن بعضهم نشطاء سلفيون تواجدوا خصيصى للاحتكاك بهم.

كذلك قام بعض النشطاء الشيعة بالسفر إلى إيران وحضور لقاءات علمية ودينية هناك وتصاعد نشاطهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي مما أثار الكثير من الناشطين السلفيين للرد عليهم ومناظرتهم، وأعلن بعض المتشيعين الجدد عن اعتناقهم المذهب الشيعي ما أثار جدلًا إعلاميًّا استخدمت فيه الصحف ووسائل الإعلام مصطلح «المد الشيعي».

غير أن أكثر الأحداث التي استدعت ردود أفعال شعبية ورسمية هي زيارة الشيخ على الكوراني، أحد علماء المذهب الشيعي، مصر ومشاركته في جلسات وتجمعات شيعية في أكثر من مكان وهو ما استدعى ردود أفعال واسعة منها صدور بيان من مشيخة الأزهر يعبر فيه عن «اعتزاز الشعب المصري والمسلمين في مصر بوحدة نسيجهم الديني وتمسكهم على مدار تاريخهم بمذهب أهل السنة والجماعة»، ونقلت الصحف تصريحات غاضبة عن علماء دين وبرلمانيين يطالبون الدولة باتخاذ مواقف حاسمة لوقف ما أسموه «المد الشيعي». [15]

11- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 1.

12- انظر الجزء التوثيقي، فقرة1 .

13- مقابلة مع الطاهر الهاشمي، ديسمبر 2014.

14- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 13.

15- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 7.

وبالتوازي مع ذلك حدثت واقعة اقتحام مراسلي جريدة «الوطن» -بالتعاون مع نشطاء سلفيين مناوئين للشيعة- منزلًا مملوكًا لعماد قنديل، الناشط الشيعي، في قرية الرجدية التابعة لطنطا وكتابة تقرير مصور يتهمه فيها بإنشاء حسينية افتتحها الكوراني وتم نقل تصريحات للنشطاء السلفيين التي تتهم الكوراني والمصريين الشيعة بالعمالة لإيران والاشتراك في مخطط إيراني لنشر التشيع في مصر لتهديد استقرارها.[16]

وأعقب ذلك اجتماع في مشيخة الأزهر كان الأول من نوعه حيث حضره ممثلون عن الإخوان المسلمين والتيارات السلفية وأسفر عن إعلان الأزهر تشكيل لجنة لمواجهة التشيع في مصر.[17] وتكشف تصريحات المشاركين من مختلف الأطراف عن تمسكهم جميعًا بافتراض «الوحدة الدينية للمسلمين» وإنكار وجود أي تنوع ديني بينهم ونقلت الصحف عنهم تعبيرات مثل «ليس لدينا تشققات مذهبية أو دينية في مصر» و«المجتمعات السنية الموحدة فقهيًّا»، وتحذيرهم من خطورة وجود أي تنوع أو اختلاف بين مذاهب المسلمين لأن ذلك سيفضي بالضرورة إلى اقتتال مذهبي وإضعاف النسيج الوطني.

وكذلك اجتمع مجمع البحوث الإسلامية وقرر منع أئمة الأزهر والأوقاف من زيارة العتبات المقدسة في العراق أو إيران والمشاركة في أي أنشطة دينية هناك.[18]

وشهدت هذه المرحلة أول حكم على شيعي بسبب إعلانه لأفكاره وممارسته بعض الشعائر الشيعية منفردًا في مسجد، حيث تم الحكم عليه بالحبس ثلاث سنوات مع الشغل تم تخفيفها في الاستئناف إلى سنة مع الشغل. ويعد رد الفعل الشعبي هو المحرك الأساسي لهذه القضية، حيث أفاد شهود أن محمد فهمي عصفور قد أظهر جرأة كبيرة في إعلان أفكاره وتحدى مشايخ وعلماء من أهل المنطقة وبعض علماء الأزهر الذين دعاهم إلى مناقشته، وكان يحاول الظهور في المسجد والصلاة فيه مظهراً بعض شعائر المذهب الشيعي، ما أحدث توترًا بينه وبين أهل القرية الذين حاولوا أكثر من مرة الاعتداء عليه وإهانته وتقدموا ضده ببلاغات متعددة تتهمه بسب الصحابة والسيدة عائشة وإظهار أفكار شيعية تستفز الناس، ثم قاموا بالاعتداء عليه والتشاجر معه في المسجد في أثناء إحدى محاولاته الصلاة فيه بطريقة تحتوي بعض الشعائر الشيعية، واعتبرت المحكمة أن ما حدث هو تدنيس لدار عبادة تسبب فيه المتهم عصفور، بدون توجيه الاتهام إلى أي شخص آخر ممن حاولوا الاعتداء عليه وحملوا أسلحة وهددوه بها، وحكمت عليه بالحبس.[19]

وتعد هذه السابقة، التي هي الأولى من نوعها منذ يناير 2011، دلالة على مرحلة مختلفة من مراحل أزمة الحرية الدينية للشيعة المصريين حيث توقفت الأجهزة الأمنية عن قمع حركة الشيعة ولكن تصاعدت ردود الأفعال الشعبية الطائفية في مواجهتهم بالتوازي مع تحريض على التمييز اشتركت فيه كثير من وسائل الإعلام بتغطيتها التحريضية وكذلك خطاب الهيئات الدينية الرسمية والتيارات الإسلامية التي تصور الشيعة باعتبارهم خطرًا وجزءًا من مؤامرة.

16- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 9.

17- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 10.

18- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 11.

19- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 3.

2012-2013 تصاعد حدة النشاط الطائفي تحت إدارة الإخوان

لم يكن وصول محمد مرسي القيادي بجماعة الإخوان المسلمين إلى رئاسة الجمهورية سبباً مباشرًا لتصاعد النشاط الطائفي ولكن يمكن اعتباره حلقة من حلقات تصاعد نشاط التيار الإسلامي بمختلف تنويعاته وبروزه وتأثيره في المجال العام.

فقد سبق بداية حكم محمد مرسي الإعلان عن بداية نشاط ائتلاف هو الأنشط في مطاردة الشيعة والتحريض عليهم هو «ائتلاف المسلمين للدفاع عن الصحب والآل»، وهو ائتلاف مشكل من عدد من الناشطين الذين اتخذوا من مطاردة الشيعة ومواجهة مطالبهم نشاطًا أساسيًّا لهم.[20]

وسبق أيضًا بداية حكم مرسي تصاعد نشاط الأزهر ووزارة الأوقاف وتعاونه مع ممثلي التيارات الإسلامية السياسية في نشاط مواجهة الشيعة والتحريض على التمييز ضدهم[21].

وفي هذه المرحلة نلمح تورط أجهزة الدولة ومؤسساتها بشكل أكبر في ممارسات طائفية، وتصاعد حدة التعامل الأمني ثم القضائي مع الشيعة، رغم محاولات التقارب مع إيران التي حاولت الحكومة المضي فيها ولكن توقفت بعد معارضة سلفية كبيرة وممانعة من مشيخة الأزهر.

فقد تضمن الدستور المصري الذي تم كتابته وإقراره في هذه المرحلة أول إشارة طائفية صريحة في الدساتير المصرية، حيث أشار في المادة 219 من دستور 2012 إلى «مذاهب أهل السنة والجماعة» عند حديثه عن مصادر الشريعة الإسلامية[22]، ولأول مرة يصرح المتحدث باسم رئاسة الجمهورية أن «مصر سنية وستظل دولة سنية»[23].

وشهدت هذه المرحلة تصعيدًا كبيرًا من جانب جماعات سلفية أهمها جماعة الدعوة السلفية في دعايتها ضد الشيعة ونظمت لجان ومؤتمرات جماهيرية خاصة لذلك تحت عنوان «الشيعة ... هم العدو فاحذرهم».[24] واستهدفت بعض المؤتمرات والمسيرات مناطق وقرى يسكنها بعض الشيعة، وطافت بعض هذه المسيرات في قرية زاوية أبو مسلم حول منازل الأسر الشيعية ومنها منزل الأسرة التي استضافت الشيخ حسن شحاتة قبل مقتله هناك مع ثلاثة من تلاميذه.[25]

وحاولت حكومة ورئاسة الإخوان التقارب مع حكومة إيران ودعوة الرئيس الإيراني لزيارة مصر واستعادة السياحة بين البلدين، وذلك في مواجهة العلاقات الفاترة أو المتوترة مع الأنظمة العربية المتخوفة من صعود الإخوان ولكنهم حاولوا التأكيد على أن ذلك لا يتضمن أي تسامح مع نشاط ديني شيعي[26]، ولكن ذلك لم يسلم من الاعتراض والاحتجاج السلفي [27]والأزهري،[28] ونظمت مجموعات إسلامية

20- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 10.

21- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 14 و 15.

22- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 19.

23- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 29.

24- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 30.

25- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 34.

26- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 24.

27- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 22.

28- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 20.

مظاهرة أمام منزل القائم بالأعمال الإيرانية في مصر وحاولت اقتحامه ورددت هتافات طائفية معادية للشيعة[29]، وتراجعت وزارة السياحة عن نشاط استقبال وفود إيرانية وقالت إنها ستعلق هذا النشاط وستلتقي رموزًا سلفية لتطمينهم على أن هذه الرحلات لن تتضمن أي سياحة دينية.[30]

وتكررت محاولة مجموعات الشيعة في هذا المرحلة الاحتفال في ذكرى عاشوراء في ضريح وساحة مسجد الحسين، وشهدت هذه المحاولة تحفزًا أكبر من جانب النشطاء المناوئين للشيعة ودورًا متصاعدًا لهم، وأعلن ائتلاف الصحب والآل وحركة «ثوار مسلمون» عن تقدمهما ببلاغات تطالب الدولة بمنع أي مظاهر شيعية في ذلك اليوم عند مسجد الحسين، وقام أنصار الائتلاف والحركة بالتواجد في ذلك اليوم حول المسجد وأعلنوا أنهم شكلوا لجانًا لمراقبة أي نشاط شيعي. وأصدر الأزهر بيانًا ربط فيه بين إعلان بعض الشيعة نيتهم التوجه إلى مسجد الحسين في ذكرى عاشوراء وبين ما أسماه «نزعات التشيع المزعوم التي هي غطاء لأهداف طائفية وتوسعات إقليمية»[31].

وتأتي ملامح التعاون أو التوافق بين الناشطين ضد الشيعة والأجهزة الأمنية بارزة في واقعة اقتحام منزل في الدقي والقبض على مجموعة من الشيعة المنتمين إلى مذهب «المهديين» واحتجازهم لفترة قبل إطلاق سراحهم وترحيل الأجانب منهم، حيث سبق القبضَ عليهم قيامُ صحف مقربة من الإسلاميين وصفحات الناشطين ضد الشيعة بنشر تفاصيل عن تجمعهم وتأسيسهم لـ«حسينية» أو «مدرسة شيعية»[32].

غير أن الحادثة الأبرز في هذه المرحلة كانت مقتل الشيخ حسن شحاتة وتلاميذه في زاوية أبو مسلم بالجيزة. ومقدمات الحادثة ترصد معظم جوانب الأزمة، فالسياق العام كان يشهد شحنًا وتحريضًا متزايدًا ضد الشيعة من قبل الجماعات السلفية بشكل خاص، وأيضًا من قبل مشيخة الأزهر ووزارة الأوقاف التي تكررت إشاراتهما إلى خطر الشيعة كما سبق ذكره. وقبل الحادث بأيام شهد مؤتمر لمناصرة الثورة السورية بحضور رئيس الجمهورية خطاب كراهية وتحريض ضد الشيعة من جانب أحد مشايخ السلفيين[33]، حيث أشار شهود من أهالي الزاوية إلى التحريض الذي صدر ضد الشيعة هناك من مختلف الأطراف، تحريض من إمام المسجد التابع للأوقاف ومن مجموعات سلفية مختلفة منها نشطاء الدعوة السلفية وحزب النور الذين نظموا مسيرة قبل شهر تجوب القرية وتقف عند بيوت الشيعة هناك وتهتف ضدهم هتافات تحريضية، وكذلك تحذير لشيعة القرية من الاقتراب من المساجد أو محاولة التحدث مع الشباب خشية إقناعه بالتشيع. ونرى أيضًا النشاط المتزايد للنشطاء المناهضين لحقوق الشيعة الذين رصدوا زيارة الشيخ للقرية وأعلنوا عنها على صفحاتهم ودعوا أنصارهم إلى التجمع هناك، وقاد بعضهم بالفعل تجمعات حاصرت المنزل وخاطبت الأهالي لطرد الشيعة ووقف ممارساتهم وربطوا تجمعاتهم بممارسات جنسية شاذة تقوم على أساس «زواج المتعة»، أو أنهم يقومون بسب الصحابة والسيدة عائشة. ورغم تواجد الأمن في أثناء الحصار إلا أنه لم يتدخل أو يستجيب لاستغاثات المتجمعين في المنزل إلا بعد أن تم إجبارهم على تسليم الشيخ وتلاميذه وبعد أن تم الاعتداء عليهم حتى الموت وسحلهم إلى مدخل القرية وتسليم جثثهم للشرطة التي تمركزت قواتها هناك، وتسلمت الجثث من المتجمهرين ولم تقم بإلقاء القبض على أي منهم.

29- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 25.

30- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 27 و28.

31- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 17.

32- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 18.

33- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 33.

ورغم الإدانة القوية التي صدرت من كل الأطراف إلا أن تعليقات ممثلي الإخوان المسلمين والدعوة السلفية تضمنت إشارات سلبية، حيث استنكر المتحدث باسم الإخوان قتل أربعة «من أصحاب الآراء الغريبة»، وقال قيادي بالدعوة السلفية في أبو النمرس إن عدم تحرك الشرطة لمنع تجمع الشيعة في المقام الأول رغم أن بعض الأهالي تقدموا ببلاغات ضدهم هو سبب الحادثة[34].

ورغم أنه تم استخدام الحادث ومقدماته بقوة ضد إدارة الإخوان من قبل المحتجين ضدهم في 30 يونيو إلا أنه يمكن القول إن الإخوان كانوا جزءًا من التيار الإسلامي الواسع المتصاعدة حركته بخطابه الطائفي ضد الشيعة، وأيضًا إلى جوار الأزهر والأوقاف بوصفهم مسئولين عن السياسات الدينية الرسمية التي تمارس التمييز والتحريض ضد الشيعة حتى هذه اللحظة.

2013 – 2016 عودة التعامل الأمني وظلال التوتر المذهبي الإقليمي تلقي بظلالها

بعد عزل محمد مرسي الرئيس السابق، وبداية إدارة الحكومة الانتقالية المدعومة من الجيش حتى انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيسًا للجمهورية، يمكن ملاحظة العودة التدريجية للأجهزة الأمنية، بعد فترة من السيولة النسبية، لمتابعة ملف الشيعة واستعادة زمام المبادرة من المجموعات الإسلامية المختلفة ومحاولة تخفيض سقف حركتها، وإن كانت هناك إشارات لتعاون بينهم. واتسمت هذه المرحلة بازدياد حدة الانتهاكات ضد الشيعة في سياق اتجاه عام يعلي من دواعي الأمن والحفاظ على النظام العام بنزعة سلطوية واضحة، وبخاصة في ظل الصراع على السلطة والشرعية مع تنظيم الإخوان والموالين له. كما ألقت ظلال الصراعات الإقليمية في سوريا والعراق واليمن بظلالها على وضع الشيعة داخليًّا حيث تعرضوا بشكل متكرر لخطابات تخوين واتهامات بالعمالة للخارج.

وشهدت محاولة الشيعة زيارة مسجد الحسين في ذكرى عاشوراء هذه المرة تعاونًا بين الأمن وبين ناشطي ائتلاف الصحب والآل بحسب شهود عدة. ورصد باحثو المبادرة في محيط مسجد الحسين تكرار توقيف نشطاء الائتلاف وأنصارهم لمن يشتبه في كونه شيعيا وتسليمه للأمن، الذي أطلق سراح الجميع ولكنه ألقى القبض على عمرو عبد الله، الناشط الشيعي في مركز مصر الفاطمية، وأعلن الائتلاف أن ناشطيه هم من تعرفوا على الناشط الشيعي عمرو عبد الله وسلموه للشرطة وحرروا ضده محضرًا سلموا فيه للشرطة أسطوانات ومطبوعات عليها فيديوهات وكتابات لعمرو عبد الله، قالوا إنها تتضمن سبًّا للصحابة وأمهات المؤمنين[35].

وشهدت التحقيقات مع عمرو عبد الله وجلسات محاكمته استجوابه عن معتقداته وأفكاره الدينية، وتم الحكم عليه في فبراير 2014 بأقصى العقوبة وفق المادة (98و) من قانون العقوبات وهي خمس سنوات مع الشغل، بل وطالبت المحكمة بتغليظ العقوبة على مثل هذا النوع من الجرائم، وتم تأييد الحكم في الاستئناف.

وتضمنت حيثيات الحكم نصوصًا تقوض مكونات حرية الاعتقاد والتعبير مثل «لَمّا كان الدستور ومن بعده القانون قد كفلا للفرد حرية الاعتقاد والرأي والفكر إلا أن ذلك لم يأت إيراده في مواد الدستور والقانون على فرض إطلاقه بل تقيد ألّا تنطوي تلك الحرية على ما قد يلتجيء إليه الفرد صاحب الرأي أو الفكر أو المعتقد مع ما يصطدم من قواعد وأساس الدين أو الشرع أو الأخلاق ... و تقييدها لحرية الفكر والتعبير في الدستور بأن مباديء الشريعة الإسلامية الغراء والتي إن أباحت الاجتهاد وحرية الفكر والاعتقاد، إلا أنها جعلت ذلك مرتهنًا بعدم إنكار أو جحد ما هو

34- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 34.

35- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 36.

ثابت بكتاب الله وسنة نبيه»، في خلط بين حدود الفكر والاعتقاد داخل الإسلام وبين حرية الفكر والاعتقاد في إطارها الدستوري، فضلًا على ذكرها في حيثيات إدانتها للمتهم «لترويجه لفكر ومعتقد يتعارض مع ما ينتمي إليه ويعتقده السواد الأعظم من أبناء الشعب والمجتمع المصري»».

وبالنظر إلى أن معظم العقائد والمذاهب الدينية هي بالأساس متعارضة ومتصادمة فإن مثل هذه الحيثيات كفيلة بمعاقبة التعبير عن كل فكر ديني مختلف مع معتقد الأغلبية ومع التوجه الإسلامي السائد بما يطيح تمامًا بأساس حرية الدين والمعتقد. كما أن حيثيات المحكمة تضمنت دون أي سند الإشارة إلى «مؤامرات» تستهدف «اختراق المجتمع» من قبل «مأجورين» و«مندسين» تستهدف «زرع الفتنة»، في ترديد للدعاية الطائفية المكررة بحق المصريين الشيعة[36].

ويعد هذا هو الحكم القضائي الثاني بحق أحد الشيعة بسبب معتقده بعد الحكم على محمد فهمي عصفور بتهمة تدنيس مسجد في 2011، وتبعهم حكم ثالث في ديسمبر 2014 بحق طبيب شيعي بارز واثنين من زملائه في الدقهلية بالسجن خمس سنوات تم تخفيفها للطبيب وحده في الاستئناف إلى ستة أشهر، وكانت أجهزة الأمن هي صاحبة المبادرة في القضية على عكس القضايا السابقة بما يعكس الميل العام المشار إليه من تراجع دور المبادرة الأهلية وعودة دور الأجهزة الأمنية، حيث تم القبض على المتهمين في أثناء نقلهم كتبًا تتضمن أفكار المذهب الشيعي إلى الطبيب فتم اتهامهم جميعًا وإدانتهم أيضًا وفق المادة (98و) بترويج أفكار متطرفة بقصد ازدراء أحد الأديان السماوية[37].

وتم حفظ قضية أخرى قامت فيها الأجهزة الأمنية بالقبض على محام شيعي في الشرقية وتوجيه تهمة ازدراء الأديان إليه قبل إخلاء سبيله وحفظ القضية، بعد مداخلاته على الفضائيات الشيعية التي «تجاوز فيها الخطوط الحمراء» بحسب ما قال له ضباط الأمن الوطني، وذلك على خلفيه إعلانه تشيعه باسمه الكامل وإعلان تشيع ابنتيه على الهواء في أحد البرامج مع الداعية الشيعي ياسر الحبيب[38].

ورغم الميل إلى تخفيف الأحكام وحفظ التحقيقات في القضيتين الأخيرتين، إلا أن مجموعات الشيعة أشارت إلى عودة المتابعة الأمنية والتهديدات بضرورة عدم القيام بأي تجمعات أو تصريحات استفزازية. وتقلص نشاطهم الذي تصاعد منذ 2011 حتى أوائل 2014، فتم إغلاق مركز مصر الفاطمية بعد القبض على عمرو عبد الله، واتسم نشاط جمعية الثقلين بالحذر بعد اقتحامها واحتجاز مؤسسها الطاهر الهاشمي لساعات قبل إخلاء سبيله[39].

كما تم توثيق اتهام أحد المصريين الشيعة جهاز الأمن الوطني في الإسكندرية باحتجازه وتعذيبه قبل وبعد سفره إلى العراق بغرض الزيارة والدراسة الدينية[40].

ورغم استمرار إشارات التعاون بين الناشطين السلفيين والأمن، إلا أن إشارات أخرى تضمنت رغبة الأجهزة الأمنية في تقليل الأنشطة ذات الطابع الجماهيري مثلما حدث في إلغاء مؤتمر جماهيري للدعوة السلفية في شبرا الخيمة عن «خطر الشيعة» بعد الإعلان عنه، ونقل الصحف عن مصادر في الدعوة السلفية أن ذلك جاء بناء على طلب جهات أمنية[41].

36- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 38.

37- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 49 و54.

38- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 45.

39- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 55.

40- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 61 و69.

41- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 46.

لم يختلف موقف الهيئات الدينية جميعها واستمر خطابها المتضمن دعوة إلى التمييز ضد الشيعة، وذلك من قبل شيخ الأزهر[42] ومفتي الجمهورية [43] ووزير الأوقاف[44]. بل وتصاعدت حدة الخطاب على خلفية الصراعات المذهبية الإقليمية، وأثار بيان للأزهر هاجم فيه قوات «الحشد الشعبي» التي تقاتل ضد «داعش» جدلًا كبيرًا واحتجاجًا رسميًّا عراقيًّا[45]. وقوات «الحشد الشعبي» مُشَكَّلة من قوات رسمية عراقية بالتعاون مع ميلشيات شعبية تنتمي في أغلبها إلى الشيعة واتهمها بيان الأزهر بالقيام بانتهاكات ومجازر ضد العراقيين السنة في سياق صراعها مع «داعش»، ويعتبر ذلك البيان امتدادًا لمواقف مشيخة الأزهر المتكررة التي تضع اعتناق المذهب الشيعي أو التعبير عنه في سياق صراعات سياسية إقليمية أو مؤمرات تستهدف استقرار مصر والمنطقة.

وتزامن تأييد مصر للتدخل العسكري الذي تقوده المملكة العربية السعودية ضد الحوثيين الشيعة في اليمن ـ الموالين لإيران- مع تصاعد في خطاب الكراهية والتحريض ضد الشيعة في تقارير صحفية عدة، واتهامات مرسلة لهم بالعمالة والتبعية لإيران بسبب علاقة بعض الشيعة المصريين بمراجعهم الدينية في قُمْ بإيران، وبسبب اتخاذ بعض الشيعة المصريين موقفًا معارضًا للتدخل العسكري ضد الحوثيين وإدانتهم للتقارب المتزايد بين مصر والمملكة العربية السعودية[46].

وبشكل عام فإن النزعة الأمنية المتصاعدة بعد 30 يونيو مع تصاعد الخطاب الوطني الشعبوي إعلاميًّا بالإضافة إلى ميل كبير لضبط المجال الديني بأكمله وإدارته رسميًّا ومركزيًّا من قبل الدولة وهيئاتها الدينية قد ألقى بظلاله وساهم في تراجع كبير لحركة مطالبة المصريين الشيعة.

42- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 44 و50.

43- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 41.

44- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 39 و60.

45- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 51.

46- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 52.

3 - انتهاكات لسبعة حقوق أساسية في مناخ من التحريض

تظل أكثر الانتهاكات خطورة تلك التي تمس بشكل مباشر **الحق في الحياة والحق في الأمان الجسدي**، وهو ما تعرضت له مجموعة من المواطنين الشيعة في أثناء تجمع احتفالي محدود في منزل في قرية زاوية أبو مسلم بالجيزة في يونيو 2013 والذي انتهى بمقتل الشيخ حسن شحاتة وثلاثة من تلاميذه بعد تعرضهم للحصار والتهديد ثم الضرب والسحل في شوارع القرية لساعات بدون تدخل من قوات الشرطة التي وصلتها استغاثاتهم ووصل بعض أفرادها للمكان المحاصر ورفض التدخل وتفريق المتجمهرين. ووقعت الحادثة بعد أيام من مسيرة تحريضية قادها ممثلو جمعية «الدعوة السلفية» في القرية وطافت بشوارعها وتوقفت أمام بيوت سكانها من الشيعة ورددت هتافات تحريضية.[47]

وقد سبق تلك الواقعة السافرة وقائع مماثلة لم تتطور بهذا الشكل الخطير مثل التجمهر أمام عدد من بيوت معتنقي المذهب الشيعي في قرية هربيط بالشرقية، مسقط رأس الشيخ حسن شحاتة نفسه، ومطالبتهم الأمن بالتدخل لوقف ممارسة الشعائر الشيعية في منازل المذكورين.[48]

يتلو ذلك وقائع اتهام جهاز الأمن الوطني بالإسكندرية باحتجاز شيعي وتعذيبه لفترتين قبل وبعد سفره إلى العراق في نوفمبر 2015 ومايو 2016[49].

وقد سبق واقعة زاوية أبو مسلم تلك وقائع مماثلة لم تتطور بهذا الشكل الخطر مثل التجمهر أمام عدد من بيوت معتنقي المذهب الشيعي في قرية هربيط بالشرقية، مسقط رأس الشيخ حسن شحاتة نفسه، ومطالبتهم الأمن بالتدخل لوقف ممارسة الشعائر الشيعية في منازل المذكورين[50].

هذا بخلاف حالات التحرش بعدد كبير من معتنقي المذهب أكثر من مرة أمام مسجد الحسين عند محاولتهم الاحتفال بذكرى عاشوراء مثلًا.[51]

وفي انتهاك لحرية التعبير فقد جرت إدانة خمسة من الشيعة لأسباب تتعلق بتعبيرات تتعلق بتعبيرهم عن معتقدهم أو ممارسة طقوس تخصه أو تداول مطبوعات تتضمن أفكاره.

تمت محاكمة أربعة منهم استنادًا إلى المادة 98 (و) من قانون العقوبات بتهمة «ترويج أفكار متطرفة تزدري الأديان السماوية»، وتم الحكم عليهم جميعًا بأقصى عقوبة وهي الحبس خمس سنوات في أول درجات التقاضي52 وتم تخفيف الحكم عن أحدهم في درجة الاستئناف إلى الحبس ستة أشهر.[53]

وقضى محمود دحروج عقوبة الستة أشهر بالفعل، بينما لا يزال عمرو عبد الله يقضي عقوبة السنوات الخمس، ولا يزال مدانان اثنان هاربين بعد الحكم عليهما بخمس سنوات.

وتم الحكم على الخامس، محمد فهمي عصفور، في يونيو 2011 بالحبس سنة بتهمة «تدنيس دور العبادة» بعد محاولته الصلاة في أحد المساجد.[54]

47- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 34.

48- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 12.

49- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 61 و69.

50- انظر الجزء التوثيقي، فقرة ١٢.

51- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 36.

52- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 49.

53- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 54.

54- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 3.

هذا بخلاف بعض حالات الاحتجاز والاعتقال التعسفي لأسباب مختلفة، منها تقديم مداخلات على فضائيات شيعية أو ممارسة بعض الأنشطة أو الشعائر داخل جمعيات أو منازل خاصة وتم حفظ التحقيق فيها بعد الاحتجاز لمدد متفاوتة.[55]

هذا بخلاف إقدام عدد من المؤسسات العامة على إجراءات تأديبية بحق العاملين بها نتيجة التعبير عن آرائهم في مسائل دينية خلافية كما في حالة المواطن محسن أبا زيد محمد المدرس بمدرسة كومير الإعدادية بإسنا بمحافظة قنا والذي أحيل إلى المحاكمة التأديبية التابعة لمجلس الدولة في يناير 2012 نتيجة شكوى تتهمه «بالطعن في ثوابت الدين وإثارة الفتنة في البلدة وأنه يقول أن الخليفتين أبا بكر وعمر بن الخطاب والسيدة عائشة منافقون وفاسقون». وقد قضت المحكمة بإيقافه عن العمل ستة أشهر مع صرف نصف الأجر.[56]

تشكل الوقائع السابق ذكرها انتهاكًا جسيمًا لحرية محصنة دستوريًا بمقتضى المادة 65 من الوثيقة الدستورية المعدلة في 2014 والتي لم تقيد حرية التعبير بأي قيد. أما المواد 19 و20 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والذي صدقت عليه مصر في عام 1981 فلم تقيد حرية التعبير إلا بقيود الأمن القومي والنظام العام والآداب العامة والصحة العامة. وقد فسرت اللجنة المعنية بتفسير العهد الدولي في تعليقها العام رقم 34 الصادر في 12 سبتمبر 2011 هذه القيود تفسيرًا منفتحًا لا يفرغ المادة من مضمونها. ففي الفقرة 26 من التعليق قالت اللجنة إن القيود الواردة في هذه المادة «متلائمة مع أحكام العهد ويجب ألَّا تنتهك القوانين الوطنية أحكام عدم التمييز المنصوص عليها في العهد وأهدافه وأغراضه. ويجب ألَّا تنص القوانين على جزاءات تتنافى مع العهد، مثل العقوبة البدنية».[57] كما أشارت إلى تعليق سابق لها بشأن تعريف مفهوم الآداب العامة بأن «مفهوم الأخلاق مستمد من تقاليد اجتماعية وفلسفية ودينية عديدة، وعليه، يجب أن تستند القيود المفروضة بغرض حماية الأخلاق إلى مبادئ غير مستمدة حصرًا من تقليد واحد ... ويجب أن تفهم هذه القيود في ضوء عالمية حقوق الإنسان ومبدأ عدم التمييز»، وهو ما يتناقض بالطبع مع التعريف الضيق للأخلاق العامة الوارد في المواد المذكورة من التشريع المصري أو ما تتبعه الجهات الأمنية والإدارية وهو مفهوم يعرف هذه الأخلاق بالإحالة إلى آراء الغالبية السنية بالطبع.[58]

أما الفقرة 48 من نفس التعليق فقد تناولت القوانين التي تحظر التجديف الديني، أو «ازدراء الأديان»، وفقًا للمفهوم المصري، بقولها إن هذه القوانين لا يجوز لها «أن تميز لصالح دين أو أديان أو نظم عقائدية معينة، أو ضدها، أو لصالح أتباعها ضد أتباع دين آخر أو لصالح المؤمنين بدين ضد غير المؤمنين. ولا يجوز أن تستخدم حالات الحظر تلك لمنع انتقاد الزعماء الدينيين أو التعليق على مذهب ديني أو مبادئ عقائدية أو المعاقبة عليها»، وهو الأمر الذي يتناقض بشكل كامل مع التطبيق القضائي لهذه القوانين في مصر والذي ينحاز بشكل واضح ضد أتباع المذهب الشيعي.[59] وكذلك أتت الفقرة 49 بـ»فرض حظر عام على حرية التعبير عن آراء خاطئة أو تفسيرات غير صحيحة لأحداث الماضي». وهو ما يتناقض كذلك مع التطبيق المصري والذي يسلب مواطنين مصريين حرياتهم، أو يجازيهم إداريًا، نتيجة التعبير عن آراء بصدد وقائع جرت قبل قرون وتتعلق بالانقسام السنيـ الشيعي.[60]

55- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 18 و45.

56- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 6.

57- لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34، 12 سبتمبر 2011، صفحة 9.

58- المرجع السابق، صفحة 11.

59- المرجع السابق، صفحة 17.

60- المرجع السابق، صفحة 17.

وبالإضافة إلى كون الاتهام بترويج أفكار متطرفة وفقًا للمادة 98 (و) يعد في ذاته انتهاكًا لحرية الدين والمعتقد وحرية التعبير، فإن محاكمات الشيعة اتسمت في المجمل بغياب ضمانات المحاكمة العادلة، حيث جرى استجواب المتهمين في النيابة وقاعات المحاكم حول عقائدهم وآرائهم الدينية وطريقة أداء الشعائر، وتضمنت نصوص الأحكام بإدانتهم اتهامات سياسية ودينية لهم وديباجات تنتقص من حرية الدين والمعتقد بشكل عام كما في حالة محاكمة عمرو عبد الله السابق الإشارة إليها أو في حالة محاكمة محمود دحروج.[61] وتوسعت المحكمة في الحالتين في الإفصاح عن عقيدتها والتطرق إلى عقيدة المتهمين والحكم على مدى صحة اجتهادهم في الأمور العقائدية الخلافية.

كما يرصد التقرير انتهاك الحق في اتخاذ دور العبادة وممارسة الشعائر الدينية والذي يعد من أحد المكونات الأصيلة لحرية الدين والمعتقد كما يعرفها الدستور المصري في المادة 64 منه أو العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في المادة 18 منه. فالسياسة الرسمية المستقرة تقيّد ممارسة الشعائر الإسلامية بشكل عام إلا وفق المذهب السني والتيار الرئيسي التقليدي فيه الذي يعتبره الأزهر «تدينًا صحيحًا ومعتدلًا»، وتحت الإدارة المباشرة أو إشراف وزارة الأوقاف التي ترفض بإطلاقٍ وجودَ أي مسجد لأي طائفة إسلامية أخرى أو ممارسة شعائر مخالفة للمذهب السني. مثال ذلك ما أعلنته وزارة الأوقاف قبل أيام من ذكرى عاشوراء في نوفمبر 2013 من أنها «ترفض أي ممارسة لشعيرة تنتمي إلى المذهب الشيعي في أي مسجد»، وطالبت الداخلية بمواجهة ذلك.[62] وتتدخل الأجهزة الأمنية لمنع إقامة الشعائر الدينية لمنتمي المذهب الشيعي بالقوة كما حدث من إغلاق لضريح مسجد الحسين لأربعة أعوام متتالية وتشديد التواجد الأمني - مع التساهل في وجود تجمعات لعناصر مجموعات سلفية تحريضية- حتى تمنع بعض الشيعة من الاحتفال بالذكرى داخل الضريح أو المسجد أو في محيطه.[63] بل إن أول واقعة للحكم بحبس مواطن شيعي عقب 25 يناير جرت بعد القبض عليه من داخل أحد مساجد مدينة كفر الزيات بالغربية في يونيو 2011.[64] كذلك فالحكم بحبس الناشط عمرو عبد الله قد صدر عقب القبض عليه محاولًا الاحتفال بذكرى عاشوراء بمسجد الحسين في نوفمبر 2013.[65] هذا بخلاف عدد من حالات تجمهر الأهالي أو محاولة اقتحام منازل مواطنين نتيجة الشك في إقامة شعائر شيعية داخلها كما في حالة قرية هربيط السابق الإشارة إليها أو في حالة اقتحام منزل المواطن عماد قنديل في قرية الرجدية التابعة لطنطا في مايو 2012، والتي تم تصويرها ونشر وقائعها في أحد أعداد جريدة الوطن.[66]

منع الشعائر هذا يتناقض مع المادة 64 من الدستور المصري والتي لم تقيد حرية الاعتقاد أو الحق في إقامة دور العبادة لأتباع الديانات السماوية بأي قيد. أما الفقرة الثالثة من المادة 18 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، فقد قيدت هذا الحق بقيود السلامة العامة والنظام العام والصحة العامة والآداب العامة وحقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية. وفسرت اللجنة المنوط بها تفسير العهد في تعليقها العام رقم 22 الصادر في 27 سبتمبر 1993 هذه القيود في الفقرة الثامنة من التعليق بقولها إن «هذه القيود لا يجوز تطبيقها على النحو الذي يخل بمضمون الحقوق الواردة في المادة 18... ولا يجوز فرض القيود لأغراض تمييزية أو تطبيقها بطريقة تمييزية. وتلاحظ اللجنة أن مفهوم الأخلاق مستمد من تقاليد اجتماعية وفلسفية ودينية عديدة، وعليه فيجب أن تستند القيود المفروضة إلى المجاهرة بحرية الدين

61- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 38 و 49.

62- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 36.

63- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 58.

64- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 3.

65- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 36.

66- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 9.

والمعتقد بغرض حماية الأخلاق العامة إلى مبادئ غير مستمدة حصرًا من تقليد واحد».67 ويتناقض هذا التفسير بوضوح مع الممارسات الأمنية والإدارية والقضائية التي تستند إلى تقليد واحد وهو التقليد السني كما جرى تعريفه من قبل مؤسسة الأزهر كما توضح الأحكام القضائية وغيرها من المواقف الصادرة عن مؤسسات رسمية مختلفة.

بخلاف ذلك فقد وثق التقرير اقتحام أجهزة الأمن عددًا من المنازل الخاصة المملوكة للشيعة، أو تقاعسها عن منع اقتحام هذه البيوت من قبل الأهالي، بعد انتشار أخبار عن ممارسات دينية بها تنتمي إلى المذهب الشيعي داخل هذه المنازل، وهو ما يمثل انتهاكا للحق في الخصوصية المحصن دستوريًّا وفقًا للمادة 58 من الدستور المصري. فبخلاف حادثة مقتل الشيخ حسن شحاتة ومرافقيه تحت بصر قوات الأمن السابق الإشارة إليها، فهناك حادثة اقتحام منزل المواطن عماد قنديل بقرية الرجدية التابعة لمركز طنطا في مايو 2012 بدعوى تحويل منزله إلى حسينية.[68] كذلك ألقت قوات الأمن القبض على مجموعة من المنتمين إلى المذهب الشيعي في أحد المنازل بحي الدقي بالقاهرة في نوفمبر 2012 في أثناء تأديتهم لصلاة الجمعة قبل أن يخلى سبيلهم بعد يومين من الاحتجاز.[69]

ويشير التقرير إلى مجموعة من حالات التمييز ضد مصريين شيعة في أماكن العمل أو الدراسة بسبب معتقدهم، منهم أستاذ جامعي ومدرس بمدرسة إعدادية وطالبة بجامعة الأزهر ومأذون شرعي، بالإضافة إلى تحقيقات مع أستاذ أزهري وعدد من القراء والأئمة بسبب اشتراكهم في احتفالات دينية ذات طابع شيعي خارج مصر، وتوقيف لعدد من الشيعة بعد عودتهم من السفر لزيارات دينية أو اشتراكهم في مؤتمرات تتعلق بالمذهب الشيعي. في كثير من هذه الحالات وقَّعت جهات ومؤسسات عامة مختلفة جزاءات إدارية مختلفة على هؤلاء المواطنين استنادًا إلى تعبيرهم عن معتقداتهم وآرائهم الدينية كما في حالة المواطن محسن أبا زيد السابق الإشارة لها. كذلك هناك حالة الدكتور يونس خضري والذي صدر قرار الدكتور أحمد محمد السيد عميد كلية الآداب بجامعة المنيا في نوفمبر 2012 بمنعه من التدريس بسبب اعتراضات من قبل طلاب قسمي اللغة العربية والدراسات الإسلامية على المحتوى التعليمي الذي يقوم الأستاذ الجامعي بتدريسه للطلبة ضمن مادة التاريخ الإسلامي.[70] وتشكل تلك الوقائع السابقة انتهاكًا صريحًا للحق في عدم التمييز الذي نصت عليه المادة 53 من الدستور المصري إذ تضمنت عقوبات لمجرد التعبير عن آراء أو محاولة ممارسة شعائر لا تشكل بحد ذاتها إخلالًا بالنظام العام أو الآداب العامة.

أنماط الانتهاك: ملاحقات أهلية واستهداف أمني

وباستعراض الانتهاكات السابقة يتضح أنها عادة ما تنتج عن أحد مسارين. المسار الأول، وهو الغالب، يبدأ بملاحقات أهلية تتخذ شكل المشاحنات أو التجمهر ثم سرعان ما تتطور تلك المشاحنات إلى استدعاء قوات الأمن أو الجهات الإدارية لممارسة جملة من الانتهاكات بحق المواطنين الشيعة. فمن أصل 18 واقعة انتهاك مباشر وثقها باحثو المبادرة، بدأ 11 منها كمشاحنات أهلية. وبينما يفترض أن تقدم هذه الجهات الحماية اللازمة لهؤلاء المواطنين لممارسة حقوقهم المكفولة دستوريًّا، فإنها في الحقيقة إما تتواطأ مع الجماعات الأهلية، كما هو الحال في حادثة مقتل حسن شحاتة، أو تفشل في تقديم هذه الحماية. المسار الثاني، والذي يشمل الحالات المتبقية، هو نمط الاستهداف الأمني المباشر استنادًا إلى تحريات قامت بها جهات جمع المعلومات المختلفة، كما في حالة احتجاز وتعذيب الشيعي السكندري (س.) وكذلك حبس الطبيب محمود دحروج، السابق الإشارة إليها، والذي استندت تحقيقات النيابة معه إلى معلومات لأجهزة الأمن تتعلق

67- لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق الأم رقم 22، 27 سبتمبر 1993، صفحة 4.

68- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 9.

69- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 18.

70- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 16.

بأنشطته المختلفة داخل قريته.[71] ووكذلك فقد أفاد الطاهر الهاشمي، والذي تم احتجازه في مايو ٢٠١٥ لمدة ٤٨ ساعة بعد مداهمة شقة في الدقي تابعة لجمعية الثقلين المشهرة، التي يرأس مجلس إدارتها، باستناد النيابة العامة في تحقيقاتها معه إلى معلومات تم جمعها عن أسفاره وأنشطته المختلفة.[72]

ويرافق المسارين، ويتقاطع معهما، ممارسة ثابتة للتحريض على الكراهية والتمييز والعنف تورطت فيها مؤسسات دينية رسمية أو منظمات سياسية وجمعيات دينية ذات تأثير واسع. ويجرم الدستور المصري في المادة 53 الممارسات الحاضة على الكراهية كما تحظر المادة 20 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في الفقرة الثانية منها «أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف». وتعرف «منظمة المادة 19»- المعنية بالبحث في ضمانات حرية التعبير - التحريض بأنه «دعوة الجمهور بشكل مباشر أو غير مباشر للقيام بفعل ضد أفراد أو مجموعات، وذلك باستخدام إحدى طرق العلانية، على أن يكون الخطاب موجهًا ضد أفراد أو مجموعات محددة ولو بشكل غير مباشر كما في حالة استخدام الاستعارات والمجازات».[73]

وكما هو واضح من نص المادة 20، تنقسم ممارسة التحريض إلى ثلاثة أنواع وهي التحريض على الكراهية والتحريض على العنف والتحريض على التمييز. فأما الكراهية فتعرفها مبادئ كامدن لحرية التعبير والحق في المساواة بأنها «حالة ذهنية تتسم بانفعالات حادة وغير عقلانية من العداء والمقت والاحتقار تجاه المجموعة أو الشخص المحرض ضده».[74] أما التحريض على التمييز فيمكن تعريفه بأنه « كل دعوة موجهة للجمهور بإحدى طرق العلانية لممارسة أي فعل من شأنه إضعاف أو منع تمتع أفراد أو مجموعات على قدم المساواة مع غيرهم من الناس بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو أي مجال من مجالات الحياة العامة».[75] أما العنف فتعرفه «الحملة العالمية لمنع العنف» التابعة لمنظمة الصحة العالمية بأنه «الاستخدام القصدي للقوة البدنية أو التهديد بها ضد النفس أو ضد أفراد آخرين أو ضد جماعات ومجتمعات بأكملها مما ينتج عنه أضرار تشكل الوفاة أو الإصابات البدنية على تنوعها أو الصدمات النفسية أو الإفقار وتدهور المكانة الاجتماعية». [76]

وقد صممت «منظمة المادة 19» اختبارًا مكونًا من ست خطوات لرصد خطابات التحريض بأنواعها الثلاثة يأخذ في اعتباره مكانة المتكلم وسياق الخطاب وغيره من الاعتبارات.[77] وبتطبيق هذا الاختبار، يتضح أن مؤسسات رسمية مختلفة ومنظمات حزبية وجمعيات أهلية ودينية قد تورطت في ممارسة نوع واحد على الأقل من الأنواع الثلاثة للتحريض، أو كلها معًا، مما هيأ المناخ لممارسة انتهاكات واسعة النطاق بحق المواطنين الشيعة. وما نرصده في الجزء التوثيقي من التقرير هو مجرد أمثلة شارحة لهذه الأنواع من الخطابات. في

71- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 49.

72- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 55.

73- مؤسسة حرية الفكر والتعبير، "خطابات التحريض وحرية التعبير: الحدود الفاصلة"، القاهرة، 30 يوليو 2013، صفحة 9.
http://goo.gl/rrzJhA

74- المرجع السابق، صفحة 9.

75- المرجع السابق، صفحة 10.

76- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومؤسسة نظرة للدراسات النسوية، "الاستقطاب والعنف المجتمعي في مصر: مزيد من التضييق على النساء في المجال العام"، القاهرة، ديسمبر 2013، صفحة 5.
http://goo.gl/Yjme5k

77- انظر الملحق.

هذا السياق، وثق باحثو المبادرة نماذج مختلفة لهذه الخطابات والتي روجها ممثلو ما يعرف بـ«ائتلاف الدفاع عن الصحب والآل»، وهي جماعة من أصحاب التوجه السلفي تأسست في مايو 2012 بهدف «الرد على أفكار المذهب الشيعي والدفاع عن مذهب أهل السنة والدفاع عن الصحابة وأمهات المؤمنين»، وفقًا للبيان التأسيسي للمجموعة. وقد مارست المجموعة تحريضًا واسع النطاق انتهى بحادثة مقتل الشيخ حسن شحاتة ورفاقه. فعلى سبيل المثال، في حوار مع جريدة الوطن على خلفية تسلل مراسلها إلى منزل المواطن عماد قنديل بقرية الرجدية التابعة لمركز طنطا للتحقق مما أسمته الجريدة «تحويل المنزل لحسينية»، قال وليد إسماعيل منسق الائتلاف «لقد قررنا تحديد يوم للزحف إلى هذه الحسينية وهدمها، من خلال حشد المسلمين الغيورين على الإسلام والسنة المطهرة لإيقاف الشيعة عند حدودهم. لكن عندما راجعنا بعض العلماء الأجلاء اكتشفنا أن الوضع الحالي في مصر لا يتحمل مثل هذه المليونية الآن، ولكن بعد انتخابات الرئاسة يمكن إعادة التفكير في الأمر مرة أخرى». [78]

وإن كان يمكن الاحتجاج بهامشية دور هذا الائتلاف، فلا يمكن في المقابل التهوين من شأن خطاب الكراهية والحض على التمييز الذي مارسته جماعات ورموز سلفية أكثر تأثيرًا خلال نفس الفترات تقريبًا. فأحد أكبر الجمعيات السلفية، وهي جمعية الدعوة السلفية، قد نظمت بدءًا من مارس 2013 عددًا من المؤتمرات الجماهيرية لمواجهة ما أسموه بالتغلغل الشيعي وكانت جميعها تحت عنوان موحد وهو «الشيعة هم العدو فاحذرهم». وفي أحد هذه المؤتمرات المنظمة بمسجد عمرو بن العاص في 3 إبريل 2013 بمناسبة زيارة وفد سياحي إيراني لمصر صرح شريف الهواري، عضو مجلس إدارة الدعوة السلفية، بأن الشيعة «يدخلون من مثل هذه الأبواب عن طريق المال والنساء ونحن لن نسكت عن ذلك أبدًا، فنحن نصبر على الجوع والقلة ولا نصبر على المساس بعقيدتنا وهويتنا».[79] وفي 20 إبريل من نفس العام صرح الشيخ أحمد فريد، عضو مجلس أمناء الدعوة السلفية، «أن الجهات الرسمية متمثلة في الجيش والمخابرات يعلمون خطر الشيعة على الأمن القومي لأن الشيعة ليسوا خطرًا عقائديًّا فقط ولكنهم خطر أمني وصحي واجتماعي».[80] ووصل الأمر إلى ترديد خطاب الكراهية ذاك أمام رئيس الجمهورية السابق محمد مرسي، كما حدث في حالة الداعية السلفي الشيخ محمد عبد المقصود، والذي صرح في مؤتمر «نصرة سوريا» الذي نظمه عدد من القوى الإسلامية وافتتحه الدكتور مرسي في 15 يونيو 2013، صرح عبد المقصود «سيدي الرئيس مهما استطعنا أن نستغني عن هؤلاء الأنجاس الذين يسبون أصحاب النبي، مهما استطعنا هذا، فعلينا أن نفعله، والحرة لا تأكل بثديها».[81]

وعرفت هذه الخطابات طريقها كذلك إلى المؤسسات الدينية والإعلامية الرسمية في أكثر من مناسبة لعل أخطرها ما صرح به الشيخ صبري عبادة وكيل وزارة الأوقاف في أثناء استضافته في برنامج العاشرة مساءً على قناة دريم يوم 22 سبتمبر 2014، أن «إيران لن تنال ذرة من مصر بعد رئاسة حكيمة ولا بد أن تخرج الرافضة إلى المحيط وأن يقتلوا هنا وهناك».[82] هذا بخلاف نشر عدد من دور النشر التابعة لصحف حكومية كتيبات ومواد دعائية حافلة بخطاب الكراهية والحض على التمييز ضد الشيعة. فعلى سبيل المثال نشرت دار أخبار اليوم الحكومية في مايو 2013 كتابًا بعنوان «الشيعة قادمون» من تأليف سعيد إسماعيل يحفل بخطاب الكراهية وكتب مقدمته شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب.[83]

78- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 9.

79- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 23.

80- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 30.

81- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 33.

82- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 43.

83- انظر الجزء التوثيقي، فقرة 32.

4 - توصيات:

إصلاح جذري لسياسات دين الدولة ... وإجراءات عاجلة لتخفيف التوتر الطائفي

حاول هذا التقرير أن يضع أزمة حقوق المصريين الشيعة في إطار الأزمة الأوسع لحرية الدين والمعتقد وكذلك في إطار أزمة التنوع داخل الإسلام، وذلك بسبب سياسات دين الدولة التاريخية المستمرة حتى الآن بلا مراجعة بالإضافة إلى امتزاجها بأفكار تنتمي إلى النمط السلطوي من الدولة الحديثة مثل «الاعتراف» والتعريف الضيق والمحافظ لفكرة «الحفاظ على النظام العام»، ولذلك فإن الخروج من هذه الأزمة يقتضي العمل على مسارين:

إصلاح جذري

يجب مراجعة سياسات دين الدولة المشار إليها، فاتخاذ الدولة دينًا رسميًّا وفق الممارسات السائدة الآن للدولة المصرية يفضي بالضرورة إلى اتخاذها مذهبًا وأفكارًا بعينها ضمن هذا الدين لتصبح دولة ذات حساسية طائفية وقابلة لظهور توترات طائفية في مقابل استمرارها في إخضاع المواطنين من أصحاب الأفكار المختلفة واستمرار مراقبة عموم المواطنين لكي لا يحيدوا عن الأفكار السائدة.

وكذلك فإن استمرار الدولة في احتلال موقع «الدولة/الإمام» في مقابل نظيراتها أيضًا في الإقليم يرسم مشهدًا لصراعات الدول/الأئمة التي يصبح أي حوار ثقافي وديني بينها هو أمر غير قابل للنجاح في ظل اعتبار كل طرف أن نشر أفكار نظيره هو تهديد لاستقرار سلطته وشرعيته الدينية/السياسية، وهو ما يعود وينعكس على المواطنين الذين تربطهم علاقة دينية بمراجع في دول أخرى، حيث يجرى تخوينهم واتهامهم بالعمالة.

ولذلك فإنه لا يبدو أن هناك حلًّا جذريًّا إلا بإصلاح لسياسات الدولة تجاه الدين وتأسيس تشريعي وإداري يقوم بتفعيل ضمان الدستور لحرية الاعتقاد والممارسات المتعلقة به على أساس الإتاحة لكل المواطنين مهما كانت أفكارهم ومواجهة التمييز بينهم.

وبدون تخلي الدولة عن علاقتها الحالية بهيئاتها الدينية التي تحاول فرض احتكار حصري لممارسة الإسلام والتعبير عن أفكاره، فإن إتاحة الحرية الدينية لأي مجموعة إسلامية سيكون بمثابة فتح باب التنافس لنيل الامتياز والحصول على حق استخدام سياسات دين الدولة وهيئاتها لصالح هذا الفكر أو هذا المذهب. ولذلك فإن تحرير الإسلام من ارتهانه للدولة هو شرط ضروري لتأسيس حقيقي لحرية الدين للجميع ومن ضمنهم المسلمون السنة.

وفي الطريق إلى هذا الإصلاح الجذري، فإن رعاية الدولة لدين رسمي أو مذهب رسمي قد يتم تحويل طبيعته ليسهم إيجابيًّا في تجاوز وإن كانت هذه الدولة تقودها اعتبارات الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحاول أن يكون رعايتها لدين أو مذهب رسمي غير متعارضة مع هذه الاعتبارات وذلك لا يكون إلا بأن تسمح الدولة بالأساس بحرية التنوع و الانشقاق داخل هذا الدين أو المذهب، وبالتالي تسمح بحرية

الدين لمجموعات تخالف وجهة نظر الدولة في هذا الدين أو المذهب، وأن يتم مراقبة ومحاسبة الهيئات الدينية الرسمية على خطابها الذي يتجاوز أو يتصادم مع يقرره الدستور من المساواة ومن ضمان الحرية الدينية لكافة الفئات بدون تمييز.

وفي هذا السياق تختفي سياسات «الاعتراف» بالفئات الدينية المختلفة قبل نيل حقوقها لأنه سيصير حقًّا مصانًا، وسيجري مراجعة مفهوم «النظام العام» ليكون بالأساس حماية للممارسات الدينية جميعها وفق الاعتبارات الديمقراطية والحقوقية وليس حماية للامتياز الطائفي للأغلبية أو معاقبة أصحاب التعبير والفكر المختلفين لأن تعبيراتهم تثير المشاعر الطائفية لدى الأغلبية.

الجدل والصدام الفكري والديني بين السنة والشيعة، مثله مثل ما بين الكنائس المسيحية المختلفة هو أمر مرتبط بكل انشقاقات وتنوعات داخل الدين الواحد، هي في الغالب متعارضة ومتصادمة. وبعض التعبيرات والأفكار التي تثير حفيظة الطرف الآخر قد يختفي إشهارها بشكل فج ومتطرف إلى هوامش الممارسة إن كانت هناك علاقة الحد الأدنى من القبول والرغبة في التعايش بين الطرفين وبينهما وبين الدولة التي تضمن حرية الطرفين ووقف الانتهاكات والعدوان، ولكن الصدام بشأن تلك الأفكار يتصاعد في حالة وجود طرف إلى جوار الدولة وطرف خارج الاعتراف.

تعبيرات «لعن الصحابة» من قبل الشيعة على سبيل المثال لم يتم رصد أي لجوء علني كبير مقصود لها إلا في سياق كتب ومطبوعات الشيعة التراثية والمعاصرة أو جلسات خاصة تقام في أماكن مغلقة أو في برامج فضائيات مخصصة للفكر الشيعي وصفحات شيعية وبعضها هامشي ولا يحظى بأتباع كثيرين، على العكس من المجموعات الأكبر التي تعلن أنها ترفض إشهار ذلك في العلن منعًا للفتنة والصدامات.

علاقة الحد الأدنى من القبول والتعايش لا ينبغي أن تقوم على أساس ديني كما في مشاريع «التقريب» و«التقارب» بين المذاهب ولكن على أساس احترام لحدود الاختلاف في سياق ديمقراطي تحميه الدولة وتراقبه. ويبدو أن علاقة الحد الأدنى من القبول والتعايش ستواجه صعوبات وتحديات كبيرة إن ظلت الممارسة والفكر الدينيين للسنة والشيعة يقومان على ارتباط شكل الدولة بأفكار عقائدية أو فقهية، ولا يمكن انتظار مشروعات «إصلاح ديني» لتحل هذه المسألة ولكي تفض الاشتباك التاريخي بين الدين والسياسة في الإسلام، وليس هذا بالمتوقع من أجهزة دولة وليس معتادًا من هيئاتها الدينية الرسمية التي هي تجسيد وامتداد للاشتباك التاريخي المأزوم، ولكن بتبني مشروعات إصلاح ديمقراطي تقوم بقطع الطريق على هذه الطموحات وتبني سياسات دينية وتجاه الدين تقوم على احترام وكفالة الحرية الدينية وفي الوقت نفسه مواجهة الممارسات الدينية التي تتورط في التحريض على العنف أو التمييز أو في المجمل تعويق الإصلاح الديمقراطي وضمان الحقوق والحريات.

إجراءات عاجلة

يأتي في مقدمة الإجراءات العاجلة ضرورة اتخاذ الدولة موقفًا حاسمًا وحازمًا من خطاب التحريض على الكراهية والعنف والتمييز ضد الشيعة، سواء انطلق من المجموعات السلفية أو من علماء رسميين أو إعلاميين. فالبلاغات الكثيرة التي تم تحريرها بالأساس ضد النشطاء المحرضين ضد الشيعة لم يتم التعامل معها بجدية، وكذلك ينبغي اتخاذ إجراءات إدارية على الأقل تجاه الموظفين الرسميين الذين يدلون بتصريحات من شأنها التحريض على الكراهية أو العنف أو التمييز ضد طائفة من المواطنين.

وفي السياق ذاته ينبغي على المناصرين لحرية الاعتقاد اتخاذ مواقف حاسمة والاشتراك في حملات ضغط وعدم التهاون بشأن خطاب التحريض والكراهية الذي يمكن له أن ينفجر بشكل عشوائي ليكرر حادثة زاوية أبو مسلم.

وكذلك هناك ضرورة لمراجعة المادة (98و) من قانون العقوبات والتي يتم وفقها محاكمة الشيعة وغيرهم من أصحاب التعبير الديني المختلف.

ينبغي احترام الحق في اتخاذ دور عبادة لكل العقائد والمذاهب الدينية بدون أن تتدخل الدولة بالتقييم أو الاعتراف، أو على الأقل يمكن لإجراءات مؤقتة أن تحمي حرية التجمع التي يتخذها الشيعة أو غيرهم من المجموعات الدينية التي لا تزال خارج دائرة الاعتراف عبر التجمع لممارسة بعض الطقوس أو تدارس الأفكار في مقار جمعيات أو مراكز بحثية أو غيرها.

ويتصل بذلك ضرورة مراقبة أداء الأجهزة الأمنية والإدارية لضمان قيامها بمراعاة الخصوصية وحرمة الحياة الخاصة وعدم تورطها في ممارسات تمييزية في أماكن الدراسة والعمل تجاه أصحاب الأفكار الدينية المختلفة.

ومن الضروري الإشارة في هذا السياق إلى ضرورة وضع أطر مؤسسية لمواجهة أشكال التمييز عبر تشكيل «مفوضية مواجهة التمييز» التي تم الإشارة إلى كونها من التدابير اللازمة التي يجب على الدولة اتخاذها في المادة 53 من الدستور، مع مراعاة أن يتضمن القانون الخاص بتنظيم عملها صلاحيات ملائمة لكي يمكنها الوقوف على حالات التمييز وإثباتها والعمل على مواجهتها.

يجب على الدوائر الحقوقية والسياسية أن تولي قضية احترام حرية الدين والمعتقد وضرورة خوض نضالات تأسيسها جنباً إلى جنب مع نضالات تأسيس الديمقراطية، والاهتمام بدمج مطالب المجموعات المطالبة بحقوقها من الشيعة وغيرهم في إطار أوسع، حقوقي وديمقراطي لكي يمكن على المدى القصير الضغط من أجل المضي في الإجراءات العاجلة ومن أجل حشد دوائر أوسع لمناصرة الإصلاح الجذري المطلوب من أجل تأسيس حقيقي لحرية الدين والمعتقد.

الجزء الثاني

رصد وتوثيق للوقائع المتصلة بحالة المصريين الشيعة منذ بداية 2011 وحتى أكتوبر 2015

1 - 1مارس 2011

تقدم مجموعات من الناشطين الشيعة بطلب تأسيس حزب سياسي

بعد أسابيع من انطلاق ثورة يناير 2011 أعلنت مجموعة من الناشطين الشيعة يتقدمهم أحمد راسم النفيس عزمهم المشاركة في تأسيس حزب سياسي تحت مسمى «حزب التحرير»، وصرح النفيس أن الحزب ليس حزبًا مذهبيًّا شيعيًّا وأنه يضم مسلمين ومسيحيين.[84] ولكن قال مراقبون أن الحزب يهدف بالأساس إلى المطالبة بحقوق المصريين الشيعة التي ترفض الدولة المصرية الإقرار بها وضمانها. وتقدم مؤسسو الحزب بأوراق تأسيسه إلى لجنة شئون الأحزاب التي رفضت إشهاره، وتقدم المؤسسون بطعن على القرار لكن هيئة مفوضي الدولة أيدت قرار اللجنة، وذلك بسبب عدم اعتدادها بعدد من التوكيلات التي حررها مؤسسون لبعض وكلاء المؤسسين الذين لم يحضروا أمام لجنة شئون الأحزاب بالإضافة إلى إعلان أحد وكلاء المؤسسين انسحابه مع عدد من المؤسسين الذين وكلوه، وقالت الهيئة أن عدد التوكيلات المتبقية أقل من خمسة آلاف توكيل وهو غير كاف لاستكمال إجراءات تأسيس الحزب وفق القانون.

وقال النفيس أن مؤسسي الحزب تلقوا مكالمات من جهاز الأمن الوطني، بدءًا من شهر يوليو 2011، الذي أخبرهم أن حزبهم غير مرغوب فيه ولن تتم الموافقة عليه، وأن المحامي المسئول عن جمع توكيلات الحزب رفض تسليمهم إياها واعتبر النفيس أن ذلك تم بسبب تهديدات جهاز الأمن الوطني.

وأثارت محاولة التأسيس ردود أفعال اتسم بعضها بالتحريض ضد المصريين الشيعة وترويج خطاب كراهية ضدهم واتهامهم بالعمالة لإيران.[85]

2 - 21 مايو2011

القضاء الإداري يحكم بعدم قبول دعوى لمنع بث قناة «فدك» الشيعية من البث على نايل سات لانتفاء القرار الإداري المطعون عليه

قضت محكمة القضاء الإداري بتاريخ 21 مايو 2011 بعدم قبول دعوى منع بث قناة «فدك»،المقامة من «طارق محمد أبو بكر»، ضد وزير الإعلام وآخرين في الدعوى رقم 49695 لسنة 64 ق، وذلك لانتفاء القرار الإداري، وقالت المحكمة في حيثيات الحكم إن الهيئة العامة للاستثمار هي الجهة المانحة لتراخيص البث الفضائي من المنطقة الحرة. وأضافت المحكمة أن الشركة المصرية للأقمار الصناعية «النايل سات» لم تصدر تراخيص لأية قناة تعمل تحت هذا الاسم، وأنها ليست مملوكة لأي شركة تعمل بنظام المناطق الحرة. وقالت المحكمة إن أوراق الدعوى خلت مما يفيد صدور ترخيص للقناة للبث من «النايل سات»، وأن القناة ليست مملوكة لأي شركة تعمل بنظام المناطق الحرة، مما يجعلها مفتقدة لأي قرار إداري يمكن الطعن عليه بالإلغاء ومن ثم تكون غير مقبولة لانتفاء القرار الإداري.

84- أحمد راسم النفيس، حوار مع جريدة "الوفد"، نوفمبر2011. http://goo.gl/kZtyS2

85- نموذج لردود الأفعال على الإعلان عن تأسيس الحزب، حلقة برنامج "مصر الجديدة" على قناة "الناس"، من تقديم خالد عبد الله، نوفمبر 2011. https://goo.gl/YUPc7q

الجدير بالذكر أن «أبو بكر» قد أقام هذه الدعوى بتاريخ 22 سبتمبر 2010 وكان قد طلب في الدعوى التي رفعها بقبول دعواه شكلًا ووقف القرار السلبي واتخاذ الإجراءات القانونية لمنع قناة «فدك» على النايل سات، بدعوى أنها تذيع تكذيبًا للقرآن وتسب أصحاب النبي «محمد» وفي الموضوع بإلغاء القرار.

وكان «أبو بكر» قد استند في دعواه إلى أن القناة تمثل خطرًا داهمًا على عقيدة المسلمين، وأن القرار المطعون عليه يتعارض مع ثوابت جماهير المسلمين وكذلك مع فلسفة المشرع من قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون، وقرار ترخيص«النايل سات» وقرار إنشاء المنطقة الحرة الإعلامية. وأضاف الأمر الذي يتضح معه تعارض القرار المطعون عليه مع الضوابط الواردة بنصوص القوانين والقرارات المشار إليها.[86]

3 - 18 يونيو2011
محاكمة شيعي من كفر الزيات بسبب إظهاره لأفكار وممارسات تنتمي إلى المذهب الشيعي

تقدم عدد من أهالي قرية أبو الغر بمركز كفر الزيات في 18 يونيو 2011 بشكوى ضد محمد فهمي عصفور، وقالوا في شكواهم بأنه قام بأفعال منافية للعرف والدين، وقيامه بسب وإهانة أهل البيت في أحد المساجد، مما أثار حفيظة بعض أهالي القرية، حتى قامت الشرطة بإغلاق المسجد وتفريق المتجمهرين. وقامت النيابة العامة بتحريك دعوى قضائية ضد المتهم بأنه دنس مباني معدة لإقامة شعائر دينية، وطالبت بعقابه وفق المادة 160 من قانون العقوبات.

وأفادت مصادر للمبادرة المصرية أن الواقعة محل الاتهام بدأت باعتراض المصلين على قيام المتهم بالصلاة في المسجد بحجة انتمائه إلى المذهب الشيعي ثم تجمهر أعداد من المواطنين في داخل المسجد، واتصل بعضهم بقوات الأمن التي جاءت وفضت التجمهر وأغلقت المسجد.

وفي 24 إبريل 2012 أصدرت محكمة كفر الزيات الجزئية برئاسة المستشار أسامة موسى حكمها ضد عصفور بالحبس ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة مائة ألف جنيه وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة، وقالت المحكمة أنها تطمئن إلى ما سطر بمحضر التحريات وشهادة الشهود من قيام المتهم بمقاربة الاتهام المسند إليه. وفي 26 يوليو 2012 قضت محكمة مستأنف كفر الزيات بقبول الاستئناف المقدم من المتهم شكلًا، وفي الموضوع ببطلان الحكم المستأنف والقضاء بحبس المتهم سنة مع الشغل والمصاريف.

وذكرت المحكمة أن عصفور ارتكب أفعالًا كالصلاة على المسبحة والتطبير على صدره وهي «دلائل على اعتناق المذهب الشيعي ما يثير عدم الطمأنينه لدى المصلين بالمسجد، الأمر الذي نجم عنه حدوث مشاجرات مع المتهم وبالتالي تدنيس أحد دور العبادة».

وتقدمت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بطعن ضد الحكم أمام محكمة النقض وأعربت عن قلقها الشديد لكون الحكم عدوانًا على حرية العقيدة وحرية التعبير وتصعيدًا للممارسات المتكررة من تحريض وملاحقات أمنية للمواطنين. وقد تم تقديم الطعن يوم السبت 22 سبتمبر 2012 ضد الحكم الصادر من محكمة جنح مستأنف كفر الزيات في القضية رقم 1095 لسنة 2012 بحق محمد فهمي عبد السيد عصفور ويعمل مدرسًا في التعليم الأزهري.

86- مؤسسة حرية الفكر والتعبير، حرية الإعلام في مصر وبلدان أخرى دراسة قانونية مقارنة، ص 31.

وكانت حيثيات إدانة عصفور قد تضمنت «التسبب في وقوع مشاجرة داخل المسجد واستخدمت الأسلحة وإن كان المتهم لا يحمل أيًا من تلك الأسلحة إلا أنه تسبب بأفعاله المخالفة لمذهب أهل السنة في المسجد أن تحدث المشاجرة وتدنيس بيت الله»، حسب منطوق الحكم الذي حصلت عليه المبادرة. وذكرت المحكمة أيضًا أن «عصفور» ارتكب أفعالًا كالصلاة على المسبحة والتكبير على صدره وهي «دلائل على اعتناق المذهب الشيعي مما يثير عدم الطمأنينة لدى المصلين بالمسجد وهو ما حدث فعلًا من أهالي القرية. والمصلين بالمسجد بدأوا في صب سخطهم على المتهم، الأمر الذي نجم عنه حدوث مشاجرات مع المتهم وبالتالي تدنيس أحد دور العبادة».

وقد تضمنت مذكرة طعن المبادرة المصرية وكذلك الدفاع عن عصفور أن حكم المحكمة متعسف ومعيب لأنها استنتجت أن مجرد اتباع المتهم للمذهب الشيعي وصلاته على مسبحة يؤدي بالتالي إلى غضب المسلمين وتدنيس دور العبادة كأنه أمر حتمي. وكذلك استندت المذكرة إلى فتوى الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر السابق التي نصت على أن «مذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية مذهب يجوز التعبد به شرعًا كسائر مذاهب أهل السنة، وينبغي للمسلمين أن يتخلصوا من العصبية بغير الحق لمذاهب معينة».[87]

4 - 29 سبتمبر 2011

شيخ الأزهر يصف محاولات نشر المذهب الشيعي في «البلاد السنية» بالهجمة الشرسة التي تصب في مصلحة إسرائيل والغرب وتفتت الأمة الإسلامية

استقبل فضيلة الأمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف وفدًا يمثل مؤسسة الحكيم بلبنان وبعض الممثلين عن المجلس الأعلى العراقي فى 29 سبتمبر 2011، وأعلن خلال اللقاء عن رفضه للتوجه لنشر المذهب الشيعي فى الدول الإسلامية. وقال الطيب إن الدعوات الكثيرة للتقارب بين المذهبين السني والشيعي يقف ضدها «المحاولات المحمومة» لنشر المذهب الشيعي في الدول السنية وبخاصة في مصر وبجوار مآذن الأزهر قلعة أهل السنة. واعتبر الطيب أن نشر الكتب الشيعية في مصر وراءه «أيادي مغرضة»، وأن هذه الكتب تشكك في «إيمان أبو بكر الصديق وعمر» وتسب في «عائشة». وأضاف الطيب أن «الأزهر ما زال يضبط نفسه حفاظًا على «وحدة المسلمين» ولكن إذا لم تتم السيطرة على هذه الحالة سيكون للأزهر خيارات أخرى للدفاع عن حياض أهل السنة والجماعة».

وقال إن «هجمة بعض الشيعة على أهل السنة هجمة قوية وشرسة، ونحن، كأزهر، ليس باستطاعتنا أن نمد يدنا إلى من يشكك في عقائدنا ويسب صحابة رسولنا ويتكلم بالسوء عن مولاتنا وسيدتنا عائشة». وأضاف: «الأزهر، المعبر عن أكثر من مليار سُنِّي، سيقف بالمرصاد لهذا المد الغريب»، وأكد أن ما يُذاع في القنوات الشيعية «يصب في مصلحة إسرائيل والغرب بتفتيت الأمة الإسلامية»، مطالبًا المراجع الدينية في «النجف» و«قم» بالتبرُّؤ من كل من يسب الصحابة والسيدة عائشة، إن كانوا يريدون حقًّا الحفاظ على وحدة الأمة الإسلامية.

الجدير بالذكر أن الطيب استقبل في نفس اليوم وفدًا من العلماء وعددًا من ممثلي الجماعات الإسلامية الدعوية على رأسها محمد حسان، الداعية السلفي، للنقاش حول «وثيقة الأزهر» المتعلقة بالمبادئ التي يجب الالتزام بها في الدستور الجديد المزمع كتابته عقب انتخابات البرلمان في نهاية العام. وقال الطيب إن «الوثيقة جاءت كإطار استرشادي يجمع كل طوائف المجتمع الدينية والثقافية والسياسية، للعمل على بناء الدولة الحديثة الدستورية، والتي يقوم دستورها على الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للسلطات».[88]

87- المبادرة المصرية تطعن بالنقض في حكم بحبس مواطن لانتمائه إلى المذهب الشيعي، سبتمبر 2012 http://goo.gl/5fjGg ... انظر أيضًا، المبادرة المصرية، تقرير"حصار التفكير: قضايا ازدراء الأديان في عامين بعد الثورة".

88- الهيئة العامة للاستعلامات، 30 سبتمبر 2011. http://goo.gl/bnRvPT

5 - 5 ديسمبر2011

الداخلية تفض احتفالات عاشوراء في مسجد الحسين ... ووزارة الأوقاف: مصر دولة سنية ونرفض المد الشيعي المتعصب

حاولت مجموعات من الشيعة التجمع وإحياء ذكرى عاشوراء في مسجد الحسين وساحته بأداء بعض الطقوس والشعائر، وحدثت بينهم وبين بعض رواد المسجد والقائمين عليه مشادات واحتكاكات قبل أن تقوم قوات الأمن بفض هذه التجمعات واحتجاز سبعة من الشيعة منهم محمد الدريني، الناشط الشيعي، في قسم الجمالية، ثم قامت بالإفراج عنهم في اليوم التالي.

وكانت مجموعات من الشيعة قد قامت بتعليق وحمل لافتات تشير إلى الذكرى ووقائعها وإحضار مكبرات صوت وقام بعضهم بالتجمع عند الضريح وفي ساحة المسجد ورددوا بعض الأناشيد التي تدل على الانتماء المذهبي لأصحابها. فنشبت بينهم وبين القائمين على المسجد من وزارة الأوقاف ومن رواد المسجد والباعة مشادات، وقال بعض القائمين على إدارة المسجد في تصريحات صحفية أنهم اتصلوا بالشرطة لكي تأتي وتفض المشادات وتطرد الشيعة لأنهم لم يحصلوا على تصاريح بإقامة هذه التجمعات من وزارة الأوقاف، وبعد وصول قوات الأمن تم إخلاء ضريح الحسين وإغلاقه ووقف زيارته في هذا اليوم.[89]

وقال الطاهر الهاشمي، الناشط الشيعي، إن الاحتفالات تأتي هذا العام في إطار ما وصفه بالحرية الفكرية التي تعيش فيها البلاد بعد الثورة وحرصًا من شيعة مصر على تغيير النظرة السلبية التي صنعتها أجهزة إعلام النظام السابق عن المنتمين إلى المذهب الشيعي بشكل عام، وقال إن شيعة مصر سيعلنون طقوسهم ولن يخفوها كما كان يحدث قبل الثورة، مؤكدًا أن عددًا من الشيعة المصريين والعراقيين تجمعوا حول ضريح الإمام الحسين مرددين الأناشيد الدينية «التي تناصر الإمام وتستغيث به».

وقال الشيخ شوقي عبد اللطيف، وكيل أول وزارة الأوقاف، في تصريحات صحفية «إن مصر دولة سنية، وترفض المد الشيعي المتعصب، وقال إن أهل مصر السنة هم أولى بالإمام الحسين رضي الله عنه من الشيعة، وأن مصر دولة معروفة بحب آل البيت الذين عاشوا فيها واستقبلهم أهلها بكل ترحاب وعلموا أهلها الدين الوسطي الصحيح البعيد عن الغلو والتطرف».[90] وأضاف «إن ما حدث أمس الأول في ساحة المسجد الحسيني من احتفالات بذكرى عاشوراء هو اعتداء علي حرمة المساجد بل اعتداء على أمن مصر مؤكدًا أن وزارة الأوقاف لن تسمح بذلك للحفاظ علي نسيج الوطن وصحيح الدين ومحاربة الغلو والتطرف، وأن أئمة ودعاة الأوقاف سيتصدون لمثل هذه الأحداث بالفكر الصحيح، وأن مصر الأزهر ترفض التشدد وتدعو إلى الوسطية والاعتدال».[91]

6 - 24 يناير 2012

إيقاف مدرس شيعي عن العمل بسبب تعبيره عن معتقده الديني

تقدم محسن محمد الصغير من قرية القرايا في 24 يناير 2012 بشكوى إلى مدير إدارة إسنا التعليمية ضد محسن أبا زيد أحمد المقيم بقرية النمسا

89- اعتمد هذا الجزء على مقابلات لباحثي المبادرة مع شهود عيان من الشيعة الذين حضروا الاحتفال، وفضلوا الاحتفاظ بأسمائهم، ديسمبر 2011 إلى جانب مقابلة مطولة مع الناشط الشيعي محمد غنيم يناير 2012.

90- الأهرام ديسمبر 2011. http://goo.gl/vHETmS

91- المصري اليوم، ديسمبر 2011.
http://goo.gl/WxGcVx فيديو لجانب من الاحتفال، 5 ديسمبر 2011 https://www.youtube.com/watch?v=JipNu6amEm

بمركز إسنا والذي يعمل مدرسًا للعلوم بمدرسة كومير الإعدادية بإسنا ومنتدبًا للعمل ثلاثة أيام بمدرسة القرايا الإعدادية المشتركة. تضمنت الشكوى اتهامًا للمشكي في حقه بأنه يطعن في ثوابت الدين ويثير الفتن في البلدة، وبأنه يقول أن الخليفتين أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب، والسيدة عائشة منافقون وفاسقون. وقد أحال ديوان عام إدارة إسنا التعليمية بلاغًا رقم 301 في 27 فبراير 2012 إلى النيابة الإدارية بشأن الشكوى المقدمة من محسن محمد الصغير يتضرر فيها من قيام الأخير بالطعن في ثوابت الدين وإثارة الفتن وذلك بإهانته بالألفاظ كلًّا من أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب والسيدة عائشة. في 12 مايو 2012 قرر أحمد سيد قناوي مدير نيابة إسنا الإدارية إحالة المتهم محسن أبا زيد إلى المحاكمة التأديبية وأودعت النيابة ملف التحقيقات في القضية وتقرير اتهام، ضده بأنه في يوم 20 يناير 2012 وبمنزل شقيقه بقرية النمسا مركز إسنا قد سلك مسلكًا معيبًا لا يتفق والاحترام الوظيفي الواجب. حيث ردد عبارات وألفاظًا مسيئة وغير لائقة في حق كل من أبي بكر وعمر وعائشة في مواجهة المدعو محسن محمد الصغير بهنس المدرس بمدرسة القرايا الإعدادية المشتركة. وطالبت النيابة الإدارية من رئيس المحكمة التأديبية بقنا بتحديد جلسة تأديبية للمتهم طبقًا للمواد 3/76 و 1/78 و80 و82 من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم 47 لسنة 1978 والمعدل بالقانون رقم 115 لسنة 1983.

وفي 24 ديسمبر 2012 قضت المحكمة التأديبية بقنا التابعة إلى مجلس الدولة برئاسة المستشار أحمد فاروق قايد بمجازاة المتهم بالوقف عن العمل لمدة ستة أشهر مع صرف نصف الأجر في خلال فترة التوقف. واعتمدت المحكمة على أقوال الشاكي محسن محمد وأحمد محمد متولي وخالد عطية النجار بينما أنكر المتهم ما هو منسوب إليه في التحقيقات. وأوضح الحكم أن الجزاء ليس موجهًا ضد عقيدة المتهم لاعتناقه المذهب الشيعي الاثنا عشري وإن كان ما ارتكبه المتهم من سب السيدة عائشة أم المؤمنين وأبي بكر وعمر على مرأى ومسمع من المسلمين هو طعن في الدين وزعزعة لعقيدة المسلمين من أهل السنة والجماعة.[92]

7 - 4 مايو 2012

بعد زيارة المرجع الشيعي علي الكوراني لمصر، الأزهر يصرح بأن نشر المذهب الشيعي في مصر يخدم توسعات إقليمية ... ونائب برلماني يطالب بإجراءات حاسمة ضد التشيع في مصر

استنكر الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف زيارة المرجع الشيعي اللبناني الشيخ علي الكوراني لمصر، وإلقاء محاضرات حول المذهب الشيعي. وكان عدد من الشيعة المصريين قد استقبل الكوراني خلال زيارته التي استغرقت خمسة أيام، وعقد معه لقاءات ونظم له محاضرات في بعض الأماكن الخاصة بهم مما اعتبره البعض بداية نشاط لما يعرف بالحسينيات الشيعية.

ووصف بيان الأزهر ما حدث بـ«التدخل والسلوك المرفوض»، وقال الدكتور محمد جميعة أمين عام المكتب الفني لشيخ الأزهر ومدير الإعلام بالمشيخة أنه «سبق أن أصدر مجمع البحوث الإسلامية بيانًا في هذا الصدد أكد إنه لا يجوز لأهل السنة أن ينشروا مذهبهم بين أهل الشيعة ولا يجوز لأهل الشيعة أن ينشروا مذهبهم بين أهل السنة». وأضاف أن «الأزهر الشريف لن يسمح قط في يوم من الأيام باصطناع النزعات التي تتخذ التشيع المزعوم لآل البيت غطاء يحمي أهدافها الطائفية وأوهامها المذهبية وتوسعاتها الإقليمية».

92- تقرير "حصار التفكير"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، سبتمبر 2013.

وأشار البيان إلى أن «الأزهر الشريف وقد أزعجته الظواهر والفتن الغربية التي أخذت تطل برأسها وتجرأ على اقتحام المساجد والعبث بحرمتها يؤكد من جديد ضرورة اعتزاز الشعب المصري، والمسلمين في مصر بوحدة نسيجهم الديني وتمسكهم على مدار تاريخهم بمذهب أهل السنة والجماعة وهو المذهب الذي عاشوا في ظله وتمسكوا بعقيدته السمحاء وفكره الوسطي». وأكد الأزهر أن «مصر في غنى عن هذه المذاهب التي تشيع الفرقة، وتروج لمعاداة أصحاب النبي وخلفائه بناء على أساطير متخلفة، ورؤى تاريخية عفى عليها الزمن، مشدداً على أن الأزهر يتصدى بكل قوة للمحاولات الإجرامية الخبيثة».

وقال الدكتور سالم عبد الجليل وكيل وزارة الأوقاف لشئون الدعوة «إن زيارة مرجع شيعي لمصر في هذا التوقيت في تصوري هي محل ريبة، وربما لو كانت الزيارة على مستوى رسمي معلوم برنامجها ومحددة معالمها لما اعترضنا أو تشككنا في أهدافها، أما أنها قد جاءت بطريق غير رسمي فأعتقد أن لها أهدافاً سيئة لا تخدم استقرار الوطن وأمنه وأمانه، إن أخشى ما أخشاه أن يحاول الشيعة استغلال الوضع غير المستقر في مصر لزرع بذور الفتنة ونشر المذهب الشيعي في بلد استقر في وجدان مسلميه أنهم أهل سنة وجماعة, ووطد الأزهر الشريف على مدى ألف عام وأكثر لهذا المذهب في مصر وفي العالم أجمع, ولا أظن أننا سنسمح بنشر أي مذهب يخالف مذهب أهل السنة والجماعة في بلدنا الحبيب, ولا سيما المذهب الشيعي, وأتمنى أن يجتمع أبناء الوطن حول المنهج السني الوسطي(منهج الأزهر الشريف) وتلتف حوله كل التيارات الدينية، التي يجمع بينها مذهب أهل السنة والجماعة وإن اختلف بعضهم مع بعض في الفروع العلمية او الوسائل الدعوية».

كما استنكر عدد من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية زيارة المرجع الشيعي، وقال الدكتور نصر فريد واصل، عضو مجمع البحوث الإسلامية، إنه «إذا كانت هذه الندوات تتعلق بالجانب الفقهي البحت فلا مانع منها، ويجب أن تكون معلنة للجميع بدون سرية، أما إذا كانت لنشر الفكر الشيعي فلا تجوز على الإطلاق، ومرفوض تماماً نشر هذا الفكر بقواعده وأصوله من الناحية الدينية والسياسية، ويؤكد دور الأزهر البارز في مواجهة تلك الأفكار والمذاهب، فهو الحصانة الوحيدة لمنع انتشار المذهب الشيعي، أو أي مذاهب أخرى، فالأزهر يقوم بدراسة جميع المذاهب مثل الشيعة والإباضية والظاهرية دراسة مقارنة بدون التعصب لأي مذهب منهم».

وقال النائب بمجلس الشعب ياسر القاضي- مستقل- إنه سيطلب من الدكتور محمد سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب لائحة ليتقدم ببيان عاجل لرئيس مجلس الوزراء ووزيري الداخلية والأوقاف لاتخاذ الإجراءات الحاسمة ضد ما وصفه بـ«المد الشيعي في مصر».[93]

8 - مايو 2012
بداية نشاط ائتلاف معادٍ للشيعة

مع بداية نشاط مجموعات من المصريين الشيعة للمطالبة بحقوقهم المدنية والسياسية والمشاركة في الحياة العامة وتزايد إعلان بعض الأفراد تشيعهم أو إظهار ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي، أعلن مجموعة من النشطاء والباحثين وطلبة العلم الشرعي من القريبين من التيارات السلفية تأسيس «ائتلاف المسلمين للدفاع عن الصحب والآل».

وقال مؤسسو الائتلاف إنهم كانوا بالأساس «مجموعة تقوم بالرد على أطروحات أتباع المذهب الشيعي عبر الإنترنت في موقع «بالتوك» ثم

93- الأهرام ، 4 مايو 2012. http://goo.gl/7fLCLO الأهرام المسائي،20 مايو 2012 http://goo.gl/WzuRzT

انتقلوا لتأسيس صفحة على فيسبوك في 2010، وبعد انطلاق ثورة يناير بدأوا التفكير في تأسيس الائتلاف».[94] وأعلن مؤسس الائتلاف أن هدفه هو «الرد على أفكار المذهب الشيعي والدفاع عن مذهب أهل السنة وما اعتبروه الدفاع عن الصحابة وأمهات المؤمنين، في مواجهة رأي المذهب الشيعي فيهم، ومواجهة ما أسموه «المد الشيعي» في مصر، والتصدي للمصريين الشيعة في ما رأوه محاولتهم نشر التشيع».[95]

وشارك أعضاء الائتلاف في التحريض على محاولات المصريين الشيعة التعبير عن عقيدتهم أو ممارسة شعائرهم ونشروا علنًا على صفحتهم وعلى صفحات الأعضاء أماكن تجمعات بعض الشيعة التي اتخذوها للتعبد أو إقامة جلسات دينية محدودة غير عامة، ودعوا لوقفات احتجاجية أو تجمعات لإفساد محاولات مجموعات من الشيعة زيارة الأضرحة أو مقامات الأولياء في بعض المناسبات.

9 - مايو 2012

اقتحام منزل قيادي شيعي في قرية الرجدية بدعوى إقامة حسينية وتحريض صحفي وبرلماني على الشيعة المصريين

اقتحم مراسلو جريدة «الوطن» منزلًا مملوكًا لعائلة عماد قنديل، القيادي الشيعي، بقرية الرجدية التابعة لطنطا، بدون إذن أصحابه وقاموا بتصوير المنزل من الداخل. ونشرت جريدة الوطن في 19 مايو 2012 تقريرًا بعنوان «الوطن تكشف بالصور أول حسينية للشيعة في مصر»، قالت فيه إن جريدة الوطن «اخترقت حاجز السرية الذي فرضه الشيعة المصريون حول مكان أول حسينية شيعية افتتحت مؤخرًا فى مصر وأن ما أسمته بالحسينية تم افتتاحها بحضور العالم الإيراني على الكوراني أثناء زيارته لمصر. ونقل التقرير وجود كتب ومطبوعات تتضمن أدبيات المذهب الشيعي بالإضافة لأجهزة صوت تستخدم في إقامة الاحتفالات والاجتماعات الدينية». وتناول التقرير كواليس زيارة الكوراني لمصر واتهمه أنه على علاقة بالمخابرات الإيرانية والحرس الثوري الإيراني، ووصف التقرير أن زيارة الكوراني لمصر «خطوة على طريق المخطط الإيراني لنشر التشيع في مصر».[96]

وأجرت «جريدة الوطن» أيضًا حوارًا مع ليد إسماعيل، منسق» ائتلاف المسلمين للدفاع عن الصحب والآل»، وقال إسماعيل في الحوار إنهم كانوا قد «قرورا تحديد يوم للزحف إلى هذه الحسينية لهدمها، من خلال حشد المسلمين الغيورين على الإسلام والسنة المطهرة لإيقاف الشيعة عند حدودهم، لكن عندما راجعنا بعضًا من العلماء الأجلاء اكتشفنا أن الوضع الحالي في مصر لا يحتمل مثل هذه المليونية الآن، ولكن بعد انتخابات الرئاسة يمكن إعادة التفكير فى الأمر مرة أخرى، فنحن لو صمتنا على زيارة الكورانى وكأنها أمر عادى فإن الأمور ستتطور وسيتمكن الشيعة من التغلغل أكثر وإقامة حسينياتهم بشكل علني وصريح»، واتهم إسماعيل الكوراني بأنه عميل إيرانى واتهم الشيعة المصريين بأن ولاءهم للمراجع الشيعية الإيرانية، وقال إن زيارة الكوراني لمصر جاءت على حد قوله ضمن «خطة جادة ومهمة فى إطار المخطط الإيراني لنشر التشيع فى مصر». [97]

94- تأسيس "ائتلاف المسلمين للدفاع عن الصحب والآل"، شبكة رياض السنة، مايو 2012 http://goo.gl/n5QEjb.

95- حوار مع وليد إسماعيل، مؤسس الائتلاف، بوابة الصباح، إبريل 2013 http://goo.gl/mzBfiI.

96- الوطن 19 مايو 2012. http://goo.gl/QI2qch

97- الوطن 20 مايو 2012. http://goo.gl/VvAidh

ونقلت وكالة أونا تصريحات للعميد أسعد ذكير مفتش مباحث الأمن العام قال فيها «إن الأمن العام بالغربية ليس لديه أي معلومات عن عزم السلفيين في قرية الرجدية ومراكز مدينة طنطا تنظيم مسيرة لهدم منزل الشيعي الكائن بقرية الرجدية بعد تقارير صحفية تحدثت عن تحويله لحسينية شيعية وكمكان للترويج للمذهب الشيعي».[98] وقال عماد قنديل لباحثي المبادرة إنه تقدم ببلاغ بوقائع اقتحام منزله والتحريض عليه ولم يتم التحقيق فيه أو استدعاء أي من المتهمين.[99]
ونشرت الوطن تقريرًا آخر في 20 مايو 2012 تحت عنوان «حسينيات الشيعة تثير الغضب ومخاوف من الغزو الشيعي لمصر»، جاء فيه أن الكشف عن إقامة أول حسينية شيعية لنشر المذهب الشيعي في مصر أثار ردود أفعال غاضبة فى أوساط التيار الإسلامي.

ونشر التقرير تصريحات لنواب من مجلس الشعب منهم النائب المستقل ياسر القاضي الذي تقدم بطلب إحاطة عاجل إلى الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء، وكل من وزير الداخلية والأوقاف والدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر مطالبًا بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف ما أسماه «المد الشيعي بعد افتتاح الحسينية الشيعية، والاستغلال الخاطئ من قبل البعض للحرية التي تعيشها مصر بعد ثورة يناير بدعوى حرية العقيدة، والآثار الكارثية للمد الشيعي السياسي في مصر التي ما زالت مستهدفة من قبل جهات خارجية، مؤكدًا أن البلد أصبحت «ملعب» لكافة أجهزة الاستخبارات العالمية، وبالتحديد إيران التي تنفق أموالًا طائلة من أجل الشيعة»، على حد قوله.

وجاء في التقرير أيضًا أن المحامي نزار غراب والنائب بمجلس الشعب تقدم بدعوى قضائية ضد كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية وشيخ الأزهر الشريف ودار الإفتاء ووزارة الأوقاف، لإلزامهم بالتراجع عن القرار السلبي بعدم اتخاذ إجراءات لمواجهة ما أسماه «الغزو والمد الشيعي لمصر»، مضيفًا أن نشر التشيع أمر يهدد الأمن القومى المصري ويمثل خطراً كبيرًا على السلم الاجتماعي.

10 - 20 مايو 2012
اجتماع في مشيخة الأزهر بحضور ممثلين عن التيارات السلفية والإخوان لبحث مواجهة التشيع في مصر

استضافت مشيخة الأزهر لقاء جمع ممثلين عن مجمع البحوث الإسلامية ونقابة الأشراف ومشيخة الطرق الصوفية وجماعة الإخوان المسلمين والدعوة السلفية وعدد من الهيئات الإسلامية المستقلة للحديث عن «مخاطر الشيعة» في مصر. أسفر الاجتماع عن قرار من شيخ الأزهر أحمد الطيب بتشكيل لجنة برئاسته لمواجهة التشيع في مصر. وقال حسن الشافعي، رئيس المكتب الفني لشيخ الأزهر«إن الاتجاهات الجديدة التي ظهرت في البيئة المصرية ومنها الحسينيات، والمد الشيعي يهدد وحدة النسيج الديني والاجتماعي والروحي في مصر وهذا هو الجانب الذي يهم الأزهر، وما يعنينا هو حراسة المشهد المصري الديني الذي يريد أن يحول مصر إلى ما عليه الحال في بعض البلاد العربية المجاورة من نزاع طائفي ومذهبي مع أنه ليس لدينا تشققات مذهبية أو دينية في مصر». وأضاف الشافعي أن «العلماء لا يعارضون أن يعيش شيعي على أرض مصر لكن لا يمكن أن نعترف بالشقاق الطائفي داخل النسيج المصري وهو ما سنعمل على استئصاله، كما لن نسمح بما يدعيه بعضهم من تشكيك في آيات القرآن أو سب الصحابة أو السيدة عائشة فذلك سنقف له بالمرصاد».

98- وكالة أنباء أونا21 مايو2012. http://goo.gl/s1jy9K

99- مقابلة مع عماد قنديل، ديسمبر 2014.

ورحب محمد حسان، الداعية السلفي بموقف الأزهر الشريف وأكد أن الأزهر سيظل حارسًا لمذهب أهل السنة والجماعة. وأضاف أن «الاجتماع مع الأزهر خلص لخطوات عملية أهمهما مواجهة المد الشيعي لأن الأزهر يرفض رفضا تامًّا قاطعًا أن تنشأ أي حسينية على أرض مصر ولن نقبل بوجود بذرة التشيع على أرض مصر، والمذاهب الهدامة والباطلة ستنكسر على صخرة مصر، حتى لا يدخل إلى أرضنا القتال الطائفي المذهبي».[100]

و قال الدكتور محمد المختار المهدي، عضو مجمع البحوث الإسلامية ورئيس الجمعية الشرعية، أن «الأزهر الشريف هو حارس مذهب أهل السنة والجماعة، ولا يجوز اختراق المجتمع السني بالأفكار الشيعية التي تتعارض تمامًا معها بل تصدم مشاعر أهل السنة بسب الصحابة وادعاء العصمة لغير الأنبياء وهما الخلاف الأساسي بينهما». ويري المهدي أن مواجهة ما أسماه بـ«الغزو الشيعي لمصر»، لن يتم إلا «بتضافر كل الجهود التعليمية والإعلامية والحكومية والأمنية على اعتبار أنها تراقب مسألة التمويل الخارجي لنشر المذاهب التي تؤثر في وحدة الأمة وانسجام الطوائف فيها، مطالبًا جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة بعدم التعرض لأفكارهم الشيعية بالترويج، وتكثيف الجرعة الفكرية لأصول المذهب السني السائد في مصر, كما طالب وزارة التربية والتعليم بتدريس كتاب يشرح مذهب أهل السنة والجماعة دون التعرض للدول التي تتبنى مذاهب أخرى حتى لا تثير مشاعر النبذ والكراهية نحوها، وأن نقارن الفكر بالفكر، على أن تكون حرية الفكر منضبطة بالقانون العام ودستور البلاد والضوابط الأخلاقية، وطالب جميع المؤسسات الدينية والأئمة والدعاة والوعاظ بنشر أساسيات منهج أهل السنة وبيان حرمة التعرض لصحابة الرسول صلى الله عليه وسلم الذين نقلوا لنا الإسلام وأحكامه وتشريعاته».

وقال د. عبد الرحمن البر عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين أن اللقاء «يعبر عن مصر بكل أطيافها وعلمائها تحت رعاية الأزهر لرفض وجود الحسينيات». وقال محمد عمارة، عضو مجمع البحوث الإسلامية، ورئيس تحرير مجلة الأزهر آنذاك «إن كثيرًا من غير المسلمين يريدون تحويل المجتمعات السنية الموحدة فقهيًّا إلى مجتمعات طائفية خاصة في مصر التي تمثل العمود الفقري للعالم الإسلامي، بحيث يصبح ذلك العالم عالمًا طائفيًّا بأسه شديد فيما بينه، لا يقوى على نهضة ولا يحمل لواء حضارة، ومن هنا أوصى اللقاء العلمي الذي عقد بالأزهر بالوقوف بحزم أمام كل محاولات شق الصف المصري من خلال إيجاد كيانات طائفية لا وجود لها في المجتمع المصري, والتصدي لكل محاولات زعزعة الأمن الداخلي وإضعاف النسيج الوطني».[101]

11 - 22 يونيو 2012
الأزهر والأوقاف يحذرون أئمة الأوقاف من زيارة «العتبات المقدسة»

حذر مجمع البحوث الإسلامية فى جلسته الشهرية بتاريخ 22 يونيو 2012، برئاسة الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، أئمة وخطباء مصر من الاستجابة للدعوات التى وجهت لهم لزيارة إيران تحت مسمى «زيارة العتبات المقدسة»، وأشار المجمع إلى أن تلك الدعوات صاحبها توزيع كتب تروج للعقائد الشيعية المرفوضة من أهل السنة والجماعة. وحذر الأزهر من الاستجابة للجهود التي تسعى إلى تمزيق ما أسماه «وحدة المجتمعات السنية»، وتحويلها إلى «مجتمعات طائفية»، يكون بأسها بينها شديدًا، أو بما يحقق ما وصفه بـ«مقاصد أعداء الأمة».[102]

100- الرابطة العالمية لخريجي الأزهر 20 مايو 2012. http://goo.gl/DBKfZC

101- الأهرام المسائي 20 مايو 2012. http://goo.gl/kmc59E

102- اليوم السابع 22 يونية 2012. http://goo.gl/r6xXhx

وفي نفس السياق حذرت وزارة الأوقاف في بيان لها أئمة ودعاة المساجد من قبول الدعوات لزيارة «العتبات المقدسة» في إيران مع ضرورة إخطارها بتلك الدعوات فورًا، وأشارت الوزارة في بيانها إلى أنه «لوحظ في الفترة الأخيرة توافد بعض الشخصيات الإيرانية على مساجد آل البيت بالقاهرة والأقاليم وتقديم دعوات تحمل توقيع بعض الشخصيات الدينية الإيرانية للدعاة والأئمة لزيارة ما يسمى بالعتبات المقدسة».

وأضاف البيان أن مثل هذه الدعوات التي وصفها بـ»المشبوهة» يراد بها «بلبلة عقيدة الأمة وإثارة الفتن في كيانها»، موضحًا أن الوزارة سوف تتخذ إجراءات شديدة مع أي من الأئمة والدعاة الذين يستجيبون لمثل تلك الدعوات التي وصفتها بالمشبوهة.

و أكد جمال عبد الستار، المنسق العام لنقابة الدعاة تحت التأسيس، وعضو جماعة الإخوان المسلمين، أن النقابة «ترفض كل أشكال ومحاولات نشر المذهب الشيعي في مصر، كما أنها ستقوم بالتنسيق مع وزارة الأوقاف بمحاسبة أي إمام يستجيب لمثل هذه الدعوات».[103]

وأعادت وزارة الأوقاف بتاريخ 22 يوليو رفضها لزيارة الأئمة والدعاة لزيارة العتبات المقدسة بإيران وقالت الوزارة في بيانها أن هناك إجراءات شديدة لمن يخالف تعليمات الوزارة ويقبل تلك الدعوات والتي وصفتها بـ»المشبوهة» واعتبرت الوزارة هذه الدعوات بأنها تهدف لبلبلة عقيدة الأمة.[104]

12 - يوليو 2012

جدل حول ممارسة طقوس شيعية في قرية هربيط في الشرقية

تقدم عدد من أهالي قرية هربيط بالشرقية بشكاوى إلى مديرية الأمن واتهموا فيها الشيخ حسن شحاتة وأتباعه بإقامة حسينية وممارسة طقوس شيعية على مدار أيام في إحدى المنازل المملوكة لعائلته، ونقلت عنهم جريدة «اليوم السابع» أنهم حذروا من أن أداء هذه الطقوس الغريبة، على حد وصفهم، قد يؤدي إلى مذابح بين السنة والشيعة.[105]

وتعد قرية هربيط هي مسقط رأس الشيخ حسن شحاته، الذي قتل في يونيو 2013 في قرية زاوية أبو مسلم على أيدي جموع من أهالي القرية بعد مشاركته في تجمع هناك يضم بعض الشيعة من أهالي القرية.

وفي تقرير عرضه برنامج «العاشرة مساءً» على قناة دريم، قام وائل الإبراشي باستعراض تقرير فيديو مع بعض أهالي قرية هربيط وعبرو عن رفضهم لما أسموه بالحسينية التي أقامها الشيخ حسن شحاته.[106]

وقالت مصادر من عائلة حسن شحاتة لباحثي المبادرة أن جزءًا كبيرًا من عائلة الشيخ ومريديه هم من المقيمين في قرية هربيط، وأنهم يحاولون دائمًا التجمع وممارسة الشعائر في أماكن خاصة وفي تجمعات محدودة، ولكنهم يعانون من تحريض متواصل ممن وصفوهم بالوهابيين والسلفيين في القرية.[107]

103- الأهرام المسائي 22 يونيو 2012. http://goo.gl/1FczwK

104- الأهرام 22 يوليو2012. http://goo.gl/ShPgwX

105- اليوم السابع، يوليو 2012http://goo.gl/9xFL9n.

106 - موقع البشاير نقلاً عن برنامج العاشرة مساءً، يوليو >2012. https://goo.gl/GHI5SN

107- مقابلة مع أحد أفراد عائلة حسن شحاتة، فضل الاحتفاظ باسمه، يونيو 2012.

13 - 18 يوليو 2012

افتتاح «مركز علوم آل البيت عليهم السلام»

افتتح عدد من القيادات الشيعية «مركز علوم آل البيت عليهم السلام للدراسات الإنسانية» في حي السيدة زينب. وقال موقع المركز إنه شركة توصية بسيطة (س ش 3857) وتعمل في مجال إعداد البحوث والدراسات الإنسانية في مختلف المجالات الفكرية والثقافية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية ونشرها وتوزيعها، وشرائط الكاسيت والفيديو والأسطوانات الممغنطة والإصدارات وكل ما يخدم أهداف المركز. وشارك في تدشين الجمعية الدكتور عاصم فهيم رئيس مجلس إدارة مركز علوم آل البيت، والدكتور أحمد راسم النفيس الأستاذ بجامعة المنصورة، والمستشار الدمرداش العقالي.[108]

14 - أكتوبر 2012

مجلة الأزهر توزع كتاب «الخطوط العريضة لدين الشيعة» وفي مقدمته: الشيعة دين تَحالفَ أهلُه ضد المسلمين

أعادت مجلة «الأزهر»، التي تصدر عن «مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر» نشر كتاب «الخطوط العريضة لدين الشيعة»، لمحب الدين الخطيب، ووزعته مجانًا مع عدد أكتوبر من المجلة. وكتب محمد عمارة، رئيس تحرير المجلة آنذاك وعضو المجمع ولاحقًا عضو هيئة كبار العلماء في الأزهر، مقدمة للكتاب قال فيها إن «الشيعة ليست مذهباً أو طائفة وإنما دين، تحالف أصحابه مع الصليبيين وهولاكو والإمبريالية الأمريكية والمسيحية الصهيونية ضد المسلمين».[109]

15 - 8 أكتوبر 2012

الأزهر ينظم سلسلة محاضرات لمواجهة التشيع يحاضر فيها رموز سلفيين ... ومفتي الجمهورية علي جمعة: انتشار المذهب الشيعي في مصر يزعزع الأمن الاجتماعي

بدأ الأزهر الشريف بتاريخ 7 أكتوبر بهيئتيه مجمع البحوث الإسلامية وهيئة كبار العلماء, في تنظيم سلسلة محاضرات لمواجهة الفكر الشيعي وما أسموه بـ«التيارات الفكرية الوافدة على المجتمع»، يحاضر فيها عدد من علماء الأزهر ورموز التيار السلفي والصوفي.

وعقدت المحاضرات تحت رعاية الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب, شيخ الأزهر، وتحدث فيها عدد من أعضاء هيئة كبار علماء الأزهر, من أبرزهم الدكتور علي جمعة، وأحمد عمر هاشم، ومحمد عمارة، ومحمد مختار المهدي، وأحمد معبد عبد الكريم، ومحمد كمال إمام، والدكتور علي السالوس.

وقال الشيخ علي عبد الباقي، الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية، إن «المحاضرات التي تستمر حتى منتصف شهر أكتوبر، تأتي في إطار

108- موقع المركز http://goo.gl/XuFgOR

109- مجلة الأزهر، عدد أكتوبر 2012.

اضطلاع مجمع البحوث الإسلامية بدوره في التعامل مع المشكلات الفكرية والثقافية التي تجد على المجتمع المصري والأمة الإسلامية جمعاء، بناء على توجيهات فضيلة الإمام الأكبر».

وقال الدكتور محمد عمارة، عضو هيئة كبار العلماء، في المحاضرة الأولى، إن المجتمعات السنية تواجه ما أسماه بـ«التمدد الشيعي»، وطالب بضرورة مواجهة ما أطلق عليه «الغلو الشيعي»، وذلك لحماية المجتمع من هذه الأفكار على حد قوله وأضاف أن التقسيمات الطائفية وتفكيك وحدة الثقافة يحقق مقاصد الصهيونية والاستعمار.[110]

وحذر الدكتور علي جمعة مفتي الجمهورية آنذاك، في محاضرة أخرى يوم 9 أكتوبر من نشر المذهب الشيعي في مصر، وتوجه المفتي بحديثه لمن أسماهم بـ«عقلاء الشيعة» بالقول إن «نشر التشيع في غير بيئته في الدول السنية سيتسبب في الفتنة وعدم الاستقرار وزعزعة الأمن المجتمعي».[111]

16 - نوفمبر 2012
منع أستاذ جامعي من التدريس على خلفية نقاش حول عائشة زوجة النبي محمد

نظم طلاب كلية الآداب بقسمي اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة المنيا - الأربعاء 7 نوفمبر 2012 - وقفة احتجاجية أمام الكلية طالبوا في خلالها بطرد د. يونس خضري أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية، من الجامعة، وردد الطلبة هتافات مندلة باستمرار الأستاذ في التدريس، وقدموا مذكرة لعميد الكلية بما أسموه قيامه بنشر التشييع والإساءة إلى الصحابة والسيدة عائشة بمحاضراته ومذكراته. وقد اعترض الطلاب على بعض أجزاء من كتاب الدكتور يونس خضري «دراسات في تاريخ الدول العربية»، والذي كان يدرس في خلال العام السابق، ولم يتم توزيعه على الطلبة خلال هذا العام الدراسي.

في المقابل، نفى الدكتور يونس خضري في إفادته للمبادرة المصرية قيامه بالإساءة إلى الرسول والصحابة أو قيامه بنشر التشيع، مؤكدًا أنه يتبع المذهب السني، ويقوم منذ عام 2001 بتدريس مادة التاريخ الإسلامي لطلاب قسمي اللغة العربية والتاريخ والدراسات الإسلامية بكلية الآداب بجامعة المنيا، وأن تخصصه يتناول ثلاث مراحل من التاريخ الإسلامي: دولة النبي، ودولة الخلفاء الراشدين، والدولة الأموية. وأضاف أنه استند إلى مراجع علمية قوية منها كتاب الطبري وهو مفسر للقرآن قبل أن يكون كاتبًا للتاريخ. كما أوضح أن الطلبة يريدون تغيير التاريخ وإنكار الحقائق وتحديد المادة العلمية وفقًا لأهوائهم وما يتفق مع أفكارهم، ومشيرًا إلى وجود دور لأستاذ جامعي ـ يسعى لشغل منصب وكيل الكلية لشئون التعليم، وهو منصب شاغر منذ 25 أكتوبر الماضي ـ في إثارة الطلبة لاستغلال الواقعة لصالحه. وأضاف أن رئيس جامعة المنيا وعميد كلية الآداب خضعا لمطالب الطلبة، لتسكين الأوضاع وتهدئتها فقط.

ثم نظم طلبة قسم التاريخ بكلية الآداب في 13 نوفمبر وقفة احتجاجية أمام مكتب عميد الكلية يطالبون فيها باستبعاد الأستاذ الجامعي من تدريس مادة «نصوص تاريخية» للفرقة الثانية بحجة قيامه بالإساءة إلى الرسول في العام الماضي، وذلك رغم أن المادة لا تتضمن محتوى دينيًّا وتركز في الفتوحات الإسلامية لبلاد الهند والأندلس.

110- الأهرام 8 اكتوبر. http://goo.gl/tskJp0

111- الأهرام 11 اكتوبر. http://goo.gl/eDgZY6

أصدر الدكتور محمد أحمد السيد عميد كلية الآداب بجامعة المنيا في 8 نوفمبر 2012 قرارًا باستبعاد د. يونس خضري محمود أستاذ جامعي من التدريس بسبب اعتراضات من قبل طلاب قسمي اللغة العربية والدراسات الإسلامية على المحتوى التعليمي الذي يقوم الأستاذ الجامعي بتدريسه للطلبة ضمن مادة التاريخ الإسلامي. كذلك قرر الدكتور محمد أحمد شريف رئيس جامعة المنيا تشكيل لجنة لفحص كتاب مادة التاريخ الخاص بالفرقة الثانية بالدراسات الإسلامية واللغة العربية التي يقوم بتدريسها الدكتور يونس خضر أستاذ التاريخ، وذلك لفحص ما به من معلومات علمية وتاريخية وما إذا كانت خارجة عن القواعد والأصول المتعارف عليها في التدريس الجامعي.

وقد أبلغ الدكتور يونس خضري تليفونيًّا بإحالته إلى التحقيق ومنعه من التدريس في مختلف أقسام كلية الآداب، وذلك دون إتمام التحقيق معه، وبالمخالفة لقانون تنظيم الجامعات الذى لا يتيح لإدارة الجامعة توقيع الجزاء دون انتهاء التحقيقات مع عضو هيئة التدريس.[112]

17 - 24 نوفمبر2012

الداخلية تمنع مجموعات من الشيعة من التجمع في مسجد الحسين في ذكرى عاشوراء ... وبيان للأزهر: التشيع غطاء لتوسعات إقليمية

منعت أجهزة الأمن عددًا من الشيعة المصريين من الدخول إلى مسجد الحسين بالقاهرة، للتجمع والاحتفال بيوم عاشوراء وممارسة الطقوس الشيعية بالضريح. وكانت قوة من قسم شرطة الجمالية قد تواجدت أمام الباب الرئيسي للمسجد وقامت بتفتيش المصلين قبل صلاة العصر.

وأعلن «ائتلاف المسلمين للدفاع عن الصحب والآل» المعادي للشيعة، أنه تقدم مع حركة «ثوار مسلمون» ببلاغ إلى قسم الجمالية طالب فيه بمنع الشيعة من ممارسة طقوس المذهب داخل الضريح الحسيني ومنعهم من الاحتفال بذكرى استشهاد الحسين في كربلاء. وأعلن الائتلاف أنه نظم مجموعات مراقبة حول مسجد الحسين لمواجهة الشيعة وتوزيع أوراق وكتب ترد على أفكارهم.[113]

وعلق الأزهر على ما حدث في بيان أصدره يوم 9 ديسمبر جاء فيه «أن الشعب المصري، والمسلمين في مصر يعتزون بوحدة نسيجهم الديني وتمسكهم بمذهب أهل السنة والجماعة»، وأضاف البيان «أن الأزهر الشريف هو الصَّرح العلمي التاريخي والمرجعية الكبرى لأهل السُّنَّة والجماعة مؤكدًا على الالتزام الشرعي، والولاء الروحي لآل البيت الكرام». وأكد الأزهر في بيانه أنه لن يسمح أبدًا في يوم من الأيام بما أسماه اصطناع النزعات التي تتخذُ ما أُطلقَ عليه «التشيُّعَ المزعوم» لآل البيت غطاءً يحمي أهدافها الطائفية وأوهامها المذهبية وتوسعاتها الإقليمية». وجاء في البيان أن «الأزهر سيقف بالمرصاد لمن يريدون تمزيق الوَحْدَة الدينية والنسيج الروحي للشعب المسلم في مصر».[114]

112- تطورات هذه الحالة تعرضنا لها بالتفصيل في تقرير حصار التفكير، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

113- الأهرام 25 نوفمبر 2012. http://goo.gl/h90VJX

114- الأهرام المسائي 9 ديسمبر 2012. http://goo.gl/opUeQi

18 - 16 نوفمبر2012
القبض على مجموعة من المنتمين إلى المذهب الشيعي في أثناء تجمعهم في منزل أحدهم بالدقي وترحيل أجانب منهم

اقتحمت قوات الأمن شقة في منطقة الدقي في أثناء تأدية مجموعة من الشيعة صلاة الجمعة فيها، حيث قامت مجموعة من قوة مباحث قسم الدقي ومن إدارات أخرى تابعة لوزارة الداخلية منها مصلحة الجوازات والهجرة والأمن الوطني بمهاجمة الشقة.
قسَّمت القوة الأمنية المتواجدين داخل الشقة إلى مجموعتين الأولى من المصريين والثانية تضم الأجانب، ووجهت السؤال إلى الأجانب الموجودين بالشقة عن جوازات السفر الخاصة بهم، وأسباب تواجدهم، ثم قامت بجمع بيانات من جميع المتواجدين داخل الشقة.

يُذكر أن العمارة تضم خمس شقق قام صاحب العمارة بتأجيرها لشيعة أجانب من جنسيات مختلفة منذ نوفمبر 2011، وينظمون منذ نحو العام صلاة مشتركة كل يوم جمعة بحضور أصدقاء لهم من خارج العمارة، وفي أثناء اقتحام الشقة كان من بين المتواجدين خمسة مصريين من غير حاملي الجنسيات الأخرى، منهم قاصران، ومصريان أمريكيان، ومصري لبناني.

وبعد أربع ساعات من تواجد القوة الأمنية في داخل الشقة وجمع بيانات من جميع المتواجدين ألقي القبض على 8 أشخاص، مصريين وستة من الأجانب: تونسي وبريطاني وسويدي وصربي وإسباني وتونسي.

حُرر محضر للأجانب الستة بالواقعة وقيد برقم 15585جنح قسم الدقي لمخالفتهم قواعد تجديد الإقامة داخل البلاد، وتم عرض المتهمين على نيابة الدقي، التي قررت إخلاء سبيل المتهمين من ديوان القسم بعد عرضهم على مصلحة الجوازات، وقد غادروا القاهرة يوم الأحد 18 نوفمبر 2012 بناء على طلب إدارة الجوازات والهجرة التابعة لوزارة الداخلية.

وقالت هـ. الخولي، إحدى المتواجدات في الشقة في أثناء المداهمة، لباحثي المبادرة إنهم مجموعة من «المهديين» أو «أتباع الإمام أحمد المهدي» وهي مجموعة صغيرة تختلف مع المذاهب الشيعية الكبرى، وأنهم تعرفوا بعضهم على بعض من خلال الإنترنت. وقال م. الحلال، أحد المخلي سبيلهم، إنهم كانوا يتجمعون في هذه الشقة لمدة سنة للصلاة وتدارس أفكارهم بدون أن تحدث أي مشكلة.

وكانت صحيفة «المصريون» قد نشرت يوم 4 نوفمبر تقريرًا عن تجمعات للشيعة المهديين في مدرسة لتعليم أفكار مذهبهم في الدقي وادعت في تقريرها أن هناك تقارير أمنية تقول إن هذه المجموعة متورطة في قتل جنود مصريين على الحدود الشرقية.[115]

19 - المادة 219 من دستور 2012 تحيل إلى «مذاهب أهل السنة والجماعة»

نصت المادة 219 من الدستور الذي تم إقراره في نهاية عام 2012 أن «مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة، فى مذاهب أهل السنة والجماعة». وجاءت المادة كتفسير للمادة الثانية من الدستور المصري في أول إشارة مذهبية الطابع في الدساتير المصرية.[116]

115- المصريون، 4 نوفمبر 2012. http://goo.gl/S7qkeB

116- تعليقات المبادرة المصرية للحقوق الشخصية حول مسودة الدستور: المواد المتعلقة بحرية العقيدة في مسودة الدستور (2، 3، 4، 76، 81، 219)، 16 ديسمبر 2012.

وفي أثناء كتابة دستور 2014، حيث تم إلغاء هذه المادة، كتب ياسر برهامي، القيادي السلفي، مقالًا بعنوان «لماذا نصر على المادة 219؟»، قال فيه إن نص المادة على «مذاهب أهل السنة والجماعة»، جاء «سياجًا واقيًا من خطر الفكر الشيعي الغالي الذي يريد غزو مجتمعنا».[117]

20 - 5 فبراير 2013
شيخ الأزهر للرئيس الإيراني: يجب وقف المد الشيعي في بلاد أهل السنة

طالب أحمد الطيب، شيخ الأزهر أحمدي نجاد، الرئيس الإيراني في هذا الوقت، بضرورة وقف ما أسماه «المد الشيعي في بلاد أهل السنة والجماعة»، وضرورة احترام البحرين كدولة عربية شقيقة وعدم التدخل في شئونها ووقف النزيف الدموي في سوريا. كما طالبه بضرورة العمل على إعطاء أهل السنة والجماعة في إيران حقوقهم الكاملة كمواطنين، كما تنص على ذلك الشريعة الإسلامية وكافة القوانين والأعراف الدولية.

جاء ذلك خلال استقبال الطيب للرئيس الإيراني بتاريخ 5 فبراير 2013، وذلك على هامش مشاركة أحمدي نجاد في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي الـ12. [118]

وعقب اللقاء عقد مؤتمر صحفي بحضور حسن الشافعي، مستشار شيخ الأزهر، وأحمدي نجاد، وقال الشافعي إن الطيب تناول اللقاءات التي تجمع بين علماء الشيعة وعلماء السنة، والتي تهدف إلى التقارب بين المذهبين، وأضاف أنها تصب في مصلحة الجانب الشيعي أكثر من الجانب السني على حد قول الشافعي، وذكر أيضًا على لسان الطيب أن من هذه الصعوبات التي تقف حائلًا دون التقارب بين البلدين احترام الصحابة. وعبر الشافعي عن أسفه ممن يتعرضون للصحابة وزوجات النبي بشكل غير مقبول مما يؤثر في العلاقة بين البلدين.

وقال الشافعي «إن هذه القضايا ليست تاريخية ولكنها معاصرة ولا يجب أن نضع رؤوسنا في الرمال تجاهها وإخلاصًا للموقف الموحد يجب إزالتها». يذكر أن الرئيس الإيراني قد قاطعه عندما تطرق الشافعي لقضية الصحابة قائلًا له «ما اتفقنا على هذا، اتفقنا على الوحدة».[119]

وفي 21 فبراير 2013 نشرت وكالة أنباء «فارس» الإيرانية بيانًا على لسان أحمد موسوي رئيس منظمة الحج والذي رافق أحمدي نجاد، في زيارته للقاهرة، حول المؤتمر الصحفي الذي ضم الرئيس الإيراني والدكتور حسن الشافعي، مستشار شيخ الأزهر، وبعض قيادات الأزهر ، تحت عنوان «تفاصيل لم تنشر عن مباحثات الرئيس الإيراني مع أساتذة الأزهر».

قال موسوي في البيان إن المؤتمر الصحفي الذي عقد في مقر مشيخة الأزهر عقب لقاء الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بشيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب كان «مدبرًا لإثارة مشاكل الشيعة والسنة والقضية السورية وأنه لم يكن مقررًا أن يعقد الرئيس الإيراني هذا المؤتمر وأنه كان هناك اتفاق مسبق بعدم إثارة مشاكل خلافية في العلن وهو ما نفاه الأزهر».

117- ياسر برهامي،"لماذا نصر على المادة 219" 9 يونيو2013، موقع "أنا السلفي". http://goo.gl/nAUCx

118- جريدة الأخبار 6 فبراير 2013. http://goo.gl/5bZKNy

119- يوتيوب 5 فبراير 2013. https://goo.gl/qvJXgh

وقال موسوي «لقد شعرت أثناء المؤتمر الصحفي بأن القضية مدبرة من قبل، الأمر الذي دعانا إلى التهديد بأننا سنغادر المؤتمر إذا جرت إثارة المسائل الخلافية فى العلن». وذكر «موسوي» أنهم «كانوا يحاولون من خلال المؤتمر إثارة مشاكل الشيعة والسنة والقضية السورية الأمر الذي دعانا إلى التهديد بأننا سنغادر المؤتمر الصحفي إن جرت إثارة المسائل الخلافية في العلن».[120]

وأصدر الأزهر بيانًا في نفس اليوم ردًا على تصريحات «موسوي» جاء فيه «إن للأزهر وجهًا واحدًا، وخِطابًا واحدًا، وأن الشفافية هي رائدنا، وليس صحيحًا أن المؤتمر الصحفي كان مفاجئًا لأحد، ولقد كان بوسع رئيس البروتوكول أو السفير الإيراني أن يتقدم لإيضاح وقائع اللقاء للصحفيين ويعفي رئيسه من ذلك، ولكن هذا شأن الوفد الزائر لا يتدخل فيه الأزهر الذي يعرف حقوق الضيافة، ويرعى الآداب الإسلامية». [121]

21 - مارس 2013

وزير الأوقاف: «مصر مغلقة أمام الفكر الشيعي»

صرح وزير الأوقاف السابق، طلعت عفيفي، أن مصر دولة سنية وسطية وأنها «مغلقة أمام الفكر الشيعي». وقال إنه لا يخشى من وجود حالات تشيع أو انتشار الفكر الشيعي في مصر، ولكنه في الوقت نفسه ضد فتح الباب للسياحة الدينية الإيرانية لمصر.[122]

22 - مارس 2013

قيادات حزب النور تعارض التقارب مع إيران وتعتبره بابًا للتشيع وتهاجم حكومة الإخوان

قال خالد علم الدين، القيادي السلفي في حزب النور، في تصريحات لجريدة اليوم السابع إن موقفهم ثابت في رفض ما أسماه بـ«المد الشيعي»، مشيرًا إلى أنهم سيقاومون بكافة الطرق تواجد الشيعة في مصر.

وقال المهندس صلاح عبد المعبود، القيادي السلفي في حزب النور، إن الحزب يرفض العلاقات مع إيران بشكل عام «ونخشى من أن تفتح العلاقة مع إيران الباب لامتداد شيعي داخل مصر لن نسمح به»، مشيرًا إلى أن المنهج الإخواني يرى إمكانية التعاون مع الشيعة ولديهم قواعد وأصول لذلك «فغير مستغرب لدينا هذه الحالة مع التقارب مع إيران فالأمر قديم وليس جديدًا».

يأتي ذلك على خلفية سعي الرئاسة والحكومة في هذا الوقت لإذابة الجليد مع إيران عبر تشجيع السياحة بين البلدين.[123]

120- موقع بي بي سي 21 فبراير 2013. http://goo.gl/HdpCVr

121- المصري اليوم 21 فبراير 2013. http://goo.gl/nNIxV2

122- فيديو ، شبكة يقين الإخبارية: https://goo.gl/8QtYay
سي إن إن http://goo.gl/Vf03t0

123- اليوم السابع، 31 مارس 2013. http://goo.gl/elJIzC

23 - إبريل 2013

على هامش الوفد السياحي الايراني، مؤتمرات في عدة محافظات للدعوة السلفية وحزب النور تحت عنوان: «الشيعة... هم العدو فاحذرهم»

في بداية إبريل وصل الوفد السياحي الإيراني إلى مصر، وبالتزامن معها قامت «الدعوة السلفية» و«حزب النور» بتنظيم عدد من المؤتمرات التي تضمنت خطاباً تحريضياً ضد الشيعة في العديد من محافظات مصر. ففي الثالث من إبريل نظمت الدعوة السلفية مؤتمراً بمسجد عمرو بن العاص، وصرح شريف الهواري، عضو مجلس إدارة الدعوة السلفية، بأنهم سيعملون على تحصين الشعب من «الغزو الشيعي» بكل قوة وحسم، خصوصًا أن المرحلة الانتقالية حرجة نظرًا إلى الأزمة الاقتصادية مشيرًا إلى أن «الشيعة يدخلون من مثل هذه الأبواب عن طريق المال والنساء ونحن لن نسكت عن ذلك أبدًا، فنحن نصبر على الجوع والقلة ولا نصبر على المساس بعقيدتنا وهويتنا». وادعى الهواري أن مصر هي «الهدف الأكبر للشيعة لأنها قائدة أهل السنة والجماعة، كما أن من عقائد الشيعة أن مهديهم المنتظر لن يخرج حتي تكون مصر تابعة لهم، وبإذن الله هذا لن يحدث فمصر عاشت سنية، وستحيا وتموت سنية». [124]

وفي نفس السياق نظمت الدعوة السلفية مؤتمراً تحت عنوان «الشيعة هم العدو فاحذرهم»، بكفر الشيخ بتاريخ 26 إبريل، وحاضر في المؤتمر الشيخ أحمد فريد، القيادي السلفي. وقال فريد أن إدخال الشيعة لمصر هو «خيانة لعقيدة المصريين»، وأضاف أن القائمين على البلاد يريدون إقامة علاقة مع الشيعة وفتح السياحة للشيعة وهذا خلافاً على ما اتفق عليه مع الدكتور مرسي عند اجتماعه مع مشايخ الدعوة السلفية حيث وعد الدكتور محمد مرسي بأن الشيعة خط أحمر لن يقترب منه.[125]

وفي التاسع من مايو نظمت الدعوة السلفية مؤتمراً في ميدان أبو الحجاج قرب معبد الأقصر تحت عنوان «الشيعة هم العدو فاحذرهم»، بحضور عدد من أعضاء مجلس أمناء الدعوة السلفية منهم الشيخ أحمد فريد والشيخ محمود عبد الحميد والشيخ عادل نصر، أعضاء مجلس إدارة الدعوة السلفية العامة، والشيخ أنور السعدني شيخ مشايخ الدعوة السلفية بالإسكندرية. وعلى هامش المؤتمر صرح صلاح دهمش، أمين حزب النور بالأقصر، عن رصد الحزب لما أسماه «بؤر شيعية» في منطقة الكرنك بمدينة الأقصر تضم 30 شخصًا. وهو ما نفاه مسئول أمني بالأقصر لجريدة الأهرام.[126]

24 - 4 إبريل 2013

مرسي يلتقي «الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح» ويتوعد بالتصدي لنشر التشيع في مصر

قالت «الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح» في بيان لها إن محمد مرسي، الرئيس السابق، أكد خلال لقائه بهم حرصه على التصدي لأي محاولات لنشر التشيع في مصر. وتابع بيان الهيئة، التي تضم علماء ومشايخ من الإخوان المسلمين والتيارات السلفية وبعض أساتذة جامعة الأزهر، أن الرئيس المصري أكد خلال اللقاء «حرصه على التصدي لأي محاولات لنشر التشيع في مصر، وأن الحفاظ على عقيدة الأمة

124- بوابة الأهرام 3 إبريل. http://goo.gl/3SuJ6N

125- موقع أحوال مصر 26 ابريل. http://goo.gl/gdmyq0

126- الأهرام 10 مايو. http://goo.gl/p5SqtN

من أولى أولوياته، كما أكد على ثبات موقفه من رفض جميع محاولات نشر المذهب الشيعي في مصر، وحرصه على الاحتفاظ بعلاقات سياسية متوازنة مع مختلف الأطراف».[127]

25 - 5 إبريل 2013

متظاهرون سلفيون يحاولون اقتحام مقر القائم بالأعمال الإيراني في القاهرة ويرددون هتافات مناهضة للشيعة

حاول أعضاء جماعتين سلفيتين اقتحام مقر القائم بالأعمال الإيراني في القاهرة يوم الجمعة 5 إبريل 2013 احتجاجًا على تنامي العلاقات مع طهران واستئناف السياحة الإيرانية لمصر، لكن الشرطة تصدت لهم بحسب ما نقلت وكالة رويترز.

وتظاهر نحو 100 من أعضاء مجموعات سلفية منها «ائتلاف المسلمين للدفاع عن الصحب والآل» ضد الخطوات التي اتخذتها مصر أخيرًا لإذابة الجليد في العلاقات مع طهران. ومزق المحتجون العلم الإيراني أمام مقر القائم بالأعمال ورفعوا مكانه علم الثورة السورية احتجاجًا على دعم إيران لحكومة الرئيس السوري بشار الأسد. وأزالت الشرطة العلم لاحقًا. وردد المتظاهرون شعارات مناهضة للنظام الإيراني وداعمة للثورة السورية وأيضًا هتافات مناهضة للمذهب الشيعي ونددوا بالقرارات الأخيرة للحكومة المصرية بالسماح لسائحين إيرانيين بزيارة مصر، ورفع بعضهم لافتات تقول: «الشعب يريد طرد المجوس» و»لا للشيعة في مصر» و»لن نترك موطيء قدم للشيعة الأنجاس في مصر». وشارك ممدوح إسماعيل، النائب البرلماني السلفي عن حزب «الأصالة»، في المظاهرة.[128]

26 - 8 إبريل 2013

أنباء عن إحالة طالبة في جامعة الأزهر للتحقيق لاتهامها بأداء الأذان وفق المذهب الشيعي في المدينة الجامعية

نشرت جريدة «الشروق» أن الدكتور محمود شحاتة، عميد كلية البنات الإسلامية بأسيوط، قرر إحالة إحدى الطالبات إلى الشئون القانونية، للتحقيق في اتهام طالبات لها بأداء الأذان وفق المذهب الشيعي بمسجد المدينة الجامعية للطالبات، وقال إنه في حال ثبوت اعتناقها المذهب الشيعي سوف يتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضدها.129وفضلت عائلة الطالبة عدم الإدلاء بأي معلومات لباحثي المبادرة المصرية بخصوص نتيجة التحقيق معها وقالت إن ذلك خوفًا من أي إجراءات أخرى ضدها.[130]

127- موقع البداية 5 إبريل 2013. http://goo.gl/u7z2Hs

128- رويترز http://goo.gl/5Eh4wi

فيديو للمظاهرة https://goo.gl/2CKCmO .

129- الشروق 8 إبريل 2013. http://goo.gl/nXjVsT

130- مكالمة تليفونية مع أحد أفراد أسرتها، إبريل 2013.

27 - 8 إبريل 2013

بيان وزارة السياحة بوقف الرحلات السياحية الإيرانية لمدة شهرين

أعلنت وزارة السياحة المصرية في بيان لها في إبريل 2013 وقف الرحلات السياحية الوافدة من إيران إلى مصر، حتى النصف الثاني من يونيو 2013، في خطوة تأتي بعد يومين من احتجاجات نظمها سلفيون ضد التقارب بين مصر وإيران، حاول خلالها محتجون اقتحام مقر القائم بالأعمال الإيراني في القاهرة.

وذكر بيان وزارة السياحة أن قرار الوزير، هشام زعزوع، بوقف استقبال رحلات السياحة الإيرانية، جاء في أعقاب الرحلة الأولى التي قامت بها مجموعة من السياح الإيرانيين إلى مصر، أواخر مارس الماضي. ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط، بحسب ما أورد موقع «أخبار مصر»، التابع للتلفزيون الرسمي، عن الوزير قوله إنه «سيتم انتهاز هذه الفترة، لإعادة تقييم ومراجعة التجربة والبرامج السياحية مع الجانب الإيراني»[131].

28 - 9 إبريل 2013

وزير السياحة: سنلتقي مع رموز سلفية للتأكيد على ضوابط السياحة الإيرانية

أكد هشام زعزوع، وزير السياحة في حكومة الدكتور هشام قنديل، أنه مُصر على العمل مع السوق الإيرانية، نظراً إلى احتياج قطاع السياحة لهذه النوعية من السياح ذوى الإنفاق المرتفع، وقال الوزير لجريدة «الوطن» إن الكلام عن نشر التشيع فى مصر «وهم وضرب من الخيال»، وإيقاف الرحلات الإيرانية حتى منتصف يونيو المقبل جاء لمراجعة التجربة بعد الاعتراضات الشديدة من بعض التيارات الإسلامية على وجود السياح الإيرانيين فى مصر. وأضاف أن الفترة المقبلة ستشهد لقاءات مع رموز «التيار السلفي»، للتأكيد على وجود ضوابط محددة بمعرفة الدولة.[132]

29 - 10 إبريل 2013

المتحدث باسم رئاسة الجمهورية: «مصر دولة سنية وستظل دولة سنية»

قال السفير إيهاب فهمي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، إن السياحة الإيرانية إلى مصر، أثارت العديد من التساؤلات ويتم التعامل معها في إطار السياحة الأجنبية من مختلف الجنسيات. وقال فهمي، في مؤتمر صحفي برئاسة الجمهورية «هدفنا وحرصنا في المقام الأول أن زيارة الإيرانيين لن تمس بخصوصية مصر، فمصر سنية وستظل سنية، وقلعة للاعتدال والوسطية في الإسلام».

131- سي إن إن العربية، 8 إبريل 2013
http://goo.gl/iW2VFq

132- سكاي نيوز عربية، 10 إبريل 2013
http://goo.gl/hfcuo0

ونفى المتحدث الرسمي، أن يكون قرار وزير السياحة، بوقف التبادل السياحي مع إيران لعدة أشهر، نتيجة ضغط القوى الإسلامية وبخاصة «السلفية» قائلًا «نحن دولة منفتحة على كل التيارات، ولكن من غير المقبول أن يقال إن الرئاسة تخضع لضغوط من تيار هنا أو هناك فنحن لا نعمل بضغوط من أحد».[133]

30 - 20 إبريل 2013

«الدعوة السلفية» تعلن تشكل لجنة خاصة لمواجهة المد الشيعي والاستعانة بالجهات الرسمية لمواجهة الشيعة

قال الشيخ أحمد فريد، عضو مجلس أمناء الدعوة السلفية، إن الدعوة شكلت لجنة خاصة تحت اسم «لجنة مواجهة المد الشيعي» تحت رئاسته، وأن هدفها «تحصين الناس ضد الفكر الشيعي». وقال فريد إن الجهات الرسمية متمثلة في الجيش والمخابرات يعلمون خطر الشيعة على الأمن القومي لأن الشيعة على حد قوله «ليسوا خطرًا عقائديًّا فقط، ولكنهم خطر أمني وصحي واجتماعي». وقال إنهم يستعينون بالجهات الرسمية في الإبلاغ عن الحسينيات وأن الجهات الرسمية تستجيب لتلك البلاغات.

وقال فريد إن اللجنة قامت بتنظيم أربع ندوات كبرى للتحذير مما أسماه بخطر الشيعة وذلك في مسجد عمرو ابن العاص ومحطة مصر بالإسكندرية والفيوم وكفر الدوار. وأضاف فريد أن اللجنة وزعت نصف مليون رسالة للتحذير من خطر الشيعة عن طريق قوافل دعوية تمر في الشوارع. وعن تشكيل اللجنة قال فريد إن نائبه في اللجنة أحمد السيسي، القيادي السلفي في الإسكندرية، وأن اللجنة تتكون من عشرة أعضاء ولها في كل محافظة مسئول وأضاف أن كل مسئول في المحافظة سيكون تحته مسئولين في المراكز والقرى.

وقال فريد إن اللجنة تمارس ضغطًا إعلاميًّا للتحذير من الشيعة، كما أن اللجنة لها صفحة رسمية على فيس بوك.

يذكر أن فريد أدلى بهذه التصريحات للجنة الإعلامية بكفر الدوار في حزب النور، عقب تنظيم الدعوة السلفية مؤتمرًا بعنوان «خطر الشيعة»، بحضور حسن عمر، وكيل لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشورى عن حزب النور، وعدد كبير من قيادات الدعوة السلفية بكفر الدوار.[134]

31 - مايو 2013

احتجاجات سلفية على تعيين مأذون في الدقهلية بدعوى انتمائه إلى المذهب الشيعي

قادت أحزاب وحركات سلفية هجومًا ضد تعيين المحامي أحمد صبح مأذونًا شرعيًّا بناحية العصافرة مركز المطرية محافظة الدقهلية وادعت أنه شيعي المذهب وطالبت بعزله عن وظيفته. قال علاء منصور، أمين حزب النور بالمنصورة، في بيان تناقلته عدة مواقع إخبارية أن تعيين

133- الوطن، 10 إبريل 2013. http://goo.gl/hqKXNd

134- فيديو للمؤتمر، 20 إبريل 3201. https://goo.gl/ypNPR5

صبح «خطوة لا ينبغي السكوت عليها، حيث تحاول تمكين الشيعة من بعض المناصب التي تساعدهم على نشر التشيع»، ووصف القرار بالهزلي وتساءل: «يعني ضاقت الدنيا حتى لا تجدوا مأذونًا للمسلمين إلا شيعي؟».

أما الشيخ ناصر رضوان، مؤسس ما يعرف باسم ائتلاف «أحفاد الصحابة وآل البيت»، فقد طالب أهالي القرية بعدم تمكين صبح من عمله وشن هجومًا على جماعة الإخوان المسلمين، وقال إن هذا «يعبر عن الجهل المطبق لجماعة الإخوان التي لا تفرق بين دين الشيعة ودين الإسلام»، على حد تعبيره، وأضاف: «والله لن نسكت على هذا العبث وسندعو جميع الشعب المصري للوقوف أمام هذه الرعونة من الحكومة الإخوانية». [135]

كما قامت الدعوة السلفية وحزب النور بتجميع توقيعات من أهالي القرية لرفض تعيين صبح كمأذون شرعي ونشرت بوابة الأهرام أن هذه التوقيعات سيتم رفعها إلى وزارة الأوقاف ووزارة العدل والنائب العام.

أما أحمد صبح فقال في حوار مع جريدة «عقيدتي» إنه سني وليس شيعيًا وقال إن سبب الحملة الواسعة عليه زياراته المتعددة لإيران وقال إن المهاجمين له يريدون منع هذه الزيارات وأن كل من يحاول فتح هذه العلاقات يتهم بالتشيع وتقوم ضده حملات تشويه.[136]

32 - مايو 2013

أخبار اليوم تنشر كتاب «الشيعة قادمون» بتصدير للشيخ أحمد الطيب ـ منتصف مايو 2013

أصدرت دار «أخبار اليوم» الحكومية كتابًا ضمن سلسلة «كتاب اليوم» بعنوان «الشيعة قادمون» تأليف سعيد إسماعيل، وعلى غلافه صورة للخوميني مع عدد كبير من الجماجم. وقال الشيخ أحمد الطيب، شيخ الأزهر في تصديره للكتاب، إن اختراق الشيعة للبلاد السنية أمر جلل، وعبر عن رفض الأزهر القاطع لهذا الاختراق وقال إنه لا يحب لشباب مصر أن يتشيعوا، واعتبر الطيب أن التشيع يهدد وحدة النسيج الوطني والثقافي والاجتماعي في المجتمعات السنية، وقال إن «تصدير المذهبيات من مجتمع لآخر نشاط عبثي ويجب على الجميع أن يدينه ويوقفه».

وقالت ثناء أبو المجد، رئيس تحرير سلسلة «كتاب اليوم» في مقدمتها للكتاب «إن ما دعا أخبار اليوم لنشر كتاب «الشيعة قادمون» هو التنبيه والتحذير لخطر الشيعة الذي يضيّع على المسلمين صحيح الدين والمعتقد»، على حد قولها. وختمت تقديمها للكتاب قائلة إن «الكتاب تحذير ممن يدعون بعلم أو بغير علم للتواصل مع الشيعة، فالأمر جد خطير».

135- الوطن، 29 مايو2013. http://goo.gl/9qZwsL

136- جريدة عقيدتي، 11 يونيو 2013. http://goo.gl/ok3w4x

33 - 15 يونيو 2013
خطاب طائفي ضد الشيعة في احتفال مناصر للثورة السورية بحضور رئيس الجمهورية

وصف الشيخ محمد عبد المقصود الشيعة ب»الأنجاس الذين يسبون الصحابة» في مؤتمر لمناصرة الثورة السورية في إستاد القاهرة بحضور رئيس الجمهورية السابق محمد مرسي. وقال عبد المقصود إن سوريا تتعرض لمؤامرات تستهدف إخراجها من خريطة أهل السنة، وأن هذه المؤمرات هي محاولات فاشلة، واصفًا إياها بابتلاء لجميع المسلمين.

وطالب عبد المقصود جميع المسلمين بالجهاد وقال قد يكون الجهاد بالمال مقدمًا في بعض الأحيان على الجهاد بالنفس.

وختم عبد المقصود كلمته موجهًا نداء إلى رئيس الجمهورية محمد مرسي: «سيدي الرئيس مهما استطعنا أن نستغني عن هؤلاء الأنجاس الذين يسبون أصحاب النبي، مهما استطعنا هذا، فعلينا أن نفعله، والحرة لا تأكل بثديها».[137]

34 - 26 يونيو 2013
مقتل الشيخ حسن شحاتة وثلاثة من تلاميذه في اعتداء على تجمع شيعي في زاوية أبو مسلم بالجيزة

قامت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بإعداد تقرير عن أحداث الهجوم على تجمع للشيعة في قرية «زاوية أبو مسلم» التابعة لمركز أبو النمرس بالجيزة التي انتهت بقتل أربعة وإصابة آخرين، حيث قام فريق إعداد التقرير بالاتصال بالشيعة المحاصرين مساء الأحد 23 يونيو 2013، وقت الحادثة، وزار فريق من باحثي المبادرة القرية يومي الأحد والاثنين وأجروا مقابلات واتصالات مع عدد من المنتمين إلى المذهب الشيعي من سكان القرية وشهود عيان.

وبدأت الأحداث حين هاجم العشرات من أهالي زاوية أبو مسلم منزلًا مملوكًا لأحد السكان المعروفين بانتمائهم إلى المذهب الشيعي في أثناء اجتماع ديني حضره الداعية الشيعي حسن شحاته ومجموعة من أتباعه عصر الأحد 23 يونيو 2013. وحاصروه لفترةٍ وسط تحريض من دعاة سلفيين وألقوه بالحجارة وقذائف المولوتوف ثم حاولوا اقتحام المنزل وقاموا بهدم أجزاء من السقف قبل أن ينجحوا في إخراج الشيخ حسن شحاته وشقيقيه وواحد من أتباعه وقاموا بضربهم بعصي وآلات حادة وسحلهم في الشارع قبل أن تتسلمهم الشرطة، التي تواجدت منذ بداية الحصار ولم تتدخل، وذلك وفق إفادات لشهود عيان من المنتمين إلى المذهب الشيعي في زاوية أبو مسلم وآخرين من سكان القرية. وأعلنت الصحة عن وفاة الأربعة: الشيخ حسن محمد شحاتة وشقيقيه: شحاتة محمد شحاتة وإبراهيم محمد شحاتة، وأحد تلاميذه عماد ربيع علي.

وقال أحد سكان زاوية أبو مسلم من المنتمين إلى المذهب الشيعي، فضل عدم ذكر اسمه، في مقابلة مع باحثي المبادرة المصرية إنهم دعوا الشيخ حسن شحاته لإحياء احتفال ديني بمناسبة ليلة النصف من شعبان والموافقة لذكرى مولد أحد أئمة الشيعة يوم الأحد 23 يونيو 2013 في منزل فرحات علي. وأن الشيخ حسن شحاته وصل إلى زاوية أبو مسلم ظهراً وبدأ تجمع عدد من أهالي القرية الشيعة بلغ 24 شخصًا تقريبًا.

137- فيديو لمؤتمر "الأمة المصرية ودعم الثورة السورية"، 15 يونيو 2013. https://goo.gl/Kavjj6

وقال محمد فرحات - نجل فرحات علي - في اتصال تليفوني مع باحثي المبادرة إن والده دعا الشيخ لإحياء احتفال ليلة النصف من شعبان وفي نفس الوقت الاحتفال بقرب زواج محمد. واتفق الشاهدان على أنهم شاهدا دعاة معروفين بانتمائهم إلى التيار السلفي في القرية ـ من خطباء مسجد التوحيد - يقتربون من مكان اجتماعهم وقت دخول الشيخ ويجرون اتصالات. وقالوا إنه مع عصر اليوم بدأ تجمهر عدد كبير من الأهالي لمحاصرة البيت الذي يتكون من طابق أرضي ودور واحد.

وقال حازم بركات، المصور الصحفي وأحد سكان زاوية أبو مسلم، أنه حضر إلى منطقة التجمهر وشاهد الحصار وتجمع الأهالي. وقال إن من بينهم منتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين والتيار السلفي وعدد كبير من الأهالي ملأ الشارعين الضيقين أمام المنزل وخلفه، وقال إنه شاهدهم يهتفون تجاه بيت فرحات علي، حيث تجمع الشيعة، بأن «الشيعة كفار» و«يسبون الصحابة والسيدة عائشة» و«أنهم يتبادلون الزوجات».

وأضاف محمد فرحات أنهم اتصلوا واستغاثوا بالشرطة منذ بداية الحصار، وأن والده خرج إلى المتجمعين أمام المنزل وحاول تهدئتهم وقال لهم إن من لديه هم ضيوفه ولا شأن لأحد بهم. وأضاف محمد أنه شاهد المهاجمين يسبونه ويضربونه وأن بعض المتجمعين هتفوا بأنهم كفار وأن أموالهم وأملاكهم حلال. وأضاف محمد فرحات أنه حاول الدفاع عن أبيه فقاموا بضربه هو الآخر قبل أن يقتحموا الدور الأرضي بالمنزل.

وقال المصدر الشيعي إنه في أثناء تواجده بالداخل وبعد اقتحام الأهالي للدور الأرضي هرب هو وأهل المنزل إلى الدور الأول وأغلقوا بابه. فطاردهم الأهالي وحاولوا كسر الباب فلم يتمكنوا لفترة وأحدثوا به فتحة، ألقوا منها زجاجات المولوتوف على المتواجدين بالداخل، فاشتعلت النيران في ملابس بعضهم وأصيب بحروق.

وقال محمد فرحات أن 6 ضباط تواجدوا من بداية الحصار ولكنهم رحلوا بعد تهديد الأهالي لهم بالضرب. وأضاف المصدر الشيعي الآخر أن ضابطًا واحدًا صعد إلى الدور الأول في البيت وسط الحصار وأنهم سمحوا له بالدخول وأنه بقي معهم للحظات وخرج وحاول إقناع المهاجمين بالتراجع ثم عاد إلى الداخل وأخبرهم أنه لا يمكنه التدخل ثم رحل مع تزايد أعداد المحاصرين المهاجمين للمنزل. وأفاد حازم بركات أنه شاهد قوات الأمن المركزي متجمعة في الطريق الرئيسي المؤدي إلى الزاوية على مسافة 300 متر من المنزل ولكنها لم تتقدم نحو المنزل طوال وقت الحصار.

ويصور فيديو نشرته بوابة «اليوم السابع» مشهدًا لتجمع من الأهالي يحاصرون البيت وفي وسطهم شخص ملتح يهتف في ميكروفون: «الشيعي إيه! كافر». ونشرت مواقع سلفية منها موقع جريدة «المصريون» خبر توجه وفد من القيادات السلفية إلى زاوية أبو مسلم وقالت إنه لمعالجة الأزمة هناك.

وأضاف المصدر الشيعي أن بعض المهاجمين قفزوا من البيوت المجاورة إلى سطح المنزل وقاموا باستخدام مطرقة حديدية ونجحوا في عمل ثقبين في السقف الخرساني وألقوا منها زجاجات المولوتوف والطوب أيضًا إلى الداخل فأصيب المزيد منهم.

وقال إن المهاجمين طلبوا منهم إخراج النساء والأطفال فقط من البيت فرفضوا، ثم قالوا لهم إنهم لن يمسوا أهل البلد ولكنهم يريدون القادمين من خارجها، يقصدون الشيخ حسن شحاته ومن معه. وفي النهاية نجحوا في كسر باب الدور الأول. وأضاف أن بعضهم تعرف على الشيخ حسن وأشار للمهاجمين إليه، فحاولوا شده إلى خارج المنزل وسط محاولات لمنعهم من قبل شقيقه شحاتة محمد شحاتة، وإبراهيم محمد شحاتة، وأحد تلاميذ الشيخ ويدعى عماد ربيع علي.

وحصلت المبادرة على تسجيل فيديو يصور لحظة إخراج المهاجمين للشيخ من البيت وضربه وسط محاولات شقيقه وتلميذه لإنقاذه. وتسجيل فيديو آخر سلمه إلى باحثي المبادرة المصور وشاهد العيان حازم بركات يصور سحل الشيخ حسن شحاتة في الشارع.

وقال حازم بركات إنه شاهد المهاجمين ما بين الساعة الخامسة والسادسة وهم يسحلون الأربعة على الأرض ويضربونهم بعصي وأدوات حديدية ويغرسونها في أجسادهم. ويسحلونهم في اتجاه الطريق الرئيسي. ويصور فيديو نشرته بوابة «فيتو» المهاجمين وهم يسحلون أربعة جثث ويسلمونها إلى قوات الشرطة التي حملتهم إلى سياراتها.

وأضاف حازم أن قوات الشرطة وصلت بالقرب من البيت بعدما تسلمت الجثث الأربعة. وقال حازم إنه اشتبك في مشادة مع أحد الضباط وسألهم عن السبب في عدم فرض طوق أمني « كردون» حول المنزل أو إطلاق القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتجمهرين فرد عليه الضابط: «الأهالي ضربونا بالسنج وهددونا» وأضاف: «إنت مش هاتعلمني شغلي». وقال حازم أن كثيرًا من الأهالي تناقلوا خبر مقتل الشيخ وهتفوا وكبَّروا وهنأ بعضهم بعضًا.

وذكرت تصريحات صحفية لمصادر من وزارة الداخلية أنها نقلت الشيخ حسن شحاتة ومن معه إلى مستشفى الحوامدية. وأعلنت وزارة الصحة وفاتهم وتم نقلهم إلى مشرحة زينهم بالقاهرة.

وقال سيد مفتاح، محامي الشيخ حسن شحاتة، إنه شاهد الجثث الأربعة في المشرحة وكانت الجثث بها آثار جروح عنيفة في كل مكان بالإضافة إلى أجزاء متفحمة وآثار حروق.

وزار باحثو المبادرة المصرية منزل فرحات علي يوم الاثنين 24 يونيو في حضور زوجته وشاهدوا تحطم محتويات الدورين وآثار النيران وفتحتي السقف الخرساني. وقال محمد فرحات إن الدور الأرضي كان يحتوي على أثاث بيته الجديد والأجهزة الكهربائية وأنه تمت سرقة بعضها وتدمير بعضها.

وشاهد باحثو المبادرة ملصقات تحمل اسم الدعوة السلفية وتحذر من «خطر الشيعة» وتقول «هم العدو فاحذرهم» و«الشيعة أخطر من اليهود».

وقال المصدر الشيعي إن مجموعات السلفيين في الزاوية قد نظمت يوم الجمعة 24 مايو الماضي تجمعات ومسيرات طافت البلدة للتحذير من الشيعة المقيمين فيها. وقال إن ذلك حدث في أعقاب نشر أحد المواقع السلفية لفيديو يصوره مجموعة من شيعة زاوية أبو مسلم بصحبة الشيخ حسن شحاتة وهم يزورون ضريح الإمام الشافعي الثلاثاء 12 مايو.

وأضاف المصدر أن المسيرات طافت بالقرية وتوقفت عند بيوت المنتمين إلى المذهب الشيعي ورددت هتافات عدائية ضدهم، وقال محمد فرحات إنهم وقفوا أمام منزلهم أيضًا. وأكد حازم بركات أنه شاهد المسيرة وهي تجوب القرية بقيادة مشايخ السلفيين الذين يديرون مسجد التوحيد. وأنهم هتفوا «الشيعة ملاعين وكفار». وأضاف حازم أن خطيب مسجد أهل التقوى التابع للأوقاف، الشيخ ماهر الشربتلي، خصص خطبته ذلك اليوم للحديث عن خطر الشيعة وخطر أفكارهم. وسلم حازم باحثي المبادرة نسخة من فيديو لهذه المسيرة.

ورصدت المبادرة دعوة مواقع سلفية لجمهورها في ذلك اليوم للتوجه إلى زاوية أبو مسلم، حيث نشرت صفحة «ائتلاف المسلمين للدفاع عن الصحب والآل» بنشر دعوة في الساعة 5:44 مساء تقول: «عاجل. إلى كل شرفاء أهل السنة. القريب من زاوية أبو مسلم في القاهرة

يذهب إلى هناك نصرة لإخوانه ضد الشيعة هناك لأنه وصلت إلينا اخبار بأن الشيعة بدأوا يتجمعون للذهاب إلى هناك».

وقالت صفحة «طلاب الشريعة» في السابعة مساء: «منذ قليل حاصر 1000 أخ عندنا في الهرم مكان كان يقيم فيه حسن شحاته الشيعي الكافر هو وبعض أصحابه وقتلوا البعض وأصابوا البعض الآخر ورموا الجثث ليجمعها الأمن المركزي ... والفرحة تعم أهل البلد».

وقال المصدر الشيعي إن هناك عشرات من الشيعة يقيمون في زاوية أبو مسلم، ربما يتجاوزون المائتين في تقديره، ولكنه أكد أن أكبر عدد شهده في تجمع لهم كان في حدود 30 شخصًا.

وأضاف أن غالبية الشيعة في زاوية أبو مسلم تعرفوا على الشيخ حسن شحاتة في أثناء عمله كإمام مسجد في معسكر «بني يوسف» القريب من الزاوية في نهاية الستينيات. ومعه تعرفوا على التصوف ومذهب الشيعة وأصبحوا من مريديه. والتقوا معه في مناسبات دينية خارج الزاوية وأنه كان يزورهم من الحين إلى الآخر. ولكنه لم يزر القرية منذ أكثر من 15 عامًا قبل الزيارة الأخيرة.

وقال إن الشيعة في زاوية أبو مسلم تعرضوا لمضايقات طوال الوقت، وتم اعتقال 9 منهم بالإضافة إلى شخص عاشر في الفترة من 2008 وحتى فبراير 2011. وبعد خروجهم بدأ المنتمين إلى التيار السلفي بتحذير الناس منهم وهددوهم وتم منعهم من الصلاة في المساجد.

وقال بيان لرئاسة الجمهورية إنها لن تتهاون مع من يعبث بأمن الوطن ووحدته وأن الحادث المؤسف يتنافى تمامًا مع روح التسامح والاحترام التي يتميز بها الشعب المصري المشهود له بالوسطية والاعتدال، ورفضه التام لأي خروج على القانون أو إراقة للدماء أيًّا كان مبعثه، وشددت الرئاسة على رفضها التام لمثل هذه الأعمال الإجرامية، وأكدت أنه تم توجيه أجهزة الدولة المعنية لملاحقة وضبط مرتكبي هذه الجريمة النكراء وسرعة تقديمهم للعدالة.

و أدان الدكتور هشام قنديل، رئيس مجلس الوزراء وقتها، الحادثة، واعتبر أن هذه الجريمة النكراء تتعارض مع مبادئ وتعاليم كل الشرائع السماوية، وتتناقض مع الطبيعة الدينية السمحة التي أظلت مصر لمئات السنين. كما أعرب عن رفضه القاطع لخطاب الكراهية، والتحريض على العنف، وإثارة النعرة الطائفية الغريبة عن المجتمع المصري. وأكد قنديل أنه يتابع التحقيقات مع الجهات المختصة، لضمان تطبيق العدالة، وحصول الجناة على الجزاء الرادع، ليكونوا مثلًا لكل من تسول له نفسه العبث بالنسيج الوطني.

وفي المقابل، قال الدكتور أحمد راسم النفيس، القيادي الشيعي، إن الحادثة «جريمة قتل جماعية، على مرأى ومسمع الأجهزة الأمنية، وسيكون لها أثر بالغ»، وأضاف في مُداخلة هاتفية لبرنامج «الشعب يريد» على قناة «التحرير»، أن سحل وقتل الشيعة ليس حدثًا مفاجئًا، وإنما نتيجة لعمليات التحريض المذهبي ودعوة المواطنين لقتل الشيعة».

وانتقد جهاد الحداد المتحدث الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين ومستشار حزب الحرية والعدالة الحادث وهاجم الشرطة. وقال الحداد في تغريدات باللغة الإنجليزية عبر حسابه على تويتر إن أي شكل من أشكال العنف ضد أي مصري مع سبق الإصرار لا ينبغي السكوت عليه أبدًا وإذا كانت الشرطة لا تصلح للقيام بهذه المهمة، فيجب أن يتدخل الآخرون.

ومن جانبه قال نادر بكار، مساعد رئيس «حزب النور» لشؤون الإعلام، «إن الحزب لا يقبل بإراقة دماء المصريين ولا سحلهم بهذه الصورة التي صدمتنا جميعًا». وأضاف بكار عبر حسابه الشخصي على «تويتر»، «حزب النور يستنكر أحداث زاوية أبو مسلم ويطالب بتطبيق القانون على من تورط في هذه الفتنة».

وقال محمد البرادعي عبر حسابه على «تويتر»: «قتل وسحل مصريين بسبب عقيدتهم نتيجة بشعة لخطاب ديني مقزز تُرك ليستفحل، ننتظر خطوات حاسمة من النظام والأزهر قبل أن نفقد ما تبقي من إنسانيتنا».

بينما أكد الشيخ عيد عزوز أحد قيادات الدعوة السلفية في قرية «أبو النمرس» أن محاولة ربط السلفيين بحادث مقتل الشيعة محض افتراء فما من أمر يدعوهم أو يدفعهم لذلك ،مشددًا على أن هناك أيادي خفية تسعى جاهدة للنيل من شعبية السلفيين وإقحامهم في مسائل لا تمس السلفية من قريب ولا بعيد لإبراز صورة السلفيين كإرهابيين من جهة، وإنتاج حرب طائفية تغرق فيها مصر كما حدث في العراق وإيران وغيرها من البلدان العربية. وأضاف عزوز، في تصريح صحفي، أنه في ظل حالة الاحتقان الموجودة حاليًّا، ينشط المتآمرون ويسهل عملهم في نشر الفتن، يساعدهم في ذلك بعض الجهات المغرضة وعلى رأسها الإعلام معدوم الضمير. واستنكر موقف الأمن المتباطئ في إنهاء المسألة منذ بدايتها فرئيس المباحث ورئيس الأمن لم يتفاعلوا مع الحدث إلا بعد إبلاغه من الأهالي بنزول الشيعة قبل الاشتباكات بأربع ساعات مؤكدًا أن ما حدث من بداية نزول الشيعة القرية وعدم تحرك الأمن هو استفزاز للأهالي عمومًا وللإسلاميين المتواجدين بالقرية خصوصًا.[138]

35 - 26 يونيو 2013
القبض على محمد الدريني القيادي الشيعي واتهامه بحيازة سلاح غير مرخص

قامت أجهزت الأمن بالقبض على محمد الدريني، الناشط الشيعي، يوم 26 يونيو، داخل شقته بمنطقة الهرم وأعلنت أنها وجدت بحوزته بندقيتين آليتين و28 طلقة وكاميرا ديجيتال. وقال المحامي العام لنيابة جنوب الجيزة المستشار أحمد البحراوي لوكالة رويترز: «جاءت تحريات من المباحث أنه يحوز سلاحًا. حصلت الشرطة على إذن من النيابة العامة بتفتيش منزله وإلقاء القبض عليه.» [139]

وقال أفراد من أسرة الدريني لباحثي المبادرة إنه تلقى تهديدات ممن وصفوهم بمجموعات سلفية وتقدم بعدة بلاغات إلى النائب العام وجهات أمنية مؤخرًا بشأن تلقيه تهديدات بالاعتداء على أسرته من مجموعات سلفية ولم تحرك الأجهزة الأمنية ولم توفر له حماية، مما دعاه إلى تأمين منزله بالسلاح.[140]

وأمرت نيابة الهرم برئاسة المستشار وائل خشبة بحبس الدريني أربعة أيام على ذمة التحقيقات. وباشر التحقيق وكيل النيابة عمرو صفوت، وبسؤال الدرينى عن سبب حيازة الأسلحة أفاد بأنه أصابه الذعر والفزع بعد مقتل الشيخ حسن شحاتة في حادث مركز أبو مسلم بالجيزة، فقرر إحضار سلاح لحماية نفسه.

وفي 11 يوليو قرر قاضي المعارضات بمحكمة جنح الهرم تجديد حبس القيادي الشيعي محمد الدريني 15 يومًا لاتهامه بحيازة أسلحة نارية. وقالت أسرة الدريني لمحامي المبادرة إنه تعرض للتعذيب وسوء المعاملة في أثناء الاحتجاز وتقدم محاميه ببلاغات إلى النيابة بهذا الخصوص.

وفي جلسة 18 مايو 2014 تم إخلاء سبيل الدريني على ذمة القضية إلى حين الفصل في عدم دستورية المادة 37 من قانون الأسلحة والذخائر.

138- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، http://goo.gl/FqS6Gt .

139- المصري اليوم 26 يونيو 2013. http://goo.gl/hCZcHI

140- مقابلات تليفونية مع أفراد من أسرة الدريني، يونيو 2013.

36 - 14 نوفمبر 2013

القبض على ناشط شيعي في محيط مسجد الحسين في ذكرى عاشوراء وإحالته إلى المحاكمة بتهمة ازدراء الأديان

ألقت قوات الشرطة القبض على عمرو عبد الله، الناشط الشيعي في مركز مصر الفاطمية في أثناء تواجده في محيط مسجد الحسين يوم 14 نوفمبر في أثناء محاولته مع مجموعات من الشيعة زيارة ضريح الحسين في ذلك اليوم، وبعد مشادات مع ناشطين سلفيين وأعضاء في مجموعات مناهضة للشيعة.[141]

وقال عمرو عبد الله لباحثي المبادرة إنه كان ينوي مع رفاقه التوجه إلى مسجد الحسين لإحياء ذكرى مقتل الحسين ونفى نية إقامة شعائر مميزة لافتة وأن الأمر سيقتصر على بعض الدعاء والذكر وأن ذلك جزء من حريته وحرية كل مصري في ممارسة شعائر عقيدته، وقال إنه تلقى تهديدات من المجموعة المسماة «ائتلاف الدفاع عن الصحب والآل».[142]

وأعلنت وزارة الأوقاف أنها ترفض أي ممارسة لشعيرة تنتمي إلى المذهب الشيعي في أي مسجد وطالبت الداخلية بمواجهة ذلك. وأعلنت وزارة الأوقاف في ذكرى عاشوراء أنها أغلقت ضريح الحسين، وأنها ستغلق أبواب المسجد فيما بين الصلوات وتمنع أي تجمع هناك.[143]

وتوجه باحثو «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» إلى ساحة مسجد الحسين ورصدوا وجود مجموعات من السلفيين تقف على مداخل المسجد. ووقف التجمع السلفي على مرأى من قوات الأمن التي تواجدت منذ الصباح وقاموا بتوزيع مطويات تتحدث عن «خطر الشيعة»، وكانوا يوقفون من يشتبهون في كونه شيعيًّا ويقتادونه للأمن. تكرر وفق مشاهدات الزملاء توقيف عدة أفراد وتسليمهم للأمن الذي أطلق سراحهم فيما بعد ما عدا عمرو عبد الله. وصدرت تصريحات من مسئولي «ائتلاف الصحب والآل»، أنهم سيشكلون «لجان لرصد الوجود الشيعي» في ساحة الحسين يوم عاشوراء.[144]

وقال محمود جابر، الناشط الشيعي، إنه توجه إلى هناك لإحياء الذكرى، وأن شباب السلفيين تعرفوا عليه وعلى الناشط الشيعي الآخر الطاهر الهاشمي في ساحة الحسين، وكذلك على عمرو عبد الله وعدد من الشباب الناشط المعروف بانتمائه إلى المذهب الشيعي. وأضاف أن عددًا من المتجمهرين السلفيين بادروا باعتداءات لفظية وبدنية على الشباب الشيعي المتواجد بالمكان فحدثت مشاجرة بينهم، على إثرها قاموا باقتياد عمرو عبد الله إلى الأمن الذي نقله إلى قسم الجمالية. وأعلن الائتلاف السلفي على صفحته أن أعضاءه هم من قاموا بتسليم عمرو إلى الشرطة وحرروا ضده بلاغًا برقم «7654ج.ج» وبعدها تم نقل عمرو إلى نيابة زينهم للتحقيق معه.[145]

وقال المحامي سيد مفتاح الذي حضر التحقيقات مع عمرو عبد الله في النيابة، إنه كما جرت العادة في القضايا التي تشمل متهمين من أتباع المذهب الشيعي تم توجيه تهمة «ازدراء الأديان» ضد عمرو عبد الله، الذي تم حبسه على ذمة التحقيق.

141- المصري اليوم، نوفمبر 2013 http://goo.gl/rYWjqd .

142- اتصال تليفوني مع عمرو عبد الله، 13 نوفمبر 2013. http://goo.gl/pUC0En

143- المصري اليوم، نوفمبر 2013 http://goo.gl/Bi09Kq

144- صفحة ائتلاف المسلمين للدفاع عن الصحب والآل https://goo.gl/fBJSMH

145- اتصال تليفوني مع محمود جابر، 14 نوفمبر 2013. http://goo.gl/Ts1XiL

37 - يناير 2014

وزير الأوقاف: التشيع في مصر يهدد الأمن القومي المصري

قال محمد مختار جمعة، وزير الأوقاف أن هناك تشيعًا يحدث في مصر ويحتاج إلى مقاومة وتضافر الجهود، وأن الأزهر يبذل فى ذلك جهودًا كبيرة. وأضاف في حواره مع مجلة «نصف الدنيا» في 11 يناير 2014، أن بعض الدول تحاول أن تغذى التيار الشيعي فى مصر، وأن تنفق عليه أموالًا طائلة، معتبرًا أن ما يتم بثه من أفكار شيعية يؤدي إلى الفرقة بينما مصر على حد قوله «بلد أزهري سني وسطي»، وأضاف «إن كثرة إنشاء الحسينيات والدعم المادي الشيعي يشكلان خطورة على أمن المجتمع وسلامته، ومن هنا وجب علينا جميعًا أن نصحو لذلك لأن هذا الأمر يأخذ أحيانًا أبعادًا سياسية، وهناك دول تريد أن يكون لها موطئ قدم فينبغى أن نعلم أن القضية ليست مجرد قضية شرعية وإنما أمن وسلامة وقوة هذا الوطن والأمن القومي المصري».[146]

38 - 26 فبراير 2014

الحكم على الناشط الشيعي عمرو عبدالله بالحبس خمس سنوات بتهمة ازدراء الأديان وسب الصحابة

قضت محكمة جنح الجمالية، بحبس عمرو عبد الله، الناشط الشيعي بالحبس خمس سنوات مع الشغل، بتهمة ازدراء الأديان والإساءة إلى الصحابة وفقًا لنص المادة 98(و) من قانون العقوبات.

كانت قوة أمنية من قسم شرطة الجمالية قد ألقت القبض على عمرو عبد الله في أثناء تواجده بمحيط مسجد «الحسين» في ذكرى «عاشوراء» الموافق 14 من نوفمبر 2014، بعد أن شهدت الأيام السابقة للاحتفال سجالًا حادًّا على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي وفى الصحف، أعلن فيها عدد من المواطنين الشيعة عن نيتهم الذهاب إلى مسجد الحسين وممارسة طقوس احتفالية في ذكرى عاشوراء، بينما أعلن «ائتلاف المسلمين للدفاع عن الصحابة وآل البيت» رفضه الاحتفال وأن أعضاءه سيمنعون الشيعة من تنظيم الاحتفال. وحدثت مشادات بين أعضاء الائتلاف وناشطين سلفيين وبين عدد من الشيعة وتعرف بعض السلفيين على عمرو عبد الله وسلموه إلى الشرطة التي احتجزته ووجهت إليه تهمة ازدراء الأديان.

ووفقًا لحمدي الأسيوطي محامي المتهم، فقد أحالت النيابة المتهم إلى المحاكمة وفقًا لنص المادة 98(و) من قانون العقوبات استنادًا إلى أقواله بمحضر التحقيقات التي أقر فيها بأنه شيعي المذهب، وأن النيابة قد خرجت تمامًا عن موضوع التحقيق الجنائي وقامت بسؤال المتهم عن معتقداته وآرائه في الشعائر الدينية، وهو ما يخل بحيادية المحقق. واستنكر الأسيوطي مسلك النيابة قائلًا: «إن هدف المحقق وغايته من إجراء التحقيق هو الوصول إلى الحقيقة سواء أدى ذلك إلى إقامة دليل ضد المتهم أو إلى نفي التهمة عنه، وبالتالي لا يجوز لعضو النيابة العامة أن يتحاز إلى جانب الاتهام إلا بعد أن تُقدَّم أوراق الدعوى إلى المحكمة».[147]

قالت محكمة جنح الجمالية برئاسة المستشار طلال رضوان فى حيثيات حكمها، بالحبس خمس سنوات على المتهم عمرو عبد الله حسن، الطالب بالجامعة الأمريكية ونجل سفير مصر بالسودان السابق لاتهامه بسب الصحابة وازدراء الأديان، «إن المحكمة إذ يهمها من قبل أن تتطرق إلى موضوع الجريمة محل الاتهام أن تنوه لما هو جدير بالإشارة إليه، إن القضاء المصري على هذه الأرض التى كرمها رب العالمين

146- بوابة الأهرام، 11 يناير 2014. http://goo.gl/xmRTa9

147- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 26 فبراير 2014.

من فوق سماوات سبع ذكرًا فى محكم التنزيل بما كان حفظًا لها من قبل أن يكون تكريمًا وتشريفًا، إنما كان هذا القضاء وما يزال وسيظل بإذن رب العالمين هو حصن العدل ومنبر العدالة الذى يسوق بأحكامه ما يتحقق به ومعه العدل بين الناس، لا فرق بينهم ولا تمييز ولا إعلاء إلا لعدل يسود وحق ينتصر له بما يهتدى به سدنته بما هو من عند الله وبما حدث عليه وأقره الدين والشرع الحنيف الذي يهدف إلى مكارم الأخلاق نبذًا لكل عنف أو تعصب أو انحياز عن الطريق القويم وحسن السلوك وتسييدًا لعدل بين الناس يكفل أمنهم واطمئنانهم لأحكام هذا القضاء».

وأضافت المحكمة فى حيثياتها: «على أرض هذا الوطن الذي تكالبت عليه أياد عميلة استهدفت بوازع من نفوس مريضة النيل من عزته وكرامته، فاندس مَن اندس من المأجورين بين أبناء هذا الوطن الطيب أهله، المؤمن بطبيعته وفطرته منذ فجر تاريخ حضارته والذي استجاب من بعد فتح إسلامي عظيم جاء فاتحًا مصر مشرقًا بنور الإسلام دينًا قيمًا هاديًا سمحًا يستوعب كل الديانات والثقافات على هذه الأرض التي قدر لها أن تكون مهدًا للأديان، لا يفرق أهله بين هذا أو ذاك، وإنما يفرق بين خبيث وطيب بما استلهمه من تراث إنساني وثقافة تعلمت منها الدنيا ونهلت منها شعوب الأرض، ثم كانت وما تزال بأزهرها الشريف منارة الإسلام ومنبره الذي ينشر الإسلام دينًا وعلمًا وفقهًا ومنهجًا في كل أرجاء الأرض بل وفى البلد ذاته الذى نزل فيه الإسلام، فتلك حقيقة لا ينكرها إلا جاهل حق أو سفيه حاقد أو صاحب غرض في نفس مريضة لا يدرك عظمة هذا الدين القيم وعظمة هذا الوطن وشعبه الذي أجل الأديان واحترمها».

وتابعت المحكمة: «وعن موضوع الاتهام في تلك الواقعة والتي هال المحكمة ما طالعته فيها وما احتوته سطورها وانطوت عليه جنباتها ووقائعها من اعتداء سافر جاوز مداه وقدره، مما يقره شرع أو يبيحه قانون لحرية اعتقاد أو فكر كحق أصيل للفرد كفله الدستور المصري بحسبانه التشريع في دولة يتأسس التشريع فيها على مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، والتي إن أباحت الاجتهاد وحرية الفكر والاعتقاد، إلا أنها جعلت ذلك مرتهنًا بعدم إنكار أو جحد ما هو ثابت بكتاب الله وسنة نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم بما يجعله معلومًا من الدين بالضرورة لا يستقيم ولا يستساغ تحقيره أو ازدراؤه».

وأكملت: «لما كانت المحكمة إذ تأخذ في الاعتبار بما انطوت عليه جنبات هذه الدعوى التي أطلت منها وفيها ملامح تآمر استهدف اختراق هذا المجتمع وزرع الفتنة واختلقها بين أفراده تحت ستار من الدين هو فى حقيقته فرية ووشاية عمدت إلى تمرير مآرب مشبوهة تستهدف النيل من هذا الوطن تستطيل إلى قدسية الدين فيه لضربه فى صميمه بالتشكيك في أسسه وثوابته، وما كان للقضاء فى هذا المقام إلا أن يتصدى لتلك المؤمرات التي تتجسد جلية فى جرائم أقر لها المشرع الدستوري الحماية وقرر لها المشرع الجنائى تأثيم وعقاب بصريح النص».

واستطردت: «إذ تهيب المحكمة فى قضائها بالمشرع أن يشدد فى العقوبة بقدر الخطورة التى تترتب على النتائج الإجرامية الناجمة عن مثل تلك الجرائم، لا سيما وبعد أن باتت تلك الممارسات الإجرامية سمة من سمات هذا العصر الذي تتأجج فيه الفتن بما تكون معها حقيقة لا يستساغ إنكارها أو جحدها وما كان ليد القانون أن تغل عن التصدي لها بإعمال القانون روحًا ونصًّا من خلال ما يصدر عن القضاء من أحكام ردعًا وزجرًا لمن تسول له نفسه العبث بمقدرات هذا الوطن والنيل من أمنه واستقراره ومكتسبات ثورة هذا الشعب الذي صحح من خلالها المسار وقدر له أن يطوي صفحة الفتن والتعصب والعنف وليحقق حاضرًا كريمًا وعابرًا إلى مستقبل يليق بحضارته».

وأضافت: «لما كان الدستور ومن بعده القانون قد كفلا للفرد حرية الاعتقاد والرأي والفكر إلا أن ذلك لم يأتِ إيراده في مواد الدستور والقانون على فرض إطلاقه، بل تقيد بألا تنطوى تلك الحرية على ما قد يلتجئ إليه الفرد صاحب الرأي أو الفكر أو المعتقد إلى ما يصطدم مع قواعد وأساس الدين أو الشرع أو الأخلاق أو ما ينطلى بأثر السلب على الأمن العام فى المجتمع، وذلك بالترويج لأفكار تتسم بالتطرف

والتعصب لاتجاه أو معتقد ما، تحت ستار من الدين استهدافًا لتحقيق جريمة غير مشروعة ينجم عنها ويترتب عليها ازدراء للدين وفقًا لما عني بتبيانه المشرع الدستوري والجنائي بصريح النص وامتدادًا به إلى ما يتحقق معه ازدراءً لإحدى الطوائف المنتمية إلى تلك الأديان بما يضر بالوحدة الوطنية بين طوائف المجتمع أو إثارة الفتنة بما يلتجئ إليه الجاني من أفعال وأقوال أو أي وسيلة من وسائل التعبير التى من شأنها أن تؤدى إلى ازدراء للدين أو تحقير له أو لإحدى الطوائف المنتمية له».

وتابعت: «وكانت المحكمة قد اطمأن وجدانها وعقيدتها وارتاح ضميرها لثبوت هذا الاتهام قِبل المتهم أخذًا بما طويت عليه الأوراق فى جماعها ومحصلتها من خلال ما أفصحت عنه أدلتها وقرائنها والواردة بحيثيات هذا الحكم، من حيث أن ما أتاه المتهم وما قارفه من أفعال وما صدر عنه من أقوال بما يحق وصفه ونعته بازدراء للدين الإسلامي سبًّا وتحقيرًا لرموزه التي لا تتجزأ عنه بأي حال من الأحوال، فضلًا عن ترويجه لفكر ومعتقد يتعارض مع ما ينتمى إليه ويعتنقه السواد الأعظم من أبناء الشعب والمجتمع المصري والذي لا يقر على الإطلاق ثمة مساس أواستطالة إلى حرمة ومكانة الصحابة الأجلاء أو مكانة وقدر أمهات المؤمنين وزوجات رسول الله صلى الله عليه وسلم باعتبارهن ووصفهن عرض خاتم النبيين والمرسلين محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم المطهرات المنزهات عن السوء أو الطعن والتي لا تتجزأ مكانتهن عن مكانة رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث لا تقل مكانتهن ولا يستنزل قدرهن عن مكانه وقدر شخص الرسول نفسه صلى الله عليه وسلم، بما يكون معه ذلك الأمر من المعلوم من الدين بالضرورة ولا يستساغ معه الافتئات عليه بحسبانه من ثوابت الدين الإسلامي والشريعة الإسلامية الغراء والعقيدة الإيمانية للمسلمين فى مصر الذين ينتمى الغالبية منهم إلى المذهب السني ويميلون إلى الاعتدال في الدين، الأمر الذي يكون معه المتهم مرتكبًا للجريمة المؤثمة بنص مادة الاتهام والعقوبة بنص المادة 98 فقرة «و» من قانون العقوبات والتى توافرت بركنيها المادي والمعنوي، الأمر الذي تقضى معه المحكمة والحال كذلك بإدانة المتهم وعقابه عملًا بنص مادة الاتهام وبالمادة 304 /2 من قانون الإجراءات الجنائية، وذلك على النحو الوارد بمنطوق هذا الحكم فحكمت المحكمة حضوريًا «بحبس المتهم خمس سنوات مع الشغل والنفاذ وألزمته المصاريف الجنائية».[148]

39 - 7 مارس 2014

وزير الأوقاف في مقال بالأهرام: انتشار التشيع خطر على الأمن القومي المصري

نشرت جريدة الأهرام الحكومية مقالًا لوزير الأوقاف محمد مختار جمعة بعنوان «التشيع السياسي والأخونة وناقوس الخطر» قال فيه إن التشيع خطر داهم يفت في عضد المجتمع، وأن إيران تدعم ما أسماه «المد الشيعي» لبسط نفوذها وتوظيف التشيع لأهدافها السياسية والمذهبية والعسكرية. وأضاف أن الدول الطامعة في ثروات الأمة العربية، استغلت المد الشيعي لزعزعة أمن المجتمعات السنية المستقرة، واعتبر جمعة أن انتشار التشيع يهدد الأمن القومي ومقومات السلم الاجتماعي.

148- حيثيات الحكم منشورة بموقع اليوم السابع، فبراير 2014. http://goo.gl/pAjYE6

40 - مارس 2014

أنباء عن اتصالات بين محافظة أسوان والأجهزة الأمنية وبين ناشطين معادين للشيعة لمواجهة «الحسينيات»

نشرموقع «اليوم السابع» في 26 مارس 2014 تصريحات على لسان ناصر رضوان مؤسس ائتلاف «أحفاد الصحابة وآل البيت» المعادي لحقوق الشيعة، حذر فيها من وجود «حسينية شيعية» بقرية «الكرابة فوق» فى الرمادى قبلي بإدفو محافظة أسوان تحمل اسم «ساحة الإمام موسى الكاظم» وأضاف أنها تعمل تحت غطاء التصوف. وفي اليوم التالي نشر «اليوم السابع» أن العقيد طارق لطفي مدير إدارة الأزمات والكوارث بمحافظة أسوان أجرى اتصالات مع رضوان للاستفسار عن ما ادعاه رضوان بوجود حسينية.[149]

وبحسب الموقع فإن العقيد طارق لطفي مدير إدارة الأزمات والكوارث بمحافظة أسوان، استفسر من ناصر رضوان، مؤسس ائتلاف «أحفاد الصحابة وآل البيت» الطائفي، عن مقر «الحسينية الشيعية»، وما الذى يقوم به القائمون عليها وما هي أهدافهم، وقال رضوان إن قيادات المحافظة وعدته بالتصرف اللائق وذلك بالتنسيق مع الجهات الأمنية.[150]

41 - 28 يونيو 2014

مفتي الجمهورية: نشر التشيع في مصر يثير القلاقل ويزعزع الأمن الاجتماعي

قال شوقي علام، مفتي الجمهورية في حوار أجرته معه جريدة الأهرام الحكومية، «إن محاولة نشر التشيع في غير بيئته لن ينمو ولن يثمر بل بالعكس سيحدث نوعًا من الفتنة والاضطراب وإثارة القلاقل وعدم الاستقرار وزعزعة الأمن المجتمعي».

وأضاف قائلًا «أوجه كلامى لهؤلاء الذين يريدون نشر التشيع فى مصر إنكم لن تفلحوا فى نشر مذهبكم فى بلد تربى على حب آل البيت وتشبع بالوسطية والاعتدال من الأزهر الشريف، فمصر ليست تربة خصبة لمذهبكم بل هي أرض جدباء لن يستطيع التشيع النمو بها، وتحويل المصريين عن مذهبهم السني إلى المذهب الشيعي أمر مستحيل الحدوث ولن يتحقق، لذا اتركوا المصريين أهل السنة الذين يعشقون أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويقدرون صحابة رسول الله الذين كان لهم الفضل فى توصيل الرسالة بعد النبي ومن تحمل عبء الدعوة إلى الله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها».[151]

42 - 16 سبتمبر 2014

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية يجمد عضوية أستاذ أزهري لسفره إيران وإلقاء محاضرات بالحوزات الشيعية

قرر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بتاريخ 16 سبتمبر 2014، بتجميد عضوية الدكتورأحمد كريمة من أعمال ولجان المجلس إلى حين

149- اليوم السابع 26 مارس2014. http://goo.gl/NlfnN8

150- اليوم السابع 27 مارس 2014. http://goo.gl/pzTwqQ

151- الأهرام، 28 يونيو 2014. http://goo.gl/hspj8Y

انتهاء التحقيقات التي تجريها معه إدارة جامعة الأزهر الشريف نظراً إلى سفره إلى إيران وإلقاء محاضرات بالحوزات الشيعية دون تنسيق مع الجامعة وفق البيان الصادر عنها، وسيتخذ المجلس قراره النهائي في ضوء ما تسفر عنه تحقيقات الجامعة.[152]

وفي1 نوفمبر 2014 أعلن رئيس جامعة الأزهر، عبد الحي عزب، أن نتائج التحقيقات أسفرت عن وقف كريمة عن العمل لمدة 3 شهور. وأضاف عزب، فى تصريح لموقع أصوات مصرية أن «قرار وقف كريمة عن العمل جاء بعد تحقيق معه من قبل الشؤون القانونية للجامعة، وتم اتخاذ العقاب بناء على الواقعة التى ارتكبها ووفقًا للائحة الجامعة». وأوضح عزب أن «الدكتور كريمة كان يجب أن يحصل على إذن سفر من الجامعة وبرنامج محدد من قبل الأزهر بشأن الزيارة وهو ما لم يحدث، حيث نصَّب كريمة نفسه ممثلًا عن الأزهر رغم أنه سافر إلى إيران دون علم المؤسسة التى يعمل بها». [153]

وفي تاريخ 29 يناير 2015 أصدر رئيس جامعة الأزهر، عبد الحي عزب، قراراً بعودة كريمة إلى العمل بكلية الدراسات الإسلامية والعربية، فرع القاهرة، اعتبارًا من أول فبراير. وأوضح كريمة، أنه تقدم بطلب إجازة إلى الجامعة للسفر لإيران، لإلقاء محاضرات في الفقه، وليس متحدثًا باسم الأزهر، لافتًا إلى أن قرار عودته لمباشرة عمله جاء بعد لقاء رئيس الجامعة.[154]

43 - 22 سبتمبر 2014
وكيل وزارة الأوقاف يحرض على قتل الشيعة في برنامج تليفزيوني

قال الشيخ صبري عبادة، وكيل وزارة الأوقاف، في أثناء استضافته في برنامج العاشرة مساء على قناة دريم مساء 22 سبتمبر 2014 إن «إيران ومن خلفها لن تنال ذرة من مصر بعد رئاسة حكيمة ولا بد أن تخرج الرافضة إلى المحيط وأن يقتلوا هنا وهناك». وأضاف عبادة أن «الرافضة والشيعة تبث روح الكراهية والفتنة في مصر وأن هدفها ليس الإسلام ولكن الهدف الأسمى أن تحتل مصر وأن تعكر استقرار مصر وأن تذيع الخوف والرعب والفتنة الطائفية في مصر». [155]

وكانت الحلقة في أعقاب انتشار فيديو لإعلان تشيع أسرة محامٍ شيعي في الشرقية على الهواء مباشرة في قناة شيعية.

44 - 23 سبتمبر 2014
شيخ الأزهر: هناك دعم مالي لنشر التشيع السياسي وجدران الأزهر ستظل صامدة

قال الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، أن هناك محاولات داخلية وخارجية تحاك لمصر والأزهر الشريف، مؤكدا أن هذه المحاولات تتلقى دعما ماليا كبيرا لنشر الفكر التكفيري والتشيُّع السياسي الذي يحاول هدم جدران الأزهر التي ظلت صامدة شامخة عبر تاريخه الطويل.

جاء ذلك خلال لقائه عددا من أساتذة جامعة الأزهر وأئمة الأوقاف، بحضور الدكتور محمد مختار جمعة وزير الأوقاف.

152- أوقاف أون لاين 16 سبتمبر 2014. http://goo.gl/g59NGw

153- اليوم السابع نقلًا عن رويترز 1 نوفمبر 2014. http://goo.gl/l3rN0u

154- الوطن 29 يناير 2015. http://goo.gl/pLHvHu

155- حلقة برنامج العاشرة مساء، قناة دريم، 22 سبتمبر 2014. https://goo.gl/k129v3

وقال الطيب "إن الأزهر الآن بكامل أساتذته وطلابه ودعاته فى الوعظ والأوقاف وكافة مؤسساته مجند لمحاصرة الفكر التكفيري والتخريبي، وحماية المجتمع بكل فئاته من أى غزو فكرى أو انحراف عقدي يهدف إلى زعزعة الفكر الوسطى الذى يقوم على حراسته الأزهر الشريف".

من جانبه أكّد وزير الأوقاف أن أكثر من ستين ألف إمام من الأوقاف ضمن جنود الأزهر فى تنفيذ خطته لمواجهة ما وصفه بالغزو الدخيل على مصر[156].

45 - 19 أكتوبر 2014

القبض على شيعي في الشرقية واتهامه بازدراء الأديان بسبب مداخلاته على الفضائيات الشيعية

أمرت نيابة ديرب نجم بالشرقية، برئاسة المستشار إبراهيم سرى، وبإشراف المستشار أحمد دعبس، المحامي العام لنيابات جنوب الشرقية، بحبس ربيع طنطاوي، المحامى الشيعي، على ذمة اتهامه بازدراء الأديان 15 يومًا على ذمة التحقيقات في اتهامه بازدراء الدين الإسلامي وترويج أفكار متطرفة بحسب المادة (98و) من قانون العقوبات.

ونقلت جريدة «اليوم السابع» أن التحريات التي قام بها النقيب محمد محمود بجهاز الأمن الوطني بالشرقية، كشفت عن إعلان ربيع طنطاوي المقيم بدائرة ديرب نجم، تشيع زوجته وأطفاله الثلاثة خلال مداخلة هاتفية مع قناة فضائية. وكشفت تحقيقات النيابة العامة التي باشرها المستشار إبراهيم سري، أن جهاز الأمن الوطني قد قام بضبط المتهم في وقت سابق وعثر بمنزله على كتب وأوراق تتضمن أفكارًا تنتمي إلى المذهب الشيعي.[157]

وقال ربيع طنطاوي لباحثي المبادرة في اتصال تليفوني بعد إخلاء سبيله أنه تم حفظ القضية بعد حبسه أربعة أيام ثم خمسة عشر يومًا على ذمة التحقيق. 158وقال أفراد من عائلة طنطاوي، فضلوا الاحتفاظ بأسمائهم، لباحثي المبادرة إن جهاز الأمن الوطني أبلغه أنه بمداخلاته التليفزيونية التي أثارت الجدل قد تجاوز الخطوط الحمراء.[159]

46 - 31 أكتوبر 2014

إلغاء أحد مؤتمرات الدعوة السلفية عن «خطر الشيعة» في القاهرة

ألغت «الدعوة السلفية» أحد مؤتمراتها التي تنظمها للتحذير مما تعتبره «خطر الشيعة» والذي كان من المقرر عقده في حي شبرا الخيمة بالقاهرة، وذلك قبل ساعات من الموعد المحدد له. وقال بيان للدعوة السلفية إن المؤتمر تم إلغاؤه بسبب مشكلات في التنظيم ولعدم حصول المؤتمر على تصريح بذلك، بينما نقلت عدة صحف عن مصادر بالدعوة السلفية أن الأجهزة الأمنية طلبت إلغاء المؤتمر دون إبداء أسباب.[160]

156- الأهرام، سبتمبر 2014 http://goo.gl/ZtpXww

157- اليوم السابع، 19 أكتوبر 2014. http://goo.gl/14Nauo

158- اتصالات تليفونية بربيع طنطاوي، سبتمبر وأكتوبر 2014.

159- اتصال تليفوني مع ربيع طنطاوي، ديسمبر 2014.

160- المصري اليوم، 31 أكتوبر 2014   http://goo.gl/hXs1Ej
دوت مصر،31 أكتوبر 201   http://goo.gl/HvP62U

47 - 11 نوفمبر 2014

القائم بأعمال وزير الإعلام: لا للقنوات أو المطبوعات الشيعية ... ونتعاون مع الأزهر ضد «تشييع مصر»

أكد عصام الأمير، رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون -القائم بأعمال وزير الإعلام- في تصريحات لجريدة الأهرام، أنه لا توجد قنوات شيعية تُبث على القمر الصناعى المصرى «نايل سات»، وقال إنه أصدر توجيهاته لجهاز المطبوعات والصحافة الأجنبية بوزارة الإعلام لمتابعة ورصد شحنات الكتب والمطبوعات الصحفية الواردة من العراق التي تحتوى على أفكار شيعية أو تصدر عن مرجعيات شيعية. وأضاف الأمير أن التعاون بين وزارة الإعلام والأزهر الشريف قائم ومتواصل فى مجال التصدي لما أسماه بـ«محاولات تشييع مصر».[161]

كانت إدارة المطبوعات وأجهزة الأمن قد شكلتا لجاناً مشتركة لمتابعة محاولات دخول الكتب الشيعية وتمكنت هذه اللجان من ضبط ثلاث شحنات من الكتب تضم كتباً لنشر المذهب الشيعي وتعاليمه.

الجدير بالذكر أن الأمير خلال لقائه بجهاز المطبوعات التابع لوزارة الإعلام يوم 8 نوفمبر 2014، قد أكد على ضرورة محاربة التشيع من كل الجوانب سواء بمصادرة الكتب التي تتنافى مع الفكر السني، أو تتنافى مع الأزهر وصحيح الدين، على حد قوله.[162]

48 - 23 ديسمبر 2014

سلطات مطار القاهرة تستوقف مجموعة من الشيعة لعدة ساعات عقب زيارة دينية للعراق

احتجزت سلطات مطار القاهرة مجموعة من الشيعة بلغ عددها 35 في أثناء عودتهم من زيارة دينية للعراق، وصادرت كل ما كان بحوزتهم من كتب وتذكارات وهدايا ذات طابع ديني.

وقال أحد أفراد المجموعة لباحثي المبادرة إن جهة أمنية استوقفتهم في المطار يوم الثلاثاء 23 ديسمبر 2014 لعدة ساعات، وكان عددهم خمسة وثلاثون مسافراً، وقاموا باستجوابهم وسؤالهم عما فعلوا في العراق ومن التقوا هناك، وقاموا بتفتيشهم ومصادرة كل ما يمكن أن يكون له علاقة بالمذهب الشيعي.[163]

وقالت مصادر أمنية بمطار القاهرة لـ«بوابة الأهرام»، إن توقيف هذه المجموعة استغرق 3 ساعات لمعرفة الغرض من زيارتهم، والأماكن التي زاروها، والشخصيات التي التقوها، كما قامت السلطات بالتحفظ على الكتب والكتيبات التي كانت بحوزة الوفد والخاصة بالمذهب الشيعي.

وقالت المصادر إن هذه المجموعة الشيعية، قد تقدمت بطلب للسفارة العراقية بالقاهرة، للحصول على تأشيرات دخول العراق وأنها دونت فيه أنها ترغب في زيارة مراقد آل البيت والعتبات الشيعية المقدسة، وغادرت القاهرة علي طائرة الخطوط التركية المتجهة إلى إسطنبول فى رحلة ترانزيت ومنها إلى بغداد يوم 12 ديسمبر الجاري. وقالت بوابة الأهرام إن سلطات مطار القاهرة أنهت للوفد إجراءات السفر بعد اتصالات

161- الأهرام 11 نوفمبر. http://goo.gl/CWKKTw

162- اليوم السابع 8 نوفمبر. http://goo.gl/rdLZkg

163- مقابلة مع أحد أفراد المجموعة الشيعية، 28 ديسمبر 2014.

تمت مع عدد من الجهات الأمنية العليا، لكنها لم نتلق ردًّا يفيد بمنع الوفد من مغادرة البلاد، وبخاصة وأن هذه هي أول مرة يتقدم وفد مصري شيعي يطلب السفر إلى العراق لزيارة مراقد آل البيت والعتبات المقدسة. [164]

49 - 24 ديسمبر 2014

الحكم بـ 5 سنوات على ثلاثة من الشيعة بعد ضبط كتب شيعية بحوزتهم

قضت محكمة جنح طلخا بتاريخ 24 ديسمبر 2014 بحبس الدكتور محمود دحروج، طبيب شيعي، وكل من شادي مرزوق عبد الحميد وطه مرزوق عبد الحميد 5 سنوات لكل منهم بتهمة ازدراء الأديان والإساءة إلى الصحابة وإثارة الفتنة والإضرار بالوحدة الوطنية، وذلك طبقًا لنص المادة (98و) من قانون العقوبات، وتم تحديد جلسة الاستئناف يوم 12 مايو.

تعود وقائع القضية إلى 25 يناير 2014، حيث قامت قوة من قسم شرطة طلخا باقتحام منزل الشيعي الدكتور محمود عبدالخالق دحروج، فجرًا بقرية قرية ميت زنقر بمركز طلخا محافظة الدقهلية، وقامت بتفيش المنزل والقبض عليه والاستيلاء على أوراقه الشخصية ومصادرة كتب وجهاز الكمبيوتر الخاص به وعدد من الأسطوانات المدمجة والصور و18 حجرًا مستديرًا، والتي يستخدمها الشيعة في ممارسة شعائرهم الدينة. وتم حبسه عدة أيام وأفرجت عنه ثم ألقت القبض عليه مجددًا قبل الإفراج عنه. [165]

وكانت قوات شرطة طلخا قبلها قد قامت بتفتيش سيارة ربع نقل بدون لوحات معدنية، والعثور بداخلها على بعض الكتب الشيعية، فقبضت قوات الأمن على كريم البرعي عبد الله، 29 سنة، قائد السيارة، و طه مرزوق عبد الحميد، 29 سنة، وأقرا أنهما كانا متجهين إلى زيارة الدكتور محمود دحروج بقرية ميت زنقر لتسليمه الكتب. [166]

وقال محضر الضبط أنه عند توجهت القوة إلى منزل دحروج لتنفيذ أمر النيابة بضبطه «فوجد المتهم واقفًا أمام منزله وبحوزته:-1 برواز خشبي به صورة فوتوغرافية للمدعو حسن نصر الله. -2 كارتونة طابعة hp بداخلها 14 كتّابًا مختلفًا وجريدة و35 أسطوانة متنوعة و18 حجرًا مستديرًا بيج اللون»، ودفع دفاع بعدم معقولية محضر الضبط وانتظار المتهم لقوة الضبط في الشارع وبحوزته كل هذه المضبوطات في الشارع. [167]

وقال دحروج لباحثي المبادرة إنه توقف عن مخالطة الناس والصلاة بالمساجد بعد تعرضه لمضايقات من الكثيرين من أهالي القرية وبسبب ملاحقات الأمن بسبب معرفتهم باعتناقه المذهب الشيعي، وأن هذه المضبوطات تم أخذها من منزله. [168]
وأثبت محضر النيابة اتهام طه مرزوق لضباط المباحث بضربه وإحداث إصابات به في الوجه والرقبة، وأورد المحضر ملاحظة وكيل النيابة: «بمناظرة المتهم وجد آثار احمرار بالرقبة وجزء من الخد الأيسر». [169]

164- بوابة الأهرام 24 ديسمبر 2014. http://goo.gl/eBnq69

165- مقابلة تليفونية مع محمود دحروج، ديسمبر 2014.

166- المصري اليوم http://goo.gl/LIizUd

167- مذكرة دفاع محمود عبد الخالق محمود إبراهيم ضد النيابة العامة في القضية رقم 3014 لسنة 2014 جنح طلخا والمنظورة بجلسة 2014-12-24 .

168- مقابلة مع محمود دحروج في قرية ميت زنقر- طلخا، المنصورة. نوفمبر 2015.

169- محضر 27 2014-1-، من أوراق القضية التي حصل باحثو المبادرة عليها من محمود دحروج في نوفمبر 2015.

وقال تقرير الأمن الوطني المرفق بأوراق القضية إن التحريات السرية توصلت إلى أن المتهمين على قناعة «بالأفكار والمفاهيم المتشددة التي تخالف صحيح الدين الإسلامي الحنيف وتحض على ازدراء الأديان والتي تدعو وتؤدي إلى تأجيج الفتنة الطائفية بين أبناء الوطن الواحد»، وأضاف التقرير أن كلًّا من محمود دحروج وشادي مرزوق قاما «بنشر أفكارهم ومعتقداتهم المتشددة في أوساط المخالطين لهما بدائرة محال إقامتهما وعملهما، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة الفتنة الطائفية والتحقير من شأن تعاليم الدين الإسلامي السمحة».[170]

وطلبت النيابة إرسال الكتب إلى إدارة المعاهد الأزهرية بالدقهلية لإبداء الرأي فيها «إن كانت تتضمن أفكارًا متطرفة تستغل الدين وتثير الفتنة وتضر بالوحدة الوطنية وتزدري أحد الأديان السماوية»، وأثبتت النيابة أن الإدارة المركزية بالمعاهد الأزهرية بالدقهلية قامت بالرد على النيابة بأن مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة هو جهة الاختصاص بإبداء الرأي في فحص الكتب، وأمرت النيابة بإرسال الكتب إلى مجمع البحوث.[171] وأثبت محضر آخر استلام المجمع للكتب.[172] ولم تثبت النيابة في أوراق القضية أي رد من مجمع البحوث الإسلامية، وأثبتت مذكرة دفاع دحروج ذلك.[173]

وقال قرار الإحالة من النيابة العامة إن المتهمين الثلاثة «استغلوا الدين عن طريق حيازتهم لمطبوعات وأسطوانات تتضمن الترويج لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة والإضرار بالوحدة الوطنية على النحو المبين بالتحقيقات».[174]

ودفع دفاع دحروج بانتفاء ركن الترويج لأن حيازة الكتب لا يجوز تأثيمها، ولأن الكتب تباع في معرض القاهرة الدولي للكتاب.[175]

50 - 15 يناير 2015

شيخ الأزهر: زرع التشيع في مصر خبيث المقصد وخلفه دوافع سياسية لا حرية التمذهب

أجرت المصري اليوم حوارًا على جزأين مع أحمد الطيب، شيخ الأزهر، وفي الجزء الثاني من الحوار بتاريخ 15 يناير 2015 سأله المحاور إن كان يخشى من تشيع مصر، فكانت إجابة الطيب: «أنا مؤمن بأنَّ هذا غير ممكن، وقد ينجح ذلك فى أقصى تقديرٍ مع عددٍ قليل وغير مُؤثِّر فعليًّا، وما أخشاه أن تكون محاولات نشر التشيع فى أجواء الاحتقان والتوتر الحالية سببًا فى تفجر شقاقات وصدامات تُؤثِّر سلبًا فى الاستقرار والتجانس الذي يتسم به شعب مصر، فمثل هذه التحرُّكات سوف تستنفر تحركات أخرى، قد تتخذ طابع التطرف، ما قد يؤدي إلى الانزلاق إلى طريق غير مأمون. إنَّ محاولات زرع التشيع في مصر هي في حقيقتها محاولات خبيثة القصد، ولا أعتقد أن الدوافع وراءها هي حرية التمذهب كما يقولون، بل تطل من خلفها الدوافع السياسية».[176]

170- تقرير الرائد أحمد عبد الفتاح الضابط بالأمن الوطني في 2014-1-28، مرفق بأوراق القضية.

171- محضر 27 2014-1-، من أوراق القضية التي حصل باحثو المبادرة عليها من محمود دحروج في نوفمبر 2015.

172- محضر 2-2014.3 من أوراق القضية.

173- مذكرة دفاع محمود عبد الخالق محمود إبراهيم ضد النيابة العامة في القضية رقم 3014 لسنة 2014 جنح طلخا والمنظورة بجلسة 2014-12-24.

174- قرار الإحالة من ياسر الرفاعي رئيس النيابة الكلية بمركز طلخا محافظة الدقهلية في 2014-6-1.

175- مذكرة دفاع محمود عبد الخالق محمود إبراهيم ضد النيابة العامة في القضية رقم 3014 لسنة 2014 جنح طلخا والمنظورة بجلسة 2014-12-24.

176- المصري اليوم، 15 يناير 2015. http://goo.gl/k5a0hB

51 - 11 مارس 2015
بيان من الأزهر يدين اعتداءات من «ميليشيات شيعية» ضد السنة في العراق

أصدرت مشيخة الأزهر بيانًا في 11 مارس 2015 أعربت فيه عن قلقها مما ترتكبه «مليشيات الحشد الشيعي»، المتحالفة مع الجيش العراقي «من ذبح واعتداء بغير حق ضد مواطنين عراقيين مسالمين، لا ينتمون إلى داعش أو غيرها من التنظيمات الإرهابية». وتابع البيان أنه يدين ما ترتكبه «المليشيات المتطرفة من جرائم بربرية نكراء في مناطق السنة، التي بدأت القوات العراقية بسط سيطرتها عليها، وبخاصة في تكريت والأنبار وغيرها من المدن ذات الأغلبية السنية، وأن ما ترتكبه هذه الجماعات من عمليات تهجير وقتل وإعدامات ميدانية ومجازر بحق المدنيين السنة، وحرق مساجدهم، وقتل أطفالهم ونسائهم بدم بارد بدعوى محاربة تنظيم داعش لهو جريمة وحشية يندى لها جبين الإنسانية جمعاء».

ودعا البيان المجتمع الدولى ومنظمات حقوق الإنسان إلى التدخل الفوري والعاجل لوقف هذه المجازر، كما طالب الحكومة العراقية والمرجعيات الدينية المعتدلة بإدانة مثل هذه الاعتداءات بشكل واضح، والتدخل الفوري لوقفها وضمان عدم تكرارها.

كما أهابت مشيخة الأزهر في البيان بالجيش العراقي أن يدقق النظر في اختيار القوات التي تقاتل إلى جواره، وأن يتأكد أنها تقاتل «داعش» لا أهل السنة، وألا يسمح للميليشيات المتطرفة بالقتال تحت رايته وأن توحد القوات العراقية جهودها فى مواجهة الجماعات المتطرفة والميليشيات الطائفية حفاظًا على وحدة واستقرار البلاد. [177]

وفي 17 مارس استدعت وزارة الخارجية العراقية السفير المصري في بغداد وسلمته مذكرة احتجاج رسمية بخصوص التصريحات الأخيرة لشيخ الأزهر أحمد الطيب التي ندد فيها بالمجازر التي ترتكبها ضد أهل السنة المليشيات الشيعية الموالية للحكومة.

وقالت الوزارة في بيان لها إنها طالبت في مذكرة الاحتجاج التي سلمتها للسفير أحمد درويش إبداء موقف القاهرة الرسمي تجاه تصريحات شيخ الأزهر التي وصفتها بأنها «تسيء إلى العلاقات الأخوية المتميزة بين البلدين الشقيقين». وأضافت أن من وصفتهم بأبطال الحشد الشعبي «لبُّوا نداء الوطن لتحرير أراضيه من دنس وسيطرة تنظيم عصابات خارجة عن قيم الدين والإنسانية». [178]

52 - مارس 2015
تقارير تحريضية ضد الشيعة المصريين بالتزامن مع الحرب على الحوثيين في اليمن

اتسمت بعض الأخبار والتقارير في أثناء إعلان مصر دعمها للحرب على الحوثيين فيما عرف إعلاميا بـ«عاصفة الحزم»، بتصاعد في خطاب الكراهية والتحريض على التمييز ضد المصريين الشيعة واتهام غالبيتهم بالاستعداد للخيانة.

ونشرت «البوابة نيوز» تقريرًا تحت عنوان «عاصفة الحزم تفضح خيانة شيعة مصر»، ونقلت تصريحات عن ائتلاف المسلمين للدفاع عن الصحب والآل، المعادي لحقوق الشيعة أن «الشيعة في مصر عقول إيرانية في أجساد مصرية وولاؤهم لمرجعيتهم أقوى من الوطن». وقال

177- بوابة الأزهر الإلكترونية 11 مارس 2015. http://goo.gl/bvsGT4

178- الجزيرة نقلًا عن وكالة الأناضول 17 مارس 2015. http://goo.gl/8yalKn

التقرير إن الشيعة المصريين ولاؤهم للمذهب الشيعي يأتي بعيدًا عن الولاء للوطن وأن عاصفة الحزم كشفت على حد قول التقرير هذه «الصورة المتذبذبة». واعتبر التقرير رفض بعض النشطاء الشيعة دعم مصر للسعودية في «عاصفة الحزم» بأنه يشكك في انتمائهم إلى الدولة المصرية.[179]

وفي تقرير آخر نشرته «البوابة نيوز» تحت عنوان «فتنة الحوثيين كشفت عقائد التيارات الإسلامية ... إخوان مصر واليمن والشيعة يد واحدة ضد عاصفة الحزم». وادعى التقرير أن تنظيم الإخوان المسلمين في اليمن ومصر يرفضان الحرب على الحوثيين، وربطوا ذلك الموقف بموقف ما أسموه بـ«التيار الشيعي المصري»، الرافض للحرب على حد قول التقرير، ونقل التقرير تصريحات على لسان ياسر برهامي، نائب رئيس الدعوة السلفية، قال فيها «إن الشيعة والحوثيين خطر عظيم على المنطقة العربية وعلى مصر بصفة خاصة».[180]

ونشرت جريدة التحرير تقريرًا بعنوان «يمنيون في مصر: الحوثيون دمروا بلادنا ولا بد من مواجهة المد الشيعي». استعرض التقرير آراء بعض اليمنيين المؤيدين لعاصفة الحزم ونقلت تصريحًا على لسان مواطن يمني طالب بالمشاركة في الحرب على الحوثيين حتى «نحد من انتشار المد الشيعي الذي أصبح خطرًا يهدد الوطن العربي بأكمله».[181]

وكتب يونس مخيون، رئيس حزب النور السلفي، على صفحته على فيسبوك: «المتشيعون المصريون سرعان ما كشفوا عن هويتهم وحقيقة ولائهم وأزالوا القناع عن وجههم التآمري، وبخاصة بعد عملية عاصفة الحزم التي وقف خلفها كل الشعب المصري، بل كل الشعوب العربية، إلا القليل»، وطالب في نهاية ما كتبه بالوقوف ضد «المد الشيعي» المدعوم من إيران.[182]

واستنكر الإعلامي خيري رمضان في برنامجه «ممكن»، ترك المسئولين الخليجيين عن القمر الصناعي «عرب سات» لأربعة وعشرين قناة شيعية ودعا إلى وقف بثهم.[183]

ونقل موقع «المدن» اللبناني أن ناصر رضوان أحد الناشطين ضد الشيعة قال إنه قدم 22 بلاغًا منذ مايو 2015 ضد القنوات الشيعية وقالت المدن إن رضوان وجه إلى القنوات تهمة نشر المذهب الشيعي والترويج له، وطالب النيابة العامة بالتدخل لوقف بث تلك القنوات بقرار من النائب العام أو حكم من القضاء المصري. هذا على الرغم من كون «عرب سات» لا يخضع للسلطات المصرية وأن «نايل سات» لا تسمح ببث أي قنوات شيعية.[184]

179- البوابة نيوز 29 مارس 2015. http://goo.gl/n0JllZ

180- البوابة نيوز 27 مارس 2015. http://goo.gl/wEvR8A

181- التحرير 1 إبريل 2015. http://goo.gl/AJ9Mnh

182- المصري اليوم، موقع cnn بالعربي 2 إبريل 2015. http://goo.gl/Nbg0C0 http://goo.gl/cNcu4S

183- الوطن 20 مايو 2015. http://goo.gl/ZkRVdR

184- موقع المدن اللبناني 27 يونيو 2015. http://goo.gl/iQMvUI

53 - 30 إبريل 2015

حبس مدير حضانة بالشرقية لاتهامه بتعليم الأطفال المذهب الشيعي ـ 30 إبريل 2015

قامت أجهزة الأمن بمدينة كفر صقر بمحافظة الشرقية يوم 30 إبريل بالقبض على الصادق شعيشع، مدير حضانة بقرية الموانسة بكفر صقر، لاتهامه بتعليم أطفال الحضانة المذهب الشيعي.[185]

كان اللواء مليجي فتوح، مدير أمن الشرقية، قد تلقى إخطارًا من مأمور مركز شرطة كفر صقر بضبط شعيشع المقيم بقرية الموانسة التابعة للوحدة المحلية بسنجها بكفر صقر، بتهمة تعليم الأطفال طقوس المذهب الشيعي بحضانة يديرها تابعة لجمعية «فاطمة الزهراء»، عقب ورود بلاغ من الأهالي وانتشار فيديو لأطفال الحضانة وهم يقومون باللطم فيما يشبه طقوس الشيعة.[186]

وفي 3 مايو أمرت نيابة كفر صقر، برئاسة المستشار هاني تاج الدين، المحامي العام لنيابات شمال الشرقية، بتجديد حبس «شعيشع على ذمة التحقيق.[187]

54 - 12 مايو 2015

تخفيف الحكم على الطبيب الشيعي من الحبس 5 سنوات إلى 6 أشهر مع الشغل والنفاذ

قضت محكمة جنح مستأنف طلخا بمحافظة الدقهلية في 12 مايو 2015 بتخفيف الحكم على محمود عبد الخالق محمود دحروج، الطبيب الشيعي، من 5 سنوات إلى السجن 6 أشهر مع الشغل و النفاذ بتهمة ازدراء الأديان وحيازة كتب ومطبوعات من شأنها إثارة الفتنة الطائفية وتهديد أمن البلاد، وذلك وفقًا لنص المادة (98 و) من قانون العقوبات المعروفة بمادة «ازدراء الأديان».[188]

55 - 19 مايو 2015

احتجاز قيادي شيعي 48 ساعة بعد مداهمة مقر لجمعية الثقلين واتهامه بترويج الفكر الشيعي

قامت قوات الأمن بمداهمة مقر لجمعية الثقلين الاثنين 19 مايو في منطقة الدقي، وألقت القبض على الناشط الشيعي الطاهر الهاشمي، رئيس مجلس إدارة الجمعية، وقامت بمصادرة عدة كتب وكاميرات من الجمعية. وأمرت نيابة الدقي بإخلاء سبيله بكفالة ألف جنيه بعد احتجازة 48 ساعة، وذلك بعد أن نسبت إليه النيابة تهمة حيازة كتب بدون ترخيص تحمل أفكارًا لنشر المذهب الشيعي.

وأفادت تحقيقات النيابة، برئاسة المستشار شريف توفيق، بأن قوات الشرطة داهمت مكتب جمعية «الثقلين»، التي يتردد أنها تروج لنشر

185- اليوم السابع 30 إبريل 2015. http://goo.gl/rI9olF

186- موقع صدى البلد، بوابة فيتو 3 مايو 2015. http://goo.gl/8Hl9YD http://goo.gl/qv2h3k

187- الوطن 3 مايو 2015.

188- اتصال تليفوني لباحثي المبادرة مع محامي محمود دحروج، مايو 2015.

المذهب الشيعي، وأنها مقر لبث قناة فضائية تابعة للجمعية، لكن القوات لم تعثر على أجهزة بث للقناة، لكنها حرزت كتبًا بعضها يحرض على المذهب السني، وفقًا لتحريات أجهزة الأمن.

كانت قوات الشرطة طلبت إذنًا قضائيًّا لتفتيش مقر الجمعية، ومصادرة عدة أوراق ومستندات، محل فحص، بعد تأكيد لجنة مُشكَّلة من وزارة التضامن الاجتماعى وجود مخالفات داخل الجمعية.[189]

وقال الطاهر الهاشمي عقب الإفراج عنه في بيان صحفي، أرسل نسخة منه إلى باحثي المبادرة أنه فوجيء باتصال تليفوني ظهر الاثنين 18 مايو باقتحام المقر، وعند وصوله في تمام الساعة الثالثة لمكان الحدث وجد عدد من رجال الشرطة أسفل العقار وعند صعوده وجد قرابة 15 من رجال الشرطة من المصنفات الفنية والمباحث الجنائية يقومون بتشميع ثلاثة كراتين يشرعون في التحفظ عليها. وقال إن مسؤولي الأمن قد أبلغوه أن تحرياتهم أكدت وجود «بلاتوهات» تصوير مجهزة بكاميرات ووحدة مونتاج، إضافة إلى جهاز S.N.G الخاص بالبث المباشر عبر الأقمار الصناعية، موضحًا أنها أدوات لم يعثروا على أي أثر لها بمسكنه الخاص أو في أي مكان آخر. وأضاف أن قوات الأمن اتهمته بـ«إدارة نشاط سري بجمعية تروج للفكر الشيعي، وطبع وإصدار كتب دون رقم إيداع، والترويج لأفكار من شأنها مناهضة النظام العام»، وصادروا مجموعة من الكتب وجهاز كمبيوتر.

واستكمل الهاشمي روايته لما حدث معه، فقال «اصطحبوني في سيارات لا تحمل شارات جهاز الشرطة المصرية، وإنما سيارات وضع عليها أرقام «جمارك القاهرة»». وأوضح أنه التقى في قسم الدقي مع أحد الضباط الكبار، الذي أفصح عن كرهه للشيعة ووجودهم بمصر، وقال له «لن يكون هناك تقارب بين المذاهب الإسلامية، السنة والشيعة، وإن جمعية الثقلين التي ترأسها سيتم إغلاقها، ولن يكون لها أي امتداد بمحافظات الجمهورية»، وأضاف «أنا أعلم كل شيء عنك وعن تحركاتك، وأعلم سفرك إلى سوريا، ومنها إلى إيران»».

وأضاف الهاشمي أنه في صباح اليوم التالي عرض على النيابة العامة ليواجه بأحراز، ادعى أنها لم تضبط من مسكنه ولا يعلم عنها شيئًا، مؤكدًا أمام النيابة أن ما يخصه من تلك الأحراز هو مجموعة من الكتب قام بشرائها من معرض القاهرة الدولي للكتاب الأخير، وجميعها بأرقام إيداع، ومجموعة من المصاحف طباعة الأزهر الشريف، ومصحف واحد طباعة السعودية.

ولفت إلى أن النيابة قررت الإفراج عنه بضمان مالي قيمته 1000 جنيه مصري، وأوضح أن قسم الشرطة لم يخرجه، لأنه «محتجز على ذمه جهاز الأمن الوطني، وفي انتظار إشارة الإفراج عنه»». وأكد الهاشمي أنه ظل الليلة الثانية -الثلاثاء- محتجزًا في قسم الشرطة، وصباح اليوم الثالث -الأربعاء- توجه محاميه إلى النائب العام من أجل إخطاره بعدم الإفراج، فتوجه بعدها مفتش وزارة الداخلية للتفتيش إلى القسم، لتتيسر إجراءات الإفراج، ويخلى سبيله.[190]

من جانبه قال وليد إسماعيل، منسق «ائتلاف الدفاع عن الصحب والآل»، إن تواصلهم مع عدد من القيادات الأمنية خلال الفترة الماضية، ترتب عليه ضبط القيادي الشيعي الطاهر الهاشمي، ومداهمة مقر جمعيته التي كانت تعمل على بث ونشر الفكر الشيعي في مصر.191

189- البوابة نيوز 19 مايو 2015. http://goo.gl/qeFcJI

190- من بيان من الطاهر الهاشمي بخصوص وقائع احتجازه.

191- المصري اليوم 20 مايو 2015 دوت مصر 22 مايو 2015. http://goo.gl/d53BwA http://goo.gl/BuJe64

56 - يونيو 2015

الحكم على ثلاثة وعشرين متهمًا بالسجن المشدد 14 عامًا لإدانتهم في مقتل حسن شحاتة وتلاميذه

أودعت محكمة جنايات الجيزة، برئاسة المستشار معتز خفاجي، حيثيات حكمها الصادر في منتصف يونيو الماضي، بمعاقبة 23 متهمًا بالسجن المشدد 14عامًا، وبراءة 8 آخرين، لاتهامهم بقتل القيادي الشيعي حسن شحاتة، وثلاثة من معتنقي المذهب، والشروع في قتل 13 آخرين في زاوية أبو مسلم بالجيزة.

واستهلت المحكمة حيثياتها بأنه حال تواجد المجني عليهم حسن شحاتة، محمد شحاتة، وإبراهيم شحاته وعماد ربيع، بمسكن المجني عليه فرحات علي محمد بزاوية أبو مسلم بدائرة أبو النمرس للاحتفال بليلة النصف من شعبان لاعتناقهم المذهب الشيعي ولكون المجني عليه الأول أحد أقطاب هذا المذهب ولعلم المتهمين جميعًا بتواجد المجني عليهم، بمنزل أحدهم ولخوفهم من انتشار المذهب الشيعي ولاعتناق كثير من أهل القرية هذا المذهب، ما أثار حفيظتهم فتجمهروا وقصدوا مسكن المجني عليه بنية الاعتداء على من فيه وطردهم من القرية، يحملون معهم العصي الخشبية والحديدية والأسلحة البيضاء، وزجاجات تحتوي على مواد قابلة للاشتعال، وقاموا بمحاصرة المنزل والاعتداء على من فيه.

وأشارت الحيثيات إلى أن المتهمين أحدثوا إصابات حيوية بالمجني عليهم بالجمجمة وتهتكًا بالمخ وجروحًا وإصابات أخرى، وأن الواقعة، قد استقام الدليل على ثبوتها قبل المتهمين وذلك بما شهد به 21 شخصًا خلال التحقيقات وما ثبت بملاحظات النيابة العامة، وما شهدته المحكمة من أسطوانات مدمجة.

وسردت الحيثيات أقوال الشهود من المواطنين ورجال الشرطة وكذا مقاطع فيديو أظهر إحداها تجمعًا كبيرًا لأشخاص مشهرين للأسلحة البيضاء والعصي أمام مسكن فرحات علي، ثم يظهر المقطع تعدي هؤلاء الأشخاص على شخص، ويأتي مشهد آخر لتجمع عدد كبير من الأشخاص أمام المسكن ويظهر شخصان مصابان، ويسمع ترديد المتظاهرين التكبير عدة مرات، ويظهر شخص متسخ الملابس وملطخة بالدماء وبحوزته عصًا تعرف عليه «فرحات علي» ويدعى المتهم محمد إسماعيل الجمال وآخر، كما يظهر المقطع الثاني والثالث والخامس المجني عليهما شحاتة محمد شحاتة، وشقيقه ملقًى أرضًا ومصابًا.

وعرضت المحكمة كما ورد في حيثيات القضية مقطع فيديو بتجمع لبعض الأشخاص يتحركون كمسيرة وفي نهايتها توك توك يردد أحد مستقليه (يا شيعة يا ملاعين عليكم اللعنة ليوم الدين) وفي أخرى (من سب أبو بكر كافر من سب عمر كافر من سب الرسول كافر).[192]

57 - يونيو 2015

شيخ الأزهر يدين «التبشير الشيعي» و يدعو علماء الشيعة والسنة إلى الاجتماع في الأزهر لتعزيز «التعايش السلمي»

دعا أحمد الطيب، شيخ الأزهر، علماء السنة والشيعة إلى الاجتماع والجلوس على مائدة واحدة لإصدار فتاوى تحرم على الطرفين السني والشيعي قتال بعضهما بعضًا على أساس مذهبي، وإصدار فتاوى تعزز ثقافة التعايش والسلام، جاء ذلك خلال الحلقة الأخيرة من برنامجه الرمضاني «حديث شيخ الأزهر» المذاع على الفضائية المصرية.

192- جريدة التحرير، يوليو 2015 http://goo.gl/QP3z7p

وفي تصريحات لجريدة صوت الأزهر دعا شيخ الأزهر إلى ضرورة وقف ما أسماه بـ«التبشير بالمذهب الشيعي في معاقل أهل السنة الذين يمثلون 90% من مجموع المسلمين في العالم «وأضاف الطيب أنه لا يريد أن يتحول شعبه المسلم إلى طائفتين تقتتلان من أجل المذهب والطائفة». وشدد على ضرورة وقف من أسماهم بضعاف النفوس من الشيعة عن إغراء الشباب السني بالمغريات من الأموال لتكوين قاعدة من هؤلاء الشباب تتمذهب بالمذهب الشيعي.

وعبر عن مخاوفه من أن تتحول مصر إلى بلد منقسم ما بين سنة وشيعة يقتل فيها السني الشيعي وبالعكس، كما يجري الآن في سوريا والعراق واليمن، وأضاف أن مصر ليس فيها شيعة ولكن يراد إحداث فتنة من خلال تكوين قاعدة شبابية تتمذهب بالمذهب الشيعي.

الجدير بالذكر أن الطيب خلال برنامجه الرمضاني تناول عدة أمور دينية خلافية بين السنة والشيعة مثل الإمامة عند الشيعة ونظرة الشيعة لبعض صحابة النبي محمد، وقال لجريدة صوت الأزهر إن تناول هذه القضايا لم يكن مقصده إثارة ضغائن بين السنة والشيعة لأن الأزهر الشريف أحرص المؤسسات الدينية على جمع الشمل ووحدة الأمة الإسلامية ولكن كان هدفه على حد قوله المكاشفة والمصارحة البعيدة عن المجاملات من أجل وقف شلالات الدماء التي تجري في المنطقة.[193]

58 - 22 أكتوبر 2015
وزارة الأوقاف تغلق ضريح الحسين في ذكرى عاشوراء لمنع زيارات الشيعة

قررت مديرية أوقاف القاهرة إغلاق ضريح مسجد الحسين لمدة ثلاثة أيام تبدأ من يوم الخميس الموافق 22 / 10 / 2015م وحتى يوم السبت 24 / 10 / 2015م، وجاء في بيان نشره الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف أن القرار جاء «منعًا للأباطيل الشيعية» التي تحدث في يوم عاشوراء، وأضاف البيان أن هناك طقوسًا شيعية تحدث في ذلك اليوم لا علاقة للإسلام بها، وأكد البيان على أن الوزارة سوف تتخذ كافة الإجراءات القانونية تجاه من يتجاوز ذلك القرار.[194]

وقال محمد عبدالرازق، وكيل وزارة الأوقاف ورئيس القطاع الديني في تصريحات صحفية لموقع «المصري اليوم» إن هناك تنسيقًا مع أجهزة الأمن في محيط مسجد الحسين تحسبًا لتجمهر أي أفراد من الشيعة، وعدم تمكينهم من أي احتفالات خاصة بهم.

وأضاف أنه تم التنبيه على جميع الأئمة، وبخاصة أئمة المساجد التي تضم أضرحة آل البيت مثل مساجد الحسين والسيدة زينب والسيدة نفيسة وغيرها، بعدم السماح بأي احتفالات، كما تم التنبيه على العمال في المساجد بضرورة توخي الحذر ومراقبة المترددين على المسجد الذين يقومون بأي طقوس أو أفعال غريبة.

وقال عبدالرازق إن «مصر هي بلد الأزهر الشريف منبر الوسطية والمنهج السليم، ومن ثم فلا مكان لأصحاب الأفكار المتشددة أو المذاهب المتطرفة».[195]

وكان ائتلاف الدفاع عن الصحب والآل المناهض للشيعة قد أعلن عن نيته دعوة أعضاءه ومتابعيه إلى تشكيل لجان لرصد التواجد الشيعي عند ضريح الحسين ولكنه أعلن عن تراجعه عن هذه الفعاليات بعد إعلان الوزارة إغلاق الضريح في بيان صحفي قال فيه الائتلاف: «لتفويت

193- جريدة صوت الأزهر، 12 يونيو 2015.

194- بوابة وزارة الأوقاف. http://goo.gl/P93AwG

195- المصري اليوم http://goo.gl/B3AdVv

الفرصة على جميع المزايدين و أيضًا بعد قرار وزارة الأوقاف الذي نثمنه بإغلاق المسجد المنسوب للحسين رضي الله عنه إلا لأداء الصلوات الخمس، فإننا نعلن تجميد فعالياتنا بالنسبة لتواجدنا أمام مسجد الحسين هذا العام ونحمل أجهزة الدولة مسؤوليتها المنوطة بها من منع أي ممارسات شيعية أو طقوس يقوم بها الشيعة من سب ولعن و تكفير للصحابة وأمهات المؤمنين أو الدعوة لدين الشيعة الباطل داخل المسجد وخارجه».[196]

وقال حيدر قنديل لباحثي المبادرة إن مجموعة من الشيعة تطلق على نفسها «ائتلاف شباب الشيعة المصريين» قاموا بتوزيع زجاجات مياه في المساجد الكبرى بعدد من المحافظات المصرية، في ذكرى مقتل الحسين في موقعة كربلاء. وقام حيدر قنديل، منسق الائتلاف بصحبة بعض الأعضاء، بتوزيع المياه داخل مسجدي السيدة زينب والحسين بالقاهرة.[197]

59 - 23 أكتوبر 2015
مقتدى الصدر ينتقد «استهزاء وزارة الأوقاف بشيعة مصر» والوزارة ترد

انتقد مقتدى الصدر، زعيم التيار الصدري في العراق، قرار وزارة الأوقاف إغلاق ضريح الحسين في ذكرى عاشوراء مشبهًا ذلك بغلق بيت المقدس أمام المسلمين، على حد تعبيره، وقال في بيان له منتقدًا بيان وزارةالأوقاف: «ليست الحكومة من يحدد إذا كان هذه التصرفات لها أصل في الإسلام أم لا» وأضاف: «إن الحكومة أبًا للجميع ومثل هذه التصرفات هي ابتعاد عن هذا المبدأ وعن الديمقراطية ... وعن حرية العقائد والشعائر».[198]

وردًا على تصريحات مقتدى الصدر قال محمد عبد الرازق، رئيس القطاع الدينى بوزارة الأوقاف، إن تصريحات الصدر لن تؤثر في المؤسسات الدينية المصرية ولن تغير موقفها تجاه المد الشيعي في مصر. وشدد عبدالرازق، على أن الأزهر والأوقاف على قلب رجل واحد ولن يسمحا بالمد الشيعي في مصر مهما يكن الأمر. وأضاف عبدالرازق ـ مقللًا من حجم الشيعة المصريين- إن الشيعة بمصر ثلاثة أفراد ولا يشكلون خطراً، وغلق الضريح جاء خشية اندساس أحد المتشددين وتوظيف المشهد سياسيًّا.[199]

وأصدر مقتدى الصدر بيانًا آخر ردًا على تصريحات عبدالرازق واصفًا إياه بـ«الاستهزائية»، عندما وصف الشيعة المصريين بأنهم ثلاثة ولا يشكلون خطراً وقال الصدر «لا ينبغي صدور مثل هذا الكلام الاستهزائي ضد أبناء مصر»، وأضاف: «هل الثلاثة يستدعون مثل هذه الإجراءات الأمنية؟». وقال في بيانه: «تمنياتي أن تبقى مصر سنية، وأن لا تحول إلى وهابية داعشية تشددية، فمصر الاعتدال، مصر التسنن المنصف، وإن كون مصر سنية، فهذا يستدعي أن يكون السنة أبًا لجميع طوائف مصر المسيحية والشيعية، وإن كان الشيعة ثلاثًا حسب مدعاكم».[200]

196- الوطن http://goo.gl/jqqAJo.

197- مكالمة تليفونية مع حيدر قنديل، أكتوبر 2015.

198- الموقع الرسمي لمقتدى الصدر http://goo.gl/kztHIX.

199- صدى البلد http://goo.gl/fRpRbb

200- الموقع الرسمي لمقتدى الصدر http://goo.gl/BQCiR7.

60 - 25 أكتوبر 2015

وزير الأوقاف: نتعرض لـ«حملة شيعية ممنهجة» ولسنا ضد حرية التمذهب «تحت مظلة الأزهر» ... ولو أطلقنا للشيعة العنان لحدثت فتنة بينهم وبين التيارات السلفية

قال مختار جمعة، وزير الأوقاف، خلال مداخلة هاتفية مع برنامج «العاشرة مساء» على قناة دريم يوم الأحد 25 أكتوبر، تعليقًا على الجدل الذي أثاره قرار الوزارة إغلاق ضريح الحسين في ذكرى عاشوراء وتصريحات مقتدى الصدر، إن مصر تتعرض لما وصفه بحملة «شيعية ممنهجه»، وأن السلطات المصرية لم تغلق الضريح وإن ما حدث هو تشديدات أمنية وهذا حق الدولة المصرية لا يستأذن فيه أحد، لافتاً إلى أن من يتحجج بغلق الضريح خلال احتفالات عاشوراء إنما يهدف إلى إثارة البلبلة والفتنة في مصر. وأضاف: «لم نغلق المسجد ولكن نظراً إلى أنه في بعض الأعوام السابقة حدثت احتكاكات وكادت تصل إلى أمور لا تحمد عقباها والخروج على ما لا نقبله في المذهب السني من أمور حتى لا يقبلها الذوق العام المصري من تلطيخ بالدماء وضرب وحمل أسلحة بيضاء وسكاكين غير مرخص بها وأذكر لك أمرين تأكيداً، جاء جماعة من الإخوة الشيعة فوجدوا الصلاة قائمة فرفضوا الصلاة خلف الإمام وانتظروا حتى انتهت الصلاة وصلوا لوحدهم وكأنهم يفرقون الشعب المصري».

وطالب وزير الأوقاف شيعة مصر بإصدار بيان واضح لإثبات حسن نيتهم وإظهار وطنيتهم لمصر، على حد تعبيراته، وقال: «أطالب شيعة مصر بأن يصدروا بيانًا واضحًا لأن الحقوق مقابل الواجبات، والواجبات الوطنية فوق أي اعتبار، بيانًا واضحًا يعلنون فيه تبرأهم من أي مرجعيات خارجية وبخاصة إيران وبأنهم لا يمتون بأي صلة إليها ويردون على مقتدى الصدر ويقولون له دعك لا تتدخل في شئوننا نحن مصريون وطنيون لسنا تابعين لك ولا نتلقى تعليماتنا من إيران ولا من أي جهة أخرى. نحن هنا مستعدون أن ندرس المذهب الشيعي الذي يدرسه الأزهر وأن نكون تحت مظلة الدراسة الأزهرية وعلماء الأزهر بأصول المذهب الشيعي الذي يدرسه الأزهر. فلا توجد مشكلة عقدية ولا نفسية إذا كان مجرد خلاف مذهبي فقط وليس طائفة توظف لصالح دولة تسعى للتمدد وبسط نفوذها في المنطقة، ويصرح بعض قادتها تصريحات عنصرية واضحة ضد العواصم العربية. عندما يصرح أحد قادة إيران ويقول:(امتلكنا القرار في 4 عواصم عربية)، ولا يرد عليهم، وعندما يقولون (الإمبراطورية الفارسية عاصمتها بغداد) ولا يرد عليهم، عندها يدرك القاصي والداني أن التوجه توجه سياسي ونحن لا نتهم أحدًا ولكن تميزوا أيها الناس حتى نعرف حقيقتكم».

وأردف الوزير:«هي قضية إيمان وطني، نحن لسنا ضد حرية المعتقد ولسنا ضد حرية التمذهب، وإذا كنا نقبل الديانات المختلفة حتى الديانات غير السماوية، هل سنقطع علاقتنا بالدول التي لا تدين بدين؟ حتى الدول الوثنية لم يأمرنا الإسلام بقطع علاقتنا بها، ولكن عندما تشكل المذهبية خطراً على أمننا القومي فالمسألة خط أحمر والوطن فوق الجميع ولا ننطلق من العنصرية ولكن من حس وطني عندما تستخدم المذهبية لتفتيت وطن فخياتنا دون ذلك».

وأشار الوزير إلى أن بعض التيارات السلفية سيتعرضون للتيارات الشيعية لو أطلق لها العنان وستحدث فتنة محققة، وأوضح قائلًا: «وإذا أردت أن أدلل على ذلك فادخل على مواقع التواصل الاجتماعي، التربص والتربص المضاد. الشيعة يؤكدون الزحف لمسجد الحسين وبعض أبناء التيارات السلفية تؤكد أنها ستكون لهم بالمرصاد والمعلومات التي لدينا أنه سوف تحدث احتكاكات وفتنة لا تحمد عقباها، حفاظًا على المصريين جميعًا من سنة وشيعة وعلى الأمن القومي والأمن الوطني، اتخذنا هذا القرار بوازع وطني».[201]

201- فيديو حلقة "العاشرة مساء"، قناة دريم، 24 أكتوبر 2015. https://goo.gl/IjdrLa

61 - 19 نوفمبر 2015

احتجاز شيعي وتعذيبه قبل سفره إلى العراق

قالت مصادر من عائلة س.[202]، الشيعي المصري، لباحثي المبادرة أن س. قد تم اقتياده من منزله بمدينة الإسكندرية مساء يوم الخميس 19 نوفمبر بواسطة قوات الأمن، وظل محتجزاً إلى فجر الاثنين 30 نوفمبر 2015.

وكان س. قد توجه قبل احتجازه بأيام إلى السفارة العراقية وتقدم بطلب تأشيرة للسفر إلى العراق بغرض القيام بزيارة كربلاء وأماكن مقدسة شيعية وحصل على التأشيرة.

ويذكر أن س. قد توجه إلى لبنان لدراسة المذهب الشيعي لمدة عام في 2013 في «جامعة المصطفى».

وقال محمد عطيوه، المحامي، لباحثي المبادرة إنه توجه إلى قسم المنتزه أول للاستعلام عن س. فتم إبلاغه أنه محتجز من قبل الأمن الوطني. والتقى باحثو المبادرة س. بعد عودته من العراق في 10 مايو 2016 في مدينة الإسكندرية.

وقال س. لباحثي المبادرة أن ما يقرب من 12 فرد أمن من رتب مختلفة داهموا منزلهم في منطقة أبو هيبة بسيدي بشر بالإسكندرية، وقاموا بنزع نظارته الطبية وعصبوا عينيه وعيني أبيه وأخيه، واعتدوا عليهم بالضرب والسب وقاموا بإتلاف بعض أثاث المنزل وقاموا بمصادرة كتب خاصة به ثم اقتادوه معهم إلى مقر الأمن الوطني في الإسكندرية.

وقال س. إنه تم استجوابه بشأن علاقته بحزب الله وإيران ومجموعات متفرقة من الشيعة المصريين، وإنْ كان يتلقى تمويلًا من أي جهات، وأضاف أنه تعرض للضرب المبرح طوال فترة الاستجواب.

وأضاف س. أنه ظل لمدة أسبوع يتم استجوابه يوميًّا مع الضرب والإهانة ثم يتم تعليقه عاريًا من ذراعيه بحبل في السقف وصعقه بالكهرباء في أماكن متفرقة، منها أعضاؤه الجنسية، ثم إلقاء المياه على جسده العاري.

وأشار س. إلى أن من قام بالتحقيق معه طوال هذه المدة سأله إن كان سيسافر إلى العراق إن تم إطلاق سراحه فرد س. بأنه ينوي السفر لأنه لا يقوم بشيء يضر وطنه ولا يخالف القانون. وسأل س. المحقق عن مبالغ مالية أخذها من قاموا بالقبض عليه من المنزل فقال له المحقق: «دا تعب الرجالة. مش كفاية إنك هاتخرج من هنا؟».

وقال س. إنه تم اقتياده في ميكروباص وتركه على الطرق عند «دوران السيوف» فجر الاثنين 30 نوفمبر 2015.

ولم يتم توجيه أي تهم إلى س.، وغادر مصر متجهًا إلى العراق يوم الخميس 3 ديسمبر 2015.

202 تحتفظ المبادرة المصرية باسمه بناء على طلبه.

62 - 26 نوفمبر2015

وزارة الأوقاف تعلن عن ضبط «كتب شيعية» بأحد مساجد المنيا

قال محمود أبو حطب، وكيل وزارة الأوقاف بالمنيا، لجريدة «اليوم السابع» إن لجنة التفتيش على المساجد تمكنت من ضبط كتب شيعية داخل مكتبة أحد المساجد بالمنيا، مشيرًا إلى أنه في أثناء حملة تفتيشية بمسجد عمر بن الخطاب بناحية دماريس، التابعة لمركز المنيا، تم ضبط كتب تنتمي إلى الفكر الشيعي وأضاف أنها تسيء إلى عائشة زوجة النبي محمد وعدد من صحابة النبي محمد.
وأشار أبو حطب إلى أنه تم التحفظ عليها وإبلاغ وزارة الأوقاف، وإرسال فاكس بالواقعة، فقررت الوزارة تشكيل لجنة للاطلاع على الكتب المضبوطة، مشيرًا إلى أن المديرية تشن عدة حملات تفتيشية على المساجد والخطباء بكافة مساجد محافظة المنيا، مؤكدًا أن واقعة ضبط كتب تنتمي إلى الفكر الشيعي هي «واقعة فردية»، ولا وجود للفكر الشيعي بالمحافظة.[203]

63 - 5 ديسمبر 2015

شيعة مصريون يشاركون في «أربعينية الحسين» بالعراق

شارك عدد من الشيعة المصريين في إحياء ذكرى أربعينية الإمام الحسين فى كربلاء بالعراق، منهم عماد قنديل وأحمد راسم النفيس. ونشر عماد قنديل تسجيل فيديو له على حسابه الشخصي على الفيسبوك هناك، حيث يظهر متشحًا بالسواد ويقرأ الدعاء الخاص بزيارة مرقد الإمامين الحسين والعباس المتجاورين، ثم قرأ بعدها مجموعة من الأوراد الدينية عن فضل زيارة مرقد الإمام الحسين. [204]

واحتفى مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري فى العراق، بمشاركة الشيعة من عدة دول فى مسيرة أربعينية الإمام الحسين للمرة الأولى هذا العام. وأشار فى بيان صادر عن مكتبه إلى أن ما وصفه بالمسيرة السنوية المشرقة جاءت مختلفة هذا العام بسبب الزيادة الملحوظة فى أعداد المشاركين ومشاركة شيعة من دول مختلفة من بينهم مصر.[205]

وقال أحمد راسم النفيس إن أجهزة الأمن بمطار القاهرة أوقفته في أثناء عودته من العراق. وأشار في تصريحات صحفية إلى أن مسئولي الأمن بالمطار أوقفوه لمدة ساعة وكان بصحبته الصحفي إيهاب شوقي، حيث تم فحص الحقائب الخاصة بهما أكثر من مرة بحثًا عن كتب أو دراسات شيعية جلبوها معهم.[206]

ونفى مصدر أمني بمطار القاهرة الدولي في تصريحات صحفية ما نشر حول توقيف واحتجار النفيس، من قبل إحدى الجهات الأمنية بالمطار، وسحب جواز سفره دون إبداء أي أسباب، موضحًا أنه تم إنهاء إجراءات وصوله بشكل طبيعي وخروجه من الدائرة الجمركية دون أي مضايقات. [207]
الجدير بالذكر أن ناصر رضوان، الناشط السلفي، دعا قوات الأمن المصرية إلى إيقاف جميع المتشيعين المصريين بعد عودتهم من الاحتفال بأربعينية الحسين في كربلاء بالعراق.

203 اليوم السابع، 26 نوفمبر 2015 http://goo.gl/vVKuV1

204 الحساب الشخصي لعماد قنديل https://goo.gl/PZQSn4

205 موقع مقتدى الصدر http://goo.gl/e20H7D

206 اليوم السابع http://goo.gl/DAJlxI

207 الشروق http://goo.gl/gi7Sa5

وقال رضوان إنه يجب على الأمن المصري توقيف كل المتشيعين قبل مغادرتهم المطار والتحقيق معهم، لأنهم جواسيس وعملاء للحرس الثوري الإيراني، وكانوا في رحلة لأخذ التعليمات من سادتهم ضباط الحرس الثوري الإيراني، على حد قوله.[208]

64 - 11 ديسمبر2015

مسابقة بحثية في الأزهر عن «نشر التشيع في المجتمع السني»

أعلنت مشيخة الأزهر، تنظيم مسابقة للطلبة الوافدين حول موضوع: «نشر التشيع في المجتمع السُّنِّي... أسبابه، مخاطره، كيفية مواجهته». وتنقسم المسابقة إلى قسمين الأول، الجانب العلمي، وهو إعداد تقرير علمي عن كتابين من الكتب التي تناولت الفكر الشيعي، بحيث لا يقل التقرير فى كل كتاب عن خمس صفحات على أن يتضمن التقرير البنود الواردة فى النموذج المرفق، إعداد تلخيص لا يزيد على عشر صفحات لكتاب يتناول الموضوع بشرط أن تبتعد عبارات التلخيص عن عبارات الكتاب.

ويتضمن التقرير تحديد عشرة مصادر أو مراجع لأبرز كتب الشيعة مع التعريف بمؤلفيها، تحديد عشر شخصيات سنية تخصصت في الرد على الفكر الشيعي مع ذكر أهم مؤلفاتهم، وكتابة بحث علمي عن جهود الأزهر وعلمائه فى مواجهة ما اسموه «المد الشيعي».

أما القسم الثاني فهو الجانب الفني، بإعداد مسرحية تتناول الفكر الشيعي والرد عليه فى شكل حواري درامي، وإعداد ملف ورقي أو إلكتروني يتضمن خرائط ذهنية ومفاهيم وصوراً حول الفكر الشيعي (تصميم فنى)، وإعداد خطبة تفند مزاعم الشيعة وطرق مواجهتهم (إلقاء)، وإعداد منظومة شعرية فيما لا يقل عن عشرين بيتاً «تفند شبهات الشيعة وترد على افتراءاتهم» على حد قولهم، وأيضًا كتابة قصة قصيرة عن صديقين اعتنق أحدهما المذهب الشيعي وجهود الآخر فى رده إلى المذهب السنى.[209]

من جانبه أعلن ديوان الوقف الشيعي استعداده الكامل لتوفير الكتب الشيعية التي يحتاجها طلاب الأزهر الشريف في بحوثهم عن التشيع مجانًا.

وقال رئيس ديوان الوقف الشيعي علاء الموسوي «إننا مع تحفظنا على الأسلوب الاستفزازي الذي طرحت فيه المسابقة للبحث عن التشيع من قبل مشيخة الأزهر لكننا مع ذلك مستعدون وخدمة للحقيقة وتجسيدًا للأخوة الإسلامية أن نوفر كافة المصادر الشيعية التي يحتاجها أعزاؤنا طلبة الأزهر الشريف للوصول إلى الحقيقة، ويمكنهم التواصل معنا على العنوان البريدي لموقع الديوان لإرسال طلباتهم وسيتم توفيرها بالسرعة الممكنة ومجانًا راجين لهم التوفيق في مهمتهم بما يخدم وحدة الأمة الاسلامية وتنويرها بالحقائق بروح علمية وموضوعية خالصة».[210]

وبدوره أصدر المركز الإعلامي للأزهر بيانًا للرد على بيان الوقف الشيعي، أكد فيه أن مكتبة الأزهر الشريف عامرة بكتب المذهب الشيعي التي يمكن رجوع الطلاب المتخصصين في المذاهب إليها وقتما شاءوا، وهذا أمر لا غبار عليه من الناحية الأكاديمية والبحثية، وبالتالي فالباحثون من

208 البوابة نيوز http://goo.gl/O2ec6c

209 اليوم السابع، http://goo.gl/uIJE18

210 ديوان الوقف الشيعي http://goo.gl/rfN5Qz

طلاب الأزهر في غِنًى عن هذه المساعدة. وأضاف أن المسابقة التي أعلن الأزهر عنها لا علاقة لها بالمذهب الشيعي الذي يعتنقه أصحابه، وأن موضوع المسابقة مقصور على المحاولات التي يقوم بها البعض لنشر التشيع في المجتمعات السنية، ولهذا فإن الأزهر من واجبه تحصين عقائد أهل السنة والحفاظ على وحدة واستقرار بلدانهم، مؤكدًا أن إشارة الوقف الشيعي للمسابقة على أنها نقد وتصدٍّ لعقائد الشيعة غير دقيق ومجاف للحقيقة، لأن عنوان المسابقة كما أعلن الأزهر عنها هو «نشر التشيع في المجتمع السني... أسبابه -مخاطره - كيفية مواجهته»، وهذا يعني بوضوح أن المسابقة تدور على المدِّ الشيعي وخلق خلايا شيعية في مصر، وهذا ما يعترض الأزهر عليه، ويعده تدخلًا سياسيًّا مرفوضًا في بلاد أهل السنة.[211]

ولاحقًا أصدر الوقف الشيعي في العراق بيانًا جاء فيه أن شيخ الأزهر أعلن خلال لقائه سفير العراق في مصر عن إلغاء المسابقة، وقال البيان إن ذلك بسبب ما حدث من ضجة حول ذلك الموضوع وبحرص شيخ الأزهر على أن يكون الأزهر داعياً إلى الوحدة الإسلامية والالتئام بين جميع المسلمين، على حد تعبير البيان. [212]

من جانبه نفى الدكتور عبدالمنعم فؤاد، عميد كلية العلوم الإسلامية للطلاب الوافدين بالأزهر، ما زعمه الوقف الشيعي في العراق بأن الأزهر ألغى المسابقة، وقال فؤاد لباحثي المبادرة إن المسابقة مستمرة ولا صحة لما ردده الوقف الشيعي في العراق وأن كل الأبحاث التي تقام لطلاب الأزهر علمية ولا يقصد بها التعرض لأحد وأضاف أن الهدف من هذه المسابقة منع تزلزل أمن المجتمع ولم يقصد بها إلى الشيعة في بلادهم ولكن كانت عن الغزو الشيعي لمصر.[213]

65 - 1 فبراير 2016

مجموعات سلفية تهاجم وزير الثقافة لوجود «كتب شيعية» في معرض القاهرة للكتاب

شنت قوى سلفية فى مصر هجومًا شرسًا على الدكتور حلمي النمم، وزير الثقافة، لرفضه مصادرة كتب الشيعة فى معرض القاهرة الدولي للكتّاب.

وهدد ائتلاف «الدفاع عن الصحب والآل» السلفي بمقاضاة «النمم» بتهمة نشر التشيع.

وبدوره شارك يونس مخيون، رئيس حزب «النور»، فى الهجوم على وزير الثقافة، معتبرًا أن اختياره لهذا المنصب «من أكبر الأخطاء التى ارتكبتها الحكومة فى الفترة الأخيرة».

وأضاف «مخيون» خلال حوار بقناة «العاصمة»، أن «النمم دائم الترديد أن مصر بطبيعتها علمانية، وهو ما يدل على انفصاله عن الواقع والشعب».

كان «النمم» وزير الثقافة، قد نفى ما تردد عن الترويج لكتب خاصة بالمذهب الشيعي، فى الأجنحة الرسمية لدور النشر بمعرض الكتّاب، غير أنه قال إنه من الوارد أن يكون هناك كتب لدى بائعي الكتب القديمة.

---

211 بوابة الأهرام http://goo.gl/2J9L4F

212 اليوم السابع http://goo.gl/Ff1AZf

213 مكالمة تليفونية لباحثي المبادرة، 12 مايو2016

وأضاف «النمم»، خلال مداخلة هاتفية مع برنامج «صالة التحرير» المذاع على قناة «صدى البلد»، أنه سيتم حرمان أي دار نشر، يثبت تورطها فى طبع أي كتب خاصة بالتطرف لمدة عامين من المشاركة فى معرض الكتاب، متابعًا أن هناك كتبًا علمية تتناول المذهب الشيعي ضمن المذاهب الإسلامية لا يمكن منعها، لأنه ليس من حق أحد منعها.

وذكر أن «مذهب الشيعة من المذاهب الإسلامية، ويدرس فى جامعة الأزهر، وطلاب قسم الفلسفة، ولا أقدر على منع الكتب العلمية التي تتحدث عن الشيعة، وليس مطلوبًا مني أن أمنع كتب الشيعة، فليس لي عداء معه كمذهب».[214]

66 - 22 فبراير 2016

شيخ الأزهر يصلي بجوار الشيعة في إندونيسيا ويحذر من «خطر التشيع» على المجتمعات السنية

قال أحمد الطيب، شيخ الأزهر، إن الأزهر حين يدعو إلى الوحدة لا يعني تبني مذهبًا بعينه ولا محاربة المذاهب الأخرى فحين ينادى بوحدة المسلمين فإنه يدعو إلى التعايش بين كل المذاهب وأضاف: «ما أظن أحدًا يعرف دور الأزهر عبر التاريخ ثم ينتظر أن يحارب الأزهر مذهبًا بعينه، فليس للأزهر مصلحة فى نشر مذهب بعينه أو محاربة مذهب بعينه».

وحذر الطيب خلال محاضرة له فى مسجد الأزهر بجاكرتا عاصمة إندونيسيا، من نشر التشيع فى بلاد أهل السنة، في نفس الوقت الذي قال فيه «إن الشيعة والسنة هما جناحا الإسلام، والشيعة مسلمون وإن ضل بعضهم».

وكان شيخ الأزهر صلى بجوار عدد من الشيعة في إندونسيا، منهم المرجع الشيعي اللبناني على الأمين.[215]

وعلى هامش ذلك صرح عباس شومان، وكيل الأزهر، لـ«الأهرام» أن التقاء الطيب بعض الشيعة وصلاته بجوارهم توضح موقفه الواضح والصريح من التفريق بين الشيعة كمذهب عقدي وفقهي مقبول وبين رفض الممارسات السياسية واستخدام التشيع للإضرار بالسنة، ودعوة علماء المسلمين لنبذ الخلاف والاصطفاف لتحقيق آمال الشعوب واستقرارها، ورفض سياسات الدول الكبرى والتصدي لأطماعها التوسعية فى بلاد العرب والمسلمين، على حد تعبيره.

وأضاف شومان: «شيخ الازهر ونحن جميعًا معه نرفض استخدام التشيع لخدمة أغراض سياسية أو التدخل فى الشأن السني أو التعرض للسنة بالتضييق والاضطهاد، كما نرفض احتلال إيران لبعض الأراضي العربية أو السعي لتمددها وسيطرتها على بلاد العرب بدعم النزاعات المسلحة فى كثير من بلدانها، فالفصل بين الشيعة كمذهب وبين التشيع كسلوك يحل مشكلة تصريحات شيخ الأزهر عند العاجزين عن فهمها. وأوضح وكيل الأزهر أن تكريم شيخ الأزهر بإندونيسيا يعكس نظرة العالم إلى الازهر ورمزه، وأن الزيارة هي مجرد محطة لسلسلة جولات آسيوية وإفريقية وأوروبية، وبخاصة أن الفاتيكان جدد الدعوة إليه لزيارته قريبًا».[216]

214مداخلة تليفونية لبرنامج صالة التحرير مع عزة مصطفى، قناة صدى البلد، من الدقيقة 35 https://goo.gl/zN5mdV

215 اليوم السابع، 23 فبراير2016 http://goo.gl/eWn76p

216 الأهرام، 27 فبراير2016 http://goo.gl/aKgTdU

67 - 15 مارس 2016

شيخ الأزهر أمام البرلمان الأوروبي: السنة والشيعة جناحا الإسلام... لكن المذهبية يتم استغلالها لإشعال الحروب والتوسعات الإقليمية

قال أحمد الطيب، شيخ الأزهر، في كلمته أمام البرلمان الأوروبي في برلين: «العلاقة بين السنة والشيعة هي علاقة دين واحد وإخوة، والأزهر دائمًا ما ينادي بهذا وأنا عندي عبارة دائمًا أرددها، وكنت أرددها في إندونسيا الأسبوع قبل الماضي، وهي: السنة والشيعة جناحا الأمة الاسلامية، هذا كلام لا فصال فيه».

وأضاف «لا يستطيع أهل السنة أن يخرجوا الشيعة من الإسلام ولا يستطيع الشيعة أن يخرجوا السنة من الإسلام وعشنا سويًّا أربعة عشر قرنًا من الزمان، لم يسجل التاريخ حروبًا طاحنة بين السنة والشيعة في الشرق».

ولكنه استدرك قائلًا «ولكن للأسف الشديد تم استغلال هذه المذهبية الآن لإشعال الحروب التي يمكن أن تخدم أهدافًا توسعية إقليمية»، مضيفًا: «ما يحدث بين السنة والشيعة الآن أنا متأكد أنه إلى زوال، وأنه حين تنتهي الزوابع السياسية والعسكرية سوف يعود الجميع إخوة في دين واحد».[217]

68 - 2 مايو 2016

مسئول بالأوقاف يهاجم المشاركات «الفردية» للشيعة في مولد السيدة زينب: «أسلوب جبان ولن يحدث تمدد للفكر الشيعي في مصر»

وصف الشيخ حمادة المطعني، مدير إدارة أوقاف السيدة زينب في تصريحات لموقع «دوت مصر»، مشاركات بعض الشيعة في مولد السيدة زينب بـ«الأسلوب الجبان»، في تعليقه على نشر فيديو يظهر عماد قنديل يقرأ داخل مسجد السيدة زينب دعاء «زيارة السيدة زينب» وهو أحد الأدعية التي يرددها الشيعة.

وأضاف المطعني أن الشيعة قاموا بذلك كأفراد وليسوا جماعة لتأكدهم أنهم على خطأ، ويخافون من رد فعل المحيطين بهم، مضيفًا لو أنهم دخلوا المسجد كجماعة لتم كشفهم والتعامل معهم، لكنهم دخلوا أفرادًا مثل أي شخص في وسط ملايين حضروا المولد.

واعتبر المطعني، أن الشيعة لم يكونوا متواجدين في المولد، لأن المتواجد يظهر عن نفسه مثل الطرق الصوفية ويقيم حلقة ذكر أو عمل جماعي، موضحًا أن لجوء الشيعة إلى مثل هذه التصرفات الفردية، يدل على خوفهم الشديد ويؤكد حرصهم على «التقاط صورة» لتصدير رسالة أنهم متواجدون وهو غير صحيح بالمرة، وأضاف: «مصر محفوظة ولن يحدث تمدد للفكر الشيعي داخلها، لأن رجال الأزهر والأوقاف والطرق الصوفية يقفون بالمرصاد أمام هذا الفكر».[218]

217 فيديو حوار شيخ الأزهر مع أعضاء البرلمان الأوربي 15 مارس 2016 https://goo.gl/sra08k

218 دوت مصر http://goo.gl/8aiQWt

وقال حيدر قنديل، الناشط الشيعي، لباحثي المبادرة أن عدداً من الشيعة حرصوا على المشاركة في احتفالات المولد كأفراد بدون أي محاولات للتجمع لتجنب إثارة أي مشكلات.[219]

69 - 1 مايو 2016

احتجاز شيعي وتعذيبه بعد عودته من العراق

قال س.220، الشيعي المصري، لباحثي المبادرة، إن أجهزة الأمن احتجزته عند عودته من العراق في مطار القاهرة يوم 1 مايو 2016 وقامت بترحيله إلى مقر الأمن الوطني بالإسكندرية حيث تم احتجازه وتعذيبه ومحاولة تجنيده لنقل أخبار الشيعة المصريين إلى الأمن ثم إطلاق سراحه يوم الاثنين 9 مايو 206.

والتقى باحثو المبادرة بس. في الإسكندرية في الثلاثاء 10 مايو 2016.

وكان س. قد سبق احتجازه وتعذيبه واستجوابه بشأن نيته السفر إلى العراق بغرض الزيارة الدينية وتم إطلاق سراحه بدون توجيه تهم إليه.221

وقال س. لباحثي المبادرة إن موظفي المطار أبلغوه بوجود اسمه على قوائم ترقب الوصول، وتم استجوابه من قبل أحد ضباط الأمن الوطني الذي سأله عن غرض زيارته للعراق وسبب تجاوزه مدة التأشيرة هناك، ورد س. بأنه ذهب بغرض الزيارة الدينية ودراسة المذهب الشيعي وأنه تجاوز بالفعل مدة التأشيرة وقام بدفع غرامة إلى السلطات العراقية عند خروجه، وأنه كان ينوي البقاء مدة أطول لكن اضطر إلى العودة بسبب وفاة والده.

وأضاف س. أنه تم ترحيله إلى مقر جهاز الأمن الوطني بالإسكندرية حيث تم احتجازه، وقاموا بتعليقه من ذراعيه في السقف لفترات طويلة، وعرض عليه بعض الضباط العمل لصالح الأمن الوطني وإفادتهم بمعلومات عن المجموعات الشيعية المختلفة مقابل ثلاثة آلاف جنيه شهريًّا وقال س. إنه رفض عرضهم، فقالوا له إنهم سيطلقون سراحه وعليه أن يفكر في عرضهم.

وقال س. إنه تم إطلاق سراحه من مقر الأمن الوطني عصر يوم الاثنين 9 مايو 2016.

219 مكالمة تليفونية مع حيدر قنديل، 3 مايو 2016.

220 تحتفظ المبادرة المصرية باسمه بناء على طلبه.

221 راجع فقرة 61 من الجزء التوثيقي.

70 - 27 مايو 2016

احتجاز أسرة شيعية 8 ساعات بسبب التصوير مع راية «اليد العليا» أمام الجامع الأزهر

قال شريف إسماعيل شحاتة لباحثي المبادرة [222] أنه تم احتجازه هو ووالده إسماعيل شحاتة ووالدته في قسم الدرب الأحمر لمدة 8 ساعات تخللها تحقيق عن معتقدهم الديني ومصادر أفكارهم عن المذهب الشيعي، بسبب محاولتهم التقاط صورة أمام الجامع الأزهر مع راية صغيرة.

وأضاف شحاتة أنه أثناء تواجدهم أمام الجامع الأزهر صباح الجمعة 27 مايو حاولوا التقاط صورة مع راية سوداء صغيرة مكتوب عليها «اليد العليا»- أحمد أسماء الإمام المهدي عند الشيعة الاثنا عشرية – فاستوقفتهم الشرطة وسألتهم عن هذه الراية وعن معنى اسم «اليد العليا» وعن علاقتهم بالمذهب الشيعي وعن علاقتهم بالشيخ حسن شحاتة.

يذكر أن والد شريف إسماعيل شحاتة هو أخ حسن شحاتة الداعية الشيعي الذي تم قتله في زاوية أبو مسلم في يونيو 2013 أثناء اشتراكه في اجتماع ديني هناك مع مجموعة من شيعة الزاوية.

وقال شحاتة أنه تم اقتيادهم إلى قسم الدرب الأحمر حيث تم احتجازهم لمدة 8 ساعات وتم التحقيق معهم جميعا أكثر من مرة، من ضباط القسم وضباط قالوا أنهم من الأمن الوطني، وتم سؤالهم عن معتقداتهم وعن دلالة العلم وعن الإمام المهدي وإن كانوا يؤمنون بنبوة محمد أم علي، وعن مصدر الكتب التي يقرأونها وعن مواقع الإنترنت التي يقرأون فيها عن المذهب الشيعي.

واتهم شريف المحققين بتوجيه إساءات وإهانات إلى أفكارهم ومعتقداتهم أثناء سؤالهم عنها، لكن لم يتم الاعتداء عليهم جسديا أو إهانتهم لفظيا بشكل مباشر، وتم إطلاق سراحهم بدون توجيه أي تهم.

222مكالمة تليفونية مع شريف إسماعيل شحاتة في 28 مايو 2016

ملحقات

ملحق 1

اختبار منظمة المادة 19 السداسي لقياس وصول التعبير إلى مرحلة التحريض المحظور

تعريب وتلخيص «مؤسسة حرية الفكر والتعبير» AFTE



خطابات التحريض وحرية التعبير "الحدود الفاصلة"

ثالثا: اختبار منظمة المادة (19) السداسي لو صول التعبير لمرحلة التحريض المحظور

صممت منظمة المادة (19) اختبارا من ستة معايير أساسية لتسهيل الوقوف على مدى اعتبار التعبير مثار الجدل مشروعا، أو يدخل في نطاق التحريض المحظور وفقا للمادة (20) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمادة (4) من الاتفاقية الدولية لمنع كافة أشكال التمييز العنصري، ويتكون هذا الاختبار من المعايير الآتية:

1- **سياق التعبير**

التقييم الشامل لسياق التعبير يجب أن يكون نقطة الإنطلاق لتقييم اندراج المحتوى في إطار الحظر المنصوص عليه في المادة (20) فقرة 2 من العهد الدولي والمادة (4) فقرة أ من الاتفاقية الدولية لمكافحة كل أشكال التمييز العنصري، و سياق التعبير يعتبر من القرائن الأساسية لمعرفة نية صاحبه ومدى اتجاهها للتحريض على العنف أو الكراهية والعداء أوالتمييز العنصري، كذلك يجب الأخذ في الاعتبار السياق الاجتماعي والسياسي السائد وقت التعبير، وفي كل الأحوال يجب تحليل السياق بالنسبة للتعبير التحريضي من خلال العناصر الآتية:

أ- وجود صراعات
أن تكون هناك صراعات سابقة بين المجموعات أو الأفراد ذوي الصلة بالتعبير، خاصة إذا اتسمت هذه الصراعات بأعمال عنف نتجت عن تحريض سابق، وأيضا في حالة وجود مخاطر من اندلاع عنف جماهيري يصعب السيطرة عليه نتيجة ضعف البناء المؤسسي للدولة، أو غياب تطبيق القانون.

ب- تاريخ التمييز المؤسسي
والمقصود بذلك هو مدى وجود تمييز ضد مجموعة أو عدد من المجموعات أو الأفراد؟ وما هو رد الفعل المعتاد على خطابات الكراهية الموجهة ضدهم، ومدى وجود إدانة إجتماعية لمثل هذا النوع من الخطابات.

ج- التاريخ الصدامي
ويقصد به تاريخ الصدامات بين الجمهور الموجه له التعبير، والأفراد أو المجموعات موضوع التعبير ذاته.

د- الإطار القانوني
يجب مراعاة مدى وجود إطار قانوني ومدى احترامه من جانب الدولة والأفراد والمجموعات، خاصة فيما يتعلق بحظر التمييز العنصري من ناحية وإتاحة حرية التعبير من ناحية أخرى، ومدى توافر نظام قضائي فعال.



ه - المشهد الإعلامي

يجب أخذ وضعية المشهد الإعلامي في الاعتبار، من ناحية التعددية والتنوع واحترام حرية الإعلام من جانب الدولة والمؤسسات الإعلامية، ومدى التزام الدولة بتطبيق القانون بما يتضمنه أحيانا من قيود على جميع وسائل الإعلام دون تحيز ضد وسائل إعلامية معينة دون غيرها، ومدى قدرة الجمهور على الوصول لوسائط متنوعة دون إجباره على مشاهدة محتوى معين.

2- شخص قائل التعبير أو المتحكم في وسيلة نقله للجمهور

وهو من العناصر الجوهرية عند اختبار مدى اعتبار محتوى التعبير تحريضيا من عدمه، كما تجب معرفة مدى تأثير هذا الشخص ومكانته الاجتماعية وغيرها من العناصر الأخرى الضرورية لتطبيق هذا المعيار، والتي من بينها وظيفته الرسمية ويقصد بذلك إذا ما كان قائل التعبير يشغل منصبا رسميا، أو يتمتع بسلطة على الجمهور، أو عضو بارز في حزب أو تنظيم سياسي أو أن طبيعة وظيفته تقتضي التعامل مع قطاعات واسعة من الجمهور مثل المعلمين، ورجال الدين، والإعلاميين والصحافيين ويشمل ذلك حجم مكانة قائل التعبير لدى الجمهور، ومدى تأثيره فيهم.

3- نية قائل التعبير

نية قائل التعبير أو المتحكم في وسيلة نشره من العناصر الجوهرية اللازم التأكد منها لاختبار دخول التعبير في إطار التحريض المحظور من عدمه، ويمكن الاستدلال على مدى توجه نية قائل التعبير ناحية التحريض المحظور من خلال ثلاثة عناصر رئيسية.

1- إرادة الدعوة للكراهية.
2- إرادة استهداف أفراد أو مجموعات على أساس تمييزي عنصري.
3- مدى إدراك قائل التعبير ووعيه بما قد يترتب من نتائج على تعبيره.

ويعتبر عنصر النية من أكثر العناصر صعوبة في الإثبات، مالم يعترف قائل التعبير صراحة باتجاه إرادته نحو التحريض على أفراد أو مجموعات معينة، ولذا يجب أن يتمتع القاضي بدرجة ما من المرونة لتقرير مدى توجه إرادة قائل التعبير نحو التحريض من عدمه. ومن المبادئ التي استقر عليها قضاء حقوق الإنسان الإقليمي لإثبات نية التحريض:

1- لهجة قائل التعبير

استنبطت بعض المحاكم نية التحريض من صياغة قائل التعبير لكلماته، ومدى وضوحها في التحريض على العنف أو التمييز العنصري، وذلك للتأكد من توجه هذه النية ناحية التحريض أم ناحية غرض آخر.

2- هدف قائل التعبير ودوافعه

دوافع قائل التعبير يمكن ا ستنباطها من السياق الذاتي للتعبير، هل هو مجر د نقل للأخبار، أو نقد للحكومة على سبيل المثال، أو نقاش موضوعي حول قضية معينة، أو مناقشة في إطار بحث تاريخي لموضوع محد د، أم أن التعبير في حد ذاته تحريضيا.

3- نطاق انتشار وسيلة التعبير وتكرار التعبير ذاته

يمكن ا ستباط نية التحريض من تكرار نشر التعبير أكثر من مرة وفي منا سبات عديدة.

4- محتوى التعبير

بطبيعة الحال فإن تحليل محتوى التعبير قد يشير بوضوح إلى احتوائه على توجه تحريضي من عدمه، و ذلك من خلال تطبيق المعايير الآتية على المحتوى.

أ- ما ذا قيل؟

التعبير التحريضي يجب أن يتسم بدعوة مبا شرة للجمهور ليقوم بفعل معين يتسم بالعنف أو التمييز العنصري أو العداء أو الكراهية ضد أفرا د أو مجموعات.

ب- الجمهور الموجه له التعبير

يجب الأخذ في الاعتبار الجمهور المحرض، من نا حية خلفيته الثقافية، وموقعه تجاه المحرض ضده، هل في موقع يشعر فيه بالخطر من الأفرا د أو المجموعات المحرض ضدهم، مما قد يكون ذلك مبررا لأعمال عنف ا ستباقية بهدف الدفا ع عن النفس؟

ت- موقع ضحية التحريض في الخطاب

يجب أن يكون المحرض ضده في محتوى التعبير واضحا، سواء تمت الإ شارة إليه بصورة مبا شرة أو بصورة غير مبا شرة، أو با ستخدام التعبيرات المجازية.

ث- طريقة التعبير

ويشمل ذلك لهجة قائل التعبير، ومدى ا ستفزازيتها للجمهور المخاطب، والكلمات المستخدمة في تو صيف ما يريد تو صيله للجمهور.

ج- قوالب التعبير

هناك بعض طرائق التعبير تتطلب طبيعتها ا ستخدام طريقة معينة في مخاطبة الجمهور، ولذلك يجب التعامل معها بعناية شديدة عند تطبيق معايير التحريض على أي محتوى حتى لا يتم فرض قيو د غير موضوعية على حرية التعبير بشكل تعسفي، ومن هذه الطرائق:

1- التعبير الفني.
2- التعبير الديني.
3- البحث الأكا ديمي والعلمي.
4- النقا شات المرتبطة بالمصلحة العامة (الحملات الإنتخابية والمناظرات السيا سية).
5- الحقائق والأحكام القيمية.



5- حجم التعبير وطبيعته العامة وإمكانية انتشاره

1- الطبيعة العامة للتعبير

يجب أن يكون التعبير قد تم بإحدى طرق العلانية، وأن يكون موجها للجمهور العام دون تمييز، أو من خلال المجال العام حتى يمكن اعتباره تحريضيا.

2- وسيلة النشر

يجب الأخذ في الاعتبار عند اختبار مدى وصول التعبير لمستوى التحريض المحظور الوسيلة المستخدمة في النشر هل هي صحافة مرئية أو مطبوعة أو إنترنت أو مطبوعات غير دورية لتقييم مدى انتشار الخطاب.

3- حجم وتكرار النشر

6- مدى رجحان حدوث النتائج المترتبة على التحريض

يجب اختبار مدى رجحان حدوث نتائج مباشرة للخطاب مثار الجدل وللتأكد من توجه الخطاب ناحية التحريض المحظور:

1- يجب أن تكون الدعوة لممارسة العنف أو التمييز العنصري أو الكراهية والعداء واضحة.
2- يجب أن يكون قائل التعبير قادر على إقناع الجمهور والنفاذ إليه.
3- أن يكون لدى الجمهور الوسائل والإمكانيات اللازمة لتنفيذ الفعل المحرض على ارتكابه.
4- أن يكون الضحايا المستهدفين بالتحريض هدف للتمييز والتحريض مؤخرا.

ملحق 2

تطبيق اختبار منظمة المادة 19 على نموذج من التحريض ضد المصريين الشيعة

النموذج:

تصريح الشيخ صبري عبادة، وكيل وزارة الأوقاف، في أثناء استضافته في برنامج العاشرة مساء على قناة دريم مساء 22 سبتمبر 2014: «إن ما قدمه الرافضي على هذه القناة المسمومة هم من بعض من اشتراهم بالأموال[223]، ولكن عودوا إلى مصر، مصر الاستقرار، التي بنت وقدمت، ولن تطول إيران ومن خلفها، لن تنال من مصر ذرة، بعد رئاسة حكيمة وقيادة عظيمة ولا بد أن تخرج الرافضة ومن أتباعهم هكذا إلى المحيط وأن يقتلوا هنا وهناك، لأن مصر ستعيش». [224]

المعايير التي تشير إلى دخول التعبير إلى حيز خطاب التحريض على العنف والتمييز الذي يجب تجريمه		مدى تحقق المعايير في التعبير محل الاختبار
1 - سياق التعبير	وجود صراعات بين المجموعات أو الأفراد ذوي الصلة بالتعبير	قيل التصريح في حلقة خصصت لمناقشة إعلان أسرة مصرية تشيعها عبر مداخلة تليفونية على قناة فضائية شيعية. وفي لحظة صدور التصريح كان هناك توتر ذا طابع طائفي تجاه التعبير عن اعتناق المذهب الشيعي، وتصريحات غاضبة وتهديدات ضد أفراد هذه الأسرة والمصريين الشيعة عمومًا. وقامت الشرطة بإلقاء القبض على الأب ووجهت إليه تهمة الترويج لأفكار متطرفة تزدري أحد الأديان السماوية ولاحقًا تم إخلاء سبيله وحفظ القضية. وقبل ذلك يشير السياق العام إلى توتر مستمر تجاه أي تعبير عن أفكار تنتمي إلى المذهب الشيعي أو ممارسة الشعائر وفقها، وحدثت اعتداءات من جانب الدولة أو من جانب أفراد ومجموعات تجاه بعض المصريين الشيعة. المتحدث كوكيل لوزارة الأوقاف وكخطيب وامام أزهري يدعم وجهة نظر المؤسستين الرسميتين، مشيخة الأزهر والأوقاف، التي تعلن رفضها لأي ممارسة أو تعبير عن المذهب الشيعي.
	تاريخ التمييز المؤسسي تجاه المجموعة التي يتوجه التحريض إليها	هناك تمييز مؤسسي قائم ضد المنتمين إلى المذهب الشيعي بخصوص الحرية الدينية والحق في التعبير وممارسة الشعائر، وتساهل مؤسسي كامل عن خطاب التحريض ضدهم.
	التاريخ الصدامي بين المجموعة التي ينتمي إليها المتحدث وبين المجموعة التي يتوجه التحريض إليها	هناك تاريخ للصراعات بين المسلمين السنة والمسلمين الشيعة، مقترن دومًا بتمييز وانتهاكات من قبل كل سلطة تنتمي إلى أي الطرفين تجاه الطرف الآخر. وفي مصر هناك تاريخ من الانتهاكات من قبل الدولة التي تتبنى المذهب السني تجاه المواطنين المنتمين إلى المذهب الشيعي.
	مدى وجود إطار قانوني فيما يخص التمييز وحدود حرية التعبير يتم احترامه من قبل الدولة والأفراد والمجموعات	يجرم الدستور والقانون الدعوة إلى العنف أو التمييز بين المواطنين، ولكن يتم استخدامها غالبًا تجاه التيارات السياسية الإسلامية، ولا يتم احترام الإطار القانوني فيما يخص حرية التعبير للفئات الدينية التي تضعها الدولة "خارج الاعتراف" وفيما يخص خطاب التحريض على العنف أو التمييز ضدهم.
	مدى تنوع المشهد الإعلامي وتناوله للتعددية في المجتمع وقدرة كل شخص على الوصول إلى آراء متنوعة بخصوص القضية موضوع التعبير	يغلب على المشهد الإعلامي المصري التناول غير النزيه لقضايا التنوع الديني. وفي الحلقة التي قيل فيها التصريح تم مناقشة تشيع أسرة شيعية بحضور ضيفين كليهما معاد لحق الشيعة في التعبير والممارسة الدينية. فبالإضافة إلى صبري عبادة وكيل وزارة الأوقاف قائل التصريح، استضافت الحلقة وليد إسماعيل، وهو المنسق لائتلاف الدفاع عن الصحب والآل، وهي مجموعة طائفية متخصصة في التحريض ضد الشيعة تحديدًا.

223- يقصد إعلان أسرة مصرية تشيعها في مداخلة مع برنامج يقدمه ياسر الحبيب، الداعية الشيعي البارز.

224- حلقة برنامج العاشرة مساء، قناة دريم، 22 سبتمبر 2014.

2 - شخص قائل التعبير أو ناشره	موقعه الرسمي أو السياسي	قائل التعبير خطيب وإمام أزهري ووكيل وزارة الأوقاف
	درجة سلطة خطابه أو تأثيره على الجمهور	لا تأثير خاص لشخص المتكلم ولكن هناك تأثير عام وكبير على قطاعات من الجمهور يقع من المتحدثين من داخل المؤسسة الدينية الرسمية وبالزي الأزهري. وتكرس الدولة تلك السلطة وذلك التأثير بقوة القانون.
	إن كان قد صدر التعبير وقت وجوده في الموقع الرسمي أو السياسي	صدر التعبير في وقت كونه على درجة وكيل بوزارة الأوقاف.
3 - نية قائل التعبير	اللغة واللهجة ومدى وضوحها في التحريض	استخدم قائل التعبير اللفظ الصريح "الرافضة وأتباعهم يجب أن يخرجوا إلى المحيط ويقتلوا هنا وهناك" بلهجة حادة وغاضبة.
	هدف قائل التعبير ودوافعه	يشير السياق إلى أن قائل التعبير يوجه دعوة غير محددة إلى أن التعامل مع الشيعة يجب أن يكون بطردهم وقتلهم، ولكن في سياق كلامه يشير إلى الحكومة المصرية باعتبارها ستتصدى لمهمة مواجهة الشيعة وإيران، ويشير السياق إلى أن دوافعه لهذه الدعوة هي غضبه من تعبيرات الشيعة ضد صحابة النبي محمد ولاعتباره أن هدف نشر المذهب الشيعي هو "احتلال مصر" و"نشر الفتنة" بحسب تعبيراته.
	مدى انتشار التعبير عبر الوسيط الذي قيل عبره	قيل التعبير في برنامج "العاشرة مساء" أحد أبرز البرامج الحوارية في قناة "دريم" وهي فضائية ذات انتشار واسع، ويذاع البرنامج في وقت ذروة معدلات المشاهدة في الساعة العاشرة مساء.
4 - محتوى التعبير	مدى تضمن التعبير دعوة مباشرة إلى الجمهور ليقوم بفعل معين	تتضمن التصريحات، التي أتت تعليقًا على تشيع أسرة مصرية، تحريضًا على "إخراج الشيعة إلى المحيط"، وهو مجاز لطردهم على أقل تقدير، ثم يستخدم القائل تعبيرا صريحًا في الدعوة إلى قتلهم "ويقتلوا هنا وهناك". غير أن المسئولين في الأزهر والأوقاف يشيرون دائمًا إلى أنهم يوجهون دعوتهم إلى الدولة ولا يجب على الجمهور أن يقوم بتطبيق بعض الأوامر الشرعية بنفسه لأن في هذا اعتداء على سلطة الحاكم، وبعضهم يردد أن سبب الاعتداءات الطائفية التي يقوم بها الجمهور سببها تخاذل الدولة عن تطبيق الأوامر الشرعية. وهذه التعبيرات يمكن أن يساءل عنها باعتبارها تعطي مبررًا للعنف الطائفي أو للتسامح مع مرتكبيه وإفلاتهم من العقاب.
	الخلفية الثقافية للجمهور الموجه إليه التحريض وهل يشعر بالخطر بما يجعله مستعدًا للعنف الاستباقي	الأفكار السائدة والغالبة على المشهد الإعلامي والثقافي في مصر، بفعل الإعلام الرسمي والخاص وخطاب المؤسسات الدينية، أن التشيع خطر يهدد استقرار مصر، ومرتبط بمؤامرات سياسية إيرانية ضد تماسك المجتمع المصري.
	هل تمت الإشارة بوضوح إلى المجموعة التي يتم التحريض ضدها	الحلقة كانت مخصصة بوضوح كامل لمناقشة تشيع بعض المصريين، وفي التصريح استخدام صبري عبادة تعبيرات "الشيعة" و"الرافضة".
	مدى استفزاز طريقة التعبير لرد فعل	قال صبري عبادة تصريحاته بلهجة حادة وغاضبة ومنفعلة وهو يحذر من "خطر الشيعة" وضرورة مواجهته، وبكى بعد انتهاء تصريحه.
	هل يمكن نفي احتواء التعبير على التحريض بناء على كونه جزءًا من مناقشة أكاديمية أو تعبيرا فنيًا أو دينيًا أو جزءًا من نقاش علمي أو سياسي يتضمن انتقادا مرتبطًا بالمصلحة العامة وليس تحريضًا مباشرًا ضد فرد أو مجموعة.	التصريحات لا يمكن اعتبارها تعبيرًا غير مباشر في سياق فني أو ديني أو علمي أو انتقاد سياسي وتتضمن دعوة مباشرة للتحريض على العنف تجاه مجموعة محددة.

5 - مدى تأثير التعبير	مدى توجهه إلى الجمهور العام دون تمييز بإحدى طرق العلانية	تصريحات صبري عبادة قيلت في برنامج حواري يناقش الشأن العام موجهة إلى عموم المشاهدين.
	درجة انتشار وسيط النشر	أذيع البرنامج على الهواء مباشرة في قناة من أكثر القنوات مشاهدة في وقت ذروة معدلات المشاهدة.
	مساحة وتكرار النشر	احتلت تصريحات صبري عبادة والضيف الآخر، وكلها معادية للشيعة وتتضمن نماذج أخرى من التحريض على التمييز وخطاب الكراهية. تمت إعادة الحلقة كما هو متبع، ونشر فيديو للحلقة ولتصريحاته عبر موقع يوتيوب على الإنترنت.
6 - مدى رجحان حدوث تبعات وشيكة متعلقة بالتعبير	مدى وضوح الدعوة لاستعمال العنف	يرد لفظ القتل صريحًا في تصريحات المتكلم.
	قدرة المتكلم على إقناع الجمهور بالفعل	هناك احتمال كبير لتأثر قطاعات كبيرة من الناس بخطاب شيخ أزهري ومسئول بوزارة الأوقاف يتم تقديمه رسمياً وفي وسائل الإعلام باعتباره ممثلاً للخطاب الديني المقبول والمعتدل والمرحب به من قبل الدولة.
	مدى توفر الإمكانات لدى الجمهور لتنفيذ الفعل المحرض على ارتكابه	عبر حوادث متنوعة، تمكن الأهالي من الاعتداء على بعض الشيعة في أثناء تجمعهم ومحاولتهم ممارسة الشعائر عبر محاصرة منازلهم ثم العدوان عليهم بالضرب الذي أفضى إلى القتل في حالة الشيخ حسن شحاتة وتلاميذه.
	إن كانت المجموعة المستهدفة بالتحريض قد كانت هدفاً للتمييز أو لتحريض آخر مؤخراً	هناك مناخ سائد من التحريض على التمييز ونشر خطاب الكراهية ضد الشيعة ويتصاعد بعد بعض المواقف والتي كان منها إعلان الأسرة المصرية تشيعها، والتي تعرضت لتهديدات وتعرض الأب للاحتجاز والاتهام. كما أن التحريض ضد خطر الشيعة وممارساتهم قد أفضى قبلها إلى حادثة مقتل الشيخ حسن شحاتة وتلاميذه.